تحولات الحكم العسكري في الضفة الغربيّة

خالد عنبتاوي

Transformations in Israeli Military rule in the West Bank

جميع الحقوق محفوظة

شباط ٢٠١٨

صدر عن:

مدار المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية
MADAR The Palestinian Forum for Israeli Studies

رام الله – المصيون – عمارة ابن خلدون – تلفون: ٢٩٦٦٢٠١ ٢ (٩٧٢)
فاكس: ٢٩٦٦٢٠٥ ٢ (٩٧٢) – ص.ب ١٩٥٩
e-mail: madar@madarcenter.org

الإخراج والطباعة:

مؤسسة الأيام
رام الله ـ فلسطين
ص . ب:١٩٨٧
هاتف : ٤/ ٢٩٨٧٣٤١ ٢ (٩٧٢) – فاكس :٦/ ٢٩٨٧٣٤٢ ٢ (٩٧٢)
www.al-ayyam.com
E-mail:info@al-ayyam.com

هذا البحث بدعم من دائرة شؤون المفاوضات في منظمة التحرير الفلسطينية

الرقم المعياري: **ISBN 978_9950_03_011_4**

تصميم الغلاف: حسني رضوان

المحتويـــــات

الفصل الأول ٥
تقديم ٧
هدف البحث ومنهجيته ١١

الفصل الثاني: خلفية تاريخية ١٥
إقامة الحكم العسكري بعد الاحتلال ١٩٦٧ ..... ١٧
التحضيرات لإقامة الحكم العسكري في السنوات الأولى: ١٨
الأسس الناظمة للحكم العسكري في السنوات الخمس الأولى: ١٩
منطق التسويّة الوظائفية مقابل التسوية الحدودية ٢٣

الفصل الثالث: الاحتلال وتفصيلاته في الحقب المختلفة ٢٧
الحكم العسكري في الحقب المختلفة ٢٩
البناء الجدلي الثلاثي لفهم عمل الاحتلال ٣٢
تحولات الحكم العسكري الإسرائيلي و »مواءمته» الوظيفية في المراحل المختلفة ٣٣
المرحلة الأولى (١٩٦٧-١٩٨١) ٣٤
المرحلة الثانية ١٩٨١-١٩٨٧ إقامة الإدارة المدنية ٣٧
المرحلة الثالثة والرابعة: من الانتفاضة إلى اتفاقية أوسلو ٤٠
المرحلة الرابعة ما بعد أوسلو وحتى الانتفاضة الثانية ٤٢

الفصل الرابع ٤٥
الثابت والمتحول ٤٧
المرحلة الخامسة من الحكم العسكري في الضفة الغربية: ٤٧
إعادة تحديث عمل منسق أعمال الحكومة: ٤٩
التعامل المباشر مع السكّان ٥٠
"التنمية " الاقتصادية المعيقة: ٥٣

خطة لتطوير القوى البشريّة في الإدارة المدنيّة ٥٤
التدخّل أكثر في حياة السكّان ٥٥
خصخصة الحواجز..... ٥٦
سياسات العسكرة: قمع الحريّات والتنظيم السياسي ٥٧
تطورات في المحاكم العسكرية:..... ٥٧
كيف يصف قادة الجيش تغيير الوضع بأنفسهم؟ ٥٨
من الذي يحكم الضفة اليوم؟ هل الإدارة المدنية وحدها؟..... ٥٩

الفصل الخامس :قراءة المستجدات والتحولات في منظومة الحكم العسكري والإدارة المدنية..... ٦١
التحضير لسيناريو تفكك السلطة..... ٦٤
الموقف من القضيّة الفلسطينيّة:..... ٧٦
إنهاء حلّ الدولتيّن فعلياً على الأرض..... ٨١
المستوطنات والأراضي:..... ٨١
خطط الضم: ٨٦
الضم الفعلي والسعي للتهجير ٨٧
الشرعنة القانونية الجديدة: تقرير «ليفي» نقطة تحوّل ؟ ٩٤

الفصل السادس: ملخص ٩٩
استنتاجات ١٠٥

الملاحق ١٠٧
المراجع والمصادر..... ١٢٩

الفصل الأول

تقديم

تشهد السنوات الأخيرة مزيداً من تدخل الأذرع الإسرائيلية المنضوية تحت مظلة "المنسق" في الشؤون المدنية والحياتية للسكان الفلسطينيين في الأراضي الفلسطينية المحتلّة عام ١٩٦٧. كان آخر هذه التدخلات ما نشر في الإعلام عن توجه الجهات الإسرائيلية خلال العام ٢٠١٧ مباشرةً إلى رجال أعمال فلسطينيين لتمكينهم من استصدار تصاريح للسفر دون العودة إلى الجهات الفلسطينية المختصة. يأتي هذا بعد سلسلة من الخطوات التي تظهر إعادة ضخ الحياة إلى مؤسسات "الإدارة المدنية" ومهامها وعملها كحكومة موازية للحكومة الفلسطينية، تتحكم فعلياً وفي نهاية المطاف في مختلف مجالات الحياة الفلسطينية.

شكّل إطلاق موقع صفحة "المنسّق" باللغة العربية إحدى اللحظات الحاسمة في عملية التواصل المباشر بين سلطات الاحتلال والفلسطينيين، فقد انطلقت صفحة "المنسّق" الحالي يوآف مردخاي أولاً عبر الـ"فيسبوك".[١] في آذار ٢٠١٥، حيث تم وضع رقم هاتف وبريد إلكترونيّ للتواصل المباشر معها، وفاق عدد معجبيها، في نهاية أيلول، ٢٢٢ ألف معجب ممن يتفاعلون مع منشوراتها، ويعلّقون على صورها وأخبارها.

يضاف إلى التفاعل مع صفحة "المنسّق" على الـ"فيسبوك" توجه المنسق عبر صفحته برسالة مباشرة مصورة إلى الفلسطينيين من أجل "تشجيع الحوار والتعاون"،[٢] عبّر فيها عن رغبته في متابعة القضايا المرتبطة بالتصاريح والقضايا الاقتصادية كلها، كما أجاب عن أسئلة من الجمهور الفلسطيني بشكل مباشر حول آليات التنسيق وأسباب المشاكل التي يواجهها البعض في الحصول على التصاريح، وكذلك عن استفساراتهم عن شروط الحصول على

التصاريح سواء من قطاع غزة أو الضفة الغربية، فيما تم لاحقاً إطلاق صفحة "المنسق" على الإنترنت بالعربية[٣] إضافة إلى الإنجليزية والعبرية.

اعتبر يوآف مردخاي صفحة المنسق بمثابة "موقع (مدني-اقتصادي)" لنشر الأخبار المتعلقة بالخدمات التي يقدمها للسكان الفلسطينيين". وعلاوة على ذلك ظهر وزير الدفاع الإسرائيلي أفيغدور ليبرمان في "فيديو" أُنتج خصيصاً للترويج لصفحة المنسق، وهو يشير إلى أن الموقع سيشكل "مصدراً وثيقاً للمعلومات ومقدماً الخدمات للجمهور الفلسطيني". (قناة المنسّق، ٢٠١٧).

تكمن أهمية صفحة المنسق- وما رافقها من عمليات ترويجية والرد بجدية على أسئلة المستفسرين حول التصاريح (وفي وسائلها المختلفة "تويتر" و"فيسبوك" و"يوتيوب")- في أنها تتجاوز قنوات السلطة الفلسطينية الوسيطة وتتجاهلها، وتتواصل مباشرةً مع الجمهور الفلسطيني، أي أنها تعيد نظم العلاقة مع الفلسطينيين بشكل مباشر، ما يعني فعلياً تقليصاً مستمراً لصلاحيات السلطة ودورها ودور الحكومة الفلسطينية.

يظهر الاطلاع على صفحة المنسق ضخامة الدور المناط بها، وذلك بالاعتماد على خارطة المجالات التي توردها، والتي تعطي مؤشراً مهماً إلى أن الإدارة المدنية التي كان من المفترض تفكيكها، وتمرير صلاحياتها- وفق اتفاقيات أوسلو- إلى الجانب الفلسطيني، تعود للعمل بشكل حيوي ونشط، ولا يبدو أنها بصدد التفكّك.

تضم مجالات العمل التي تفصلها صفحة المنسق المجالات الواسعة الآتية: المجال الزراعي، التخمين، مجال الآثار، التشغيل، القانون والقضاء، المجال الاقتصادي، مجال الكهرباء، جودة البيئة الماليّة، المجال الصحي، الصناعة والتجارة، البنى التحتيّة، وحدة الإشراف على المنظمات الدوليّة والعلاقات الخارجيّة، تسجيل الأراضي، الوصاية، القياسات، الاتصال والبريد، ضابط أركان حماية الطبيعة والمتنزهات، مكتب التخطيط، سجلّ السكان، الأديان، المواصلات ووحدة المياه. واعتبر ليبرمان في ١٧ آب ٢٠١٦- أي بعد أشهر قليلة من توليه حقيبة الدفاع- أن التواصل مباشرةً مع الفلسطينيين يشكّل أولويةً له منذ توليه منصبه في أيار ٢٠١٦،[٤] وهو ما يعطي مؤشراً إلى وجهته نحو تجاوز السلطة وتقليص دورها أولاً، والسعي نحو إعادة هيكلة التعامل المباشر مع الفلسطينيين ثانياً.

تعكس طبيعة التدخل الإسرائيلي في المجالات الحياتية المختلفة للفلسطينيين، رؤية الحكومة الإسرائيلية السياسية المناهضة لحل الدولتين والانسحاب إلى خطوط الرابع من حزيران، وتتوازى مع عمليات مستمرة لدمج المستوطنات فعلياً في بنية الدولة المؤسساتية، والذي أطلق عليه بعض الباحثين مسار "الضم الزاحف"، في إشارة إلى ضم المستوطنات الهادئ إلى السيادة الإسرائيلية دون الإعلان عن ذلك بشكل واضح.

في هذا السياق، يأتي هذا البحث لاستعراض التغييرات والتحولات التي طرأت على منظومة الحكم العسكري للأراضي المحتلة، والدور الذي تلعبه مؤسسة "منسّق أعمال الحكومة في المناطق يهودا والسامرة وقطاع غزة" في إعادة نظم الإدارة المدنيّة الإسرائيلية بما يتواءم والرؤية السياسية الإسرائيلية لليمين المهيمن منذ الانتفاضة الثانية.

يحاجج البحث، استناداً إلى مجموعة من الدراسات والتقارير والأبحاث التي عالجت الاحتلال الإسرائيلي بأن منظومة السيطرة والاحتلال محكومة بثلاثة مستويات مرتبطة بعلاقة جدلية دينامية، هي: أولاً- البناء الفوقي، أي ذلك المرتبط بالقرار السياسيّ الإسرائيلي الرسميّ. وثانياً- البناء التحتيّ، وهو المرتبط بالأساس بمنظومة الاحتلال العسكريّة وآليتها وبنيتها. وثالثاً- الممارسة السياسية الفلسطينية. بكلمات أخرى، يرى البحث أن أحد أكبر المؤثرات على بنية الاحتلال ومنظومته الهيكلية التنظيميّة هو القرار السياسي الإسرائيلي في الأعلى، فالتوجهات تشير وبوضوح إلى أنه منذ عملية "السور الواقي" عام ٢٠٠٢، نشهد تغييراً في السياسة الإسرائيليّة تجاه القضية الفلسطينيّة، وأن هذا التغيير آخذ في الازدياد والتوسّع بشكل خاص بعد صعود حكومة نتنياهو الثانيّة عام ٢٠٠٩، ويقابل هذا التغيير تحولات بنيوية في انتظام الاحتلال وإعادة هيكلة منظومته البنيويّة المتمثّلة بمؤسساته الفعليّة التي تطبّق هذه السياسة فعلياً على حياة الفلسطينيّن.

في هذا السياق، تتم إعادة هيكلة علاقة إسرائيل مع السلطة والفلسطينيين على أسس جديدة/ قديمة يتم من خلالها إعادة تنظيم الإدارة المدنية كحكومة ظل سيادية فعلية تتحكم بحياة الفلسطينيين وتنفذ السياسة الإسرائيلية المناهضة لحل الدولتين، في مقابل تقليص دور السلطة السيادي وتثبيته على المجالات المرتبطة بالإدارة المباشرة للحياة المدنية.

تعمل منظومة الاحتلال الإسرائيلي كمنظومة عمل دينامية متحركة، حيث تقوم بمواءمة مستمرة لأدواتها وأساليب عملها وفق الرؤية السياسية الإسرائيلية للحل من جهة وللاحتياجات الأمنية لتثبيتها من جهة أخرى. في هذا السياق نشهد اليوم إعادة نظم الاحتلال وفقاً لرؤية اليمين للحل الذي يسيطر على مقاليد الحكم منذ الانتفاضة الثانية وبشكل متسارع منذ صعود حكومة نتنياهو الثانية عام ٢٠٠٩، انطلاقاً من ثلاثة محددات سياسية واضحة وكامنة وهي:

- أولاً: رفض حل الدولتين بصيغته المقبولة فلسطينياً ودولياً.
- ثانياً: السعي المثابر نحو ترسيخ الاستيطان وتحويله جزءاً من الإجماع الوطني.
- ثالثاً: تثبيت دور السلطة الفلسطينية كسلطة حكم محلي تابعة للسيادة الإسرائيلية.

يقوم البحث الحالي برصد التغييرات الأخيرة التي شهدتها منظومة الحكم العسكري، للوقوف على أهم التغيرات التي يشهدها الاحتلال في علاقته مع السلطة الفلسطينية ومع الفلسطينيين، تحديداً في السنوات التي أعقبت صعود نتنياهو إلى سدة الحكم في ٢٠٠٩، وقراءة هذه التغيرات وعلاقتها بصعود اليمين وهيمنته على إسرائيل.

يركز البحث على الضفة الغربية، بسبب خصوصية التحولات فيها، والحضور الواضح للسياسات الإسرائيلية في تشكيل العلاقات الرسمية وشبه الرسمية بين الفلسطينيين فيها ومؤسسات الإدارة المدنية.

هدف البحث ومنهجيته

تنصّ اتفاقية إعلان المبادئ وما تلاها من اتفاقيات موقعة بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل، على توكيل السلطة الفلسطينية مهام إدارية وأمنية في المناطق التي أدرجت تحت تصنيف مناطق (أ)، ومهام إدارية فقط في المناطق المدرجة تحت تصنيف (ب)، بحيث تبقى الإدارة الأمنية بيد الاحتلال الإسرائيلي، فيما تحتفظ قوات الاحتلال بالسيطرة الأمنية والإدارية على مناطق (ج).

كان من المفترض أن يقوّض هذا التقسيم أو أن يحدّ من تأثير الإدارة المدنية والحكم العسكري الإسرائيلي ودورهما في المناطق المحتلة، إلا أنه ومنذ فشل مفاوضات كامب ديفيد، تحديداً، ثمة مؤشرات حادة تشير إلى إعادة نَظم النفوذ العسكري الإسرائيلي والإدارة المدنية بصور وأشكال مختلفة ومتعددة، تترافق مع تغييرات جذرية في الاستراتيجية السياسية الإسرائيلية المتبعة، خاصة خلال العقد الأخير، وتولّي نتنياهو رئاسة الحكومة الإسرائيليّة.

يحاول البحث المقترح الوقوف على تلك المؤشرات لاستقرائها وتحليل أسبابها وانعكاساتها على مجمل الصراع.

يتابع البحث آليات السيطرة الجديدة التي يتبعها النظام الإسرائيلي ومؤسساته من خلال وسائل الحكم العسكري الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية منذ انهيار مفاوضات كامب ديفيد عام ٢٠٠٠ وانفجار الانتفاضة الثانية. وذلك من خلال متابعة التطورات الجديدة المتبعة في الإدارة المدنيّة، وقراءة الأوامر العسكرية/ القضائية/ التشريعية الصادرة في هذا الإطار.

يحاول البحث الإجابة ضمن ذلك على الأسئلة الآتية:

١. هل نشهد إعادة بناء الإدارة المدنية وتطويرها وتكوينها من جديد؟ وكيف يتم التعبير عن ذلك؟

٢. ما هي الآليات المتبعة لتحقيق ذلك على المستوى: الإداري و القانوني والتشريعي؟
٣. ما هي الأسباب لهذا التغيير؟ وما هي ما علاقة هذه التغييرات بالتحليلات والمواقف الإسرائيلية تجاه السلطة الفلسطينية؟ سيحاول البحث الإجابة عن الأسئلة آنفة الذكر، وتحليل آليات العمل التي تستخدمها إسرائيل منذ الانتفاضة الثانية في التحكم بالأراضي المحتلة، وسيركز البحث بشكل خاص على سيرورة إعادة هيكلة الإدارة المدنيّة وتحديث دورها بعد أن كان من المفترض تحجيمه بعد اتفاقية أوسلو، كما سيتتبع العلاقة بين تحديثها والسياق الإسرائيلي، وذلك من خلال ربطه بعاملين: إسرائيلي داخلي، مرتبط بالتحولات السياسية الداخلية والتغييرات التي طرأت على النخبة الحاكمة والمجتمع ككل، وخارجي مرتبط بالعلاقات الإسرائيلية-الفلسطينية الرسميّة.

يعتمد البحث على الدمج بين المنهج التحليلي والمنهج الوصفي والمنهج الاستقرائي، حيث يقوم بعرض التغيرات ورصدها واستقراء المعطيات وتحليلها مع الاستفادة من الأبحاث ذات الصلة.

للوقوف على التغيرات التي تشهدها منظومة الحكم والسيطرة الإسرائيلية يستند البحث إلى الآتي:

١. تحليل القوانين الإسرائيلية الصادرة تجاه الضفة الغربية في العقد الأخير، وفحص بعض الأوامر العسكرية الصادرة ذات الصلة في الفترة نفسها.
٢. رصد السياسة الإسرائيليّة في العقد الأخير تجاه القضيّة الفلسطينيّة وتحليلها: في مستوى الموقف من حل الدولتين، ومن السلطة الفلسطينيّة.
٣. رصد التغييرات التي طرأت على بنى مؤسسات العلاقات مع السكان الفلسطينيين في الضفة الغربية: الإدارة المدنية، مكتب الارتباط وبشكل عام هيئة/ مكتب تنسيق أعمال الحكومة في المناطق المحتلّة.
٤. تقارير مؤسسات حقوق الإنسان ذات الصلة والأبحاث الإسرائيلية الصادرة في هذا الشأن.
٥. مقابلات مع محامين وناشطين.

يتوزع البحث على أربعة فصول. في الفصل الأول عرضنا تقديماً للبحث، وأهدافه. في الفصل الثاني نتناول خلفية الحكم العسكري التاريخيّة وآليات السيطرة العسكرية الإسرائيلية على المناطق المحتلة، خاصة مرحلة تأسيس الحكم العسكري وبنيته التحتية، والأسس الناظمة له، والتحولات التي شهدها في المراحل المختلفة. الفصل الثالث، يتمحور حول المرحلة الراهنة للحكم العسكري الإسرائيلي، ونحاول فيه الوقوف على التطوّرات والتغيرات الأساسيّة التي طرأت على هيكلة الحكم العسكري الإسرائيلي ونظام السيطرة. بدءاً من التغييرات البنيوية على منظومة عمل منسّق الحكومة في الأراضي المحتلة والإدارة المدنيّة، مروراً بالتعامل المباشر مع السكّان والتطرق إلى التغيير في مستوى القمع السياسي والحريات السياسية.

أما الفصل الرابع، فيضم تحليلاً للتغييرات التي تشهدها منظومة الاحتلال والتغيير في أدواته وهيكليتها منذ الانتفاضة الثانية. نقسّم التحليل في هذا الفصل إلى طبقتي تحليل مركزيتين: طبقة التحليل المتعلقة بالتغييرات في السياسة الإسرائيلية، والانتقال من سياسة إدارة الصراع في الضفة إلى سياسة حسمه من خلال مساعي «إنهاء» أي فرص لحلّ الدولتين، كما يظهر ذلك في التصريحات الرسميّة والعمل على أرض الواقع بالضم الزاحف كما سنبيّن. طبقة التحليل الثانية مرتبطة بالعلاقة مع السلطة الفلسطينية والقراءة الإسرائيلية لدورها اليوم وللوضع العام في مناطق الضفة الغربية، حيث تُطرح إمكانيات حلّ السلطة الفلسطينية أو على الأقل التحضّر البنيوي، السياسي والاستراتيجي، لحدوث سيناريو كهذا.

نقدّم في الفصل الأخير ملخّصاً لأهم ما قرأه ووصل إليه البحث من وقائع واستنتاجات و توصيات سياسية مستقبليّة.

الفصل الثاني

خلفية تاريخية

إقامة الحكم العسكري بعد الاحتلال ١٩٦٧

ليفي أشكول: «لقد ربحنا الحرب وتلقينا مهراً جميلاً من الأرض، لكن المهر جاء مع عروس لا نحبها»

جولدا مئير: «هل سمعتم عن شخص يتلقّى مهراً من دون عروس؟ ... أنا أتوق للحصول على مهر، وليحصل شخص آخر على العروس...».

(من حديث بين أشكول وجولدا مئير في أيلول ١٩٦٧ خلال اجتماع لحزب «مباي» حول مستقبل أراضي الضفة الغربيّة المحتلة)[٥]

بدا واضحاً، منذ حرب العام ١٩٦٧ وبعدها بسنوات قليلة، أن المؤسسة الإسرائيليّة ماضية باتجاه تبني سياسات حكم متمايزة تجاه الأراضي التي احتلتها، وهو ما انعكس بشكل واضح على التوجه الذي تبنته حكومة ليفي أشكول حينها.

فقد ضُمّت القدس بعد أسبوعين على احتلالها، في تاريخ ٢٧/ ٠٦/ ٦٧، بتصديق الكنيست الإسرائيلي، وضُمّ إليها ٦٤ كم مربّع، هي مساحة ٢٨ قريّة فلسطينيّة محيطة بها، كما ومُنح السكّان مكانة «المقيم»، وشكلت هذه الإجراءات غطاءً قانونياً وتشريعياً لتهويد المدينة والسعي إلى تحويل القدس الشرقية إلى جزء من «عاصمة إسرائيل الموحدة «(للمزيد انظر/ ي بنبنستي، ميرون، ١٩٨٦ غانم، ٢٠١٥ جوردون، ٢٠٠٨ ، شرجائي ٢٠٠٣، ٢٠١٠، يفتاحئيل ٢٠١٣، كمحي ١٩٩٣). في المقابل وضعت أراضي الضفّة الغربية وقطاع غزة وشبه جزيرة سيناء تحت الحكم العسكري المباشر، وجرى إخضاع السكان إلى منظومة

هجينة من القوانين التي تستند إلى أوامر عسكرية، إضافة إلى التشريعات الأردنية والانتدابية والمصرية والعثمانية (شحادة، Azoulay and Ophir, 2013pp 127-133 Shafir 2017, pp.12, Ophir, Adi, Givoni, Michal, and Hanafi, Sari, 2009,). وتم «فرض القانون والقضاء والإدارة الإسرائيلية على هضبة الجولان» عام ١٩٨١.

يوضح الاقتباس أعلاه من جلسة «حزب مباي»، أن الرغبة في الحصول على المهر التي تحيل إلى الأرض من غير التورط مع العروس التي تحيل إلى السكان، أساساً مشكّلاً للسياسات الإسرائيلية تجاه الأراضي المحتلة منذ البدايات، سعت وفقه إلى الفصل بين الأرض والسكان، وهو ما تم التعبير عنه من خلال سياسات الاستيطان التوسعية على الأرض التي تفترض أن الأرض ضمنياً جزء من «أرض دولة» في مقابل التعامل مع السكان كرعايا تحت حكم عسكري (انظر غانم ٢٠١٥، ٢٠١٧).

التحضيرات لإقامة الحكم العسكري في السنوات الأولى:

تشير عدّة أبحاث إلى أن خطط إدارة الأراضي الفلسطينية في حال احتلالها كانت معدة وسبقت حرب ١٩٦٧ (جوردون، ٢٠٠٨)، ويورد في هذا السياق الباحث نيف جوردون (٢٠٠٨، ٢٧١-٢٩٦)، أن ثمة خطّة وضعت منذ أوائل الستينيات في أدراج الجيش الإسرائيلي والحكومة الإسرائيليّة تفصّل سيناريوهات ممكنة للسيطرة الإسرائيلية خارج حدود ١٩٤٨. وفي هذا السياق، أقيمت عدة ورش تجهيزيّة لضباط الجيش ومناورات مختلفة ومداولات عدّة لمواجهة واقع شبيه بما حدث لاحقاً عام ١٩٦٧. كما يشير جوردون إلى استفادة إسرائيل من تجربة الحكم العسكري الذي فُرض على الفلسطينيين داخل أراضي ١٩٤٨، لتطوير خطط التعامل مع السكان المحتلين، مع الإشارة للبون الشاسع بين الحالتين.[٦] وفي كتابه«الميزان والسيف»يوضح المدعي العام العسكري السابق تسفي عنبار، [٧] أن الجيش الإسرائيلي كان قد وضع عدة خطط للتعامل مع السكان في حال قام بالسيطرة على أماكن مأهولة، (عنبار، ٢٠٠٥). ويشير عنبار إلى أن الجيش الإسرائيلي وضع من ضمن هذه الخطط خطّة أولية تحت مسمّى «شاحام»، كان قد بدأ التخطيط لها في ٣٠/ ٠٤/ ١٩٦٣، أي قبل الاحتلال

الإسرائيلي للضفة بأكثر من ٤ سنوات. وتضمنت الخطة مبادئ إدارية للتعامل مع جنين، نابلس، رام الله، طولكرم، القدس، أريحا، بيت لحم، الخليل. وتضمنت دراسة الضباط لقانون الطوارئ البريطاني لعام ١٩٤٥ والقانون الأردني. كما قام الجيش بتنظيم مساقات دراسية خاصة حول الحكم العسكري للضباط، في نهاية أيار ١٩٦٣، في قسم العلوم السياسية في الجامعة العبريّة، واستمرت حتى أيلول ١٩٦٣. وتلتها سلسلة من المساقات نفسها في العام الذي تلاه.

جرى تكثيف الورش الخاصة بدراسة قوانين الحرب، أحكام «لاهاي»، السيطرة على أراض محتلة، ميثاق «جنيف» وغيرها، في أيار ١٩٦٧، مع تزايد حدة التوتر بين إسرائيل والدول العربية المجاورة. ويشير عنبار (٢٠٠٥) إلى أن الخطط والدراسات والورش التي تلقوها كانت محركاً مهماً للإسراع في عملية فرض الحكم العسكري مباشرةً بعد الاحتلال واستصدار الأوامر المطلوبة وإنشاء المحاكم وهيئات النيابة العسكرية المطلوبة لفرض سلطة الحكم العسكري وتنفيذ أوامره.

لم تكن «خطة شاحام» هي الخطة الوحيدة التي وضعها الجيش واطّلع عليها كبار الضباط، وإنما أيضاً «خطة فرجول ١»، التي وضعت في الأول من حزيران ١٩٦٧ والتي تطرقت إلى سيناريو اندلاع حرب واضطرار الجيش الإسرائيلي إلى احتلال مناطق في الضفة الغربيّة، على الرغم من أن هذه الخطة لم تذكر إمكانية تطبيق حكم عسكري على أراضي الضفة، أسوة بخطة أخرى حملة عنوان: «ناحشونيم ١» في ٤ حزيران ١٩٦٧، لكنها تحدثت عن هجوم إسرائيلي على الجنوب في غزة وسيناء، (إلعاد، ٢٠١٥، ٥٦).

الأسس الناظمة للحكم العسكري في السنوات الخمس الأولى:

في كتابه «العصا والجزرة: الحكم العسكري الإسرائيلي في الضفة الغربيّة»، يستعرض شلومو جازيت-منسّق أعمال الحكومة في الأراضي المحتلة في العقد الأول- أهم مبادئ الحكم العسكري وميزاته كما خبرها، (جازيت، ١٩٨٥).

يتفق جازيت مع معظم الباحثين في شأن الحكم العسكري، أن من وضع الأسس المركزية والقواعد الأولية للحكم العسكري الإسرائيلي، كان وزير الدفاع السابق حينها، موشيه

ديّان. آمن ديّان أن القائد أو الجنرال يجب أن يحصر اهتمامه بأمرين أو مسألتين لا أكثر، كي يكون تأثيره بهما ناجعاً، وهو ما سمّاه «**عقدة المِشط**»، إذ لا يمكن الاهتمام بجميع أسنان المشط دفعة واحدة لئلا تفقد النجاعة. عليه، فقد حُصر اهتمام ديان في مسألتين بخصوص الحكم العسكري: الأمن والأراضي.

لم يهتم ديّان بوضع المخططات فحسب، وإنما وضع منظومة التنفيذ وطرق تنفيذها على الأرض. بالتالي، ميّز ديّان منذ البداية بين الحكم العسكري في المناطق المحتلة عام ١٩٤٨ الذي استمر حتى عام ١٩٦٦، وبين الحكم العسكري الذي سيحكم الجيش من خلاله مناطق الضفة الغربيّة وقطاع غزّة.

كان العلاج العيني للمسائل وفق الاحتياجات سواء في الزراعة أو التعليم أو الصحة وغيرها إحدى أهم الاستراتيجيات التي تبناها ديان، وعليه أقيمت في البداية «لجنة المدراء العامين للمناطق» (المناطق أي الأراضي المحتلّة)، ضمّت هذه اللجنة مندوبين لبعض الوزارات الإسرائيليّة ذات الصلة، وكان مندوب وزارة الأمن ينسّق عمل هذه اللجنة، وقد كان المنسّق الأول للجنة يهودا بلوم.

أقيمت بعدها بعدة أسابيع لجنة التنسيق للقضايا الأمنية والمدنيّة، (شملت اللجنة جناحين: جناحاً للعمل العسكري وآخر للمدني). في الجناح المدني قُسّم العمل إلى وحدتين: وحدة الاقتصاد التي تضمن كل ما يتصل بالعمل، جباية الضرائب، الصناعة والتجارة وغيرها، ووحدة الخدمات–وبها يتصل كل ما يتعلق بالتعليم، الصحة، الخدمات الاجتماعية وغيرها، (إلعاد، ٢٠١٥، ٥٦).

استحدث الجيش الإسرائيلي، في آب ١٩٦٨، رتبة عسكرية جديدة (أقل من اللواء)، وصدرت التعليمات بأن يتولى أصحاب هذه الرتبة عملية تنسيق «لجنة المدراء»، بينما اشترط أن يكون مسؤول لجنة التنسيق الأمني–المدني لواءً، وعلى أثره استقالت لجنة المدراء ودمجت اللجنتان، لتشكلا معاً ما بات يعرف بـ «**منسّق أعمال الحكومة في الضفة الغربيّة وقطاع غزّة**».

لم يأت ديّان بنموذج الحكّام العسكريين في الداخل الفلسطيني، أي نموذج «الخبير في

الشؤون العربية» الذي يكفي أن يجيد بعض العربيّة أو أن يكون قد شغل منصب «مستشار رئيس الحكومة للشؤون العربية»، وإنما أراد ضباط جيش ومن الدرجات العليا في القيادة العسكرية، كما أقال جميع الحكام العسكريين السابقين.

وعلى الرغم من أن إسرائيل كانت أعدت خططاً سابقة للاحتلال، ومن بينها التعامل مع السكان المحتلين، فإن هذه الخطط لم تكن مفصّلة وكاملة لكيفية إدارة الحكم، أو مستقبل هذه المناطق، كونه لا يمكن فصل مسألة إدارة الحكم العسكري عن المنطلق والقرار السياسي الإسرائيلي، ولم يكن معلوماً أو مجزوماً بحسب جازيت باستمرار الاحتلال، (فولمان، ٢٠٠٤)، أو كونه مجرد مساحة للمراوغة والتفاوض مستقبلاً حوله.

تذكر مجموعة من الأبحاث أن الرأي أو الاعتقاد الذي كان سائداً عند مجموعة من الضباط الكبار، كرفائيل فاردي وغيرهم، أن الاحتلال لن يدوم أكثر من بضعة شهور، (إلعاد، ٢٠١٥). كانت الفكرة الأولية لدى قادة الجيش الإسرائيلي أنهم أمام وضع أشبه بنتائج حرب السويس ١٩٥٦، وأنهم سيسيطرون على الأراضي المحتلّة إلى حين التفاوض للوصول إلى حلّ سياسي وإعادتها بموجبه، وذلك على الرغم مما ذكرناه من محاولات التحضير لسيناريو شبيه. لم تكن لموشيه ديّان خطة ثابتة وواضحة ، فكما أشرنا، لم يتوقّع أحد مستقبل المناطق المحتلة بعد عشرين عاماً، خلافاً مثلاً للتوجّه الطاغي منذ البداية بخصوص سيناء، وحتى الجولان، فقد تحدث موشيه ديان أياماً بعد الحرب قائلاً: «نحن في انتظار محادثة من العرب، إذا أرادوا تغيير الواقع فليتحدثوا إلينا»، (فولمان، ٢٠٠٤).

يمكن الإشارة في هذا الصدد إلى مجموعة من المؤشرات حول تغير الممارسات الإسرائيلية تجاه الأراضي المحتلة، وبلورتها خلال "العمل"، أهمها قبول الحكومة الإسرائيلية الالتزام بنصوص «ميثاق جنيف» الرابع، لمدّة أربعة شهور على الأقل، ثم تخليها عن ذلك. إذ إنه وبحلول تشرين الأول عام ١٩٦٧ حذفت الإشارة إلى «ميثاق جنيف الرابع» في البيان/ المنشور العسكري رقم (٣)،[٨] حيث ألغى الأمر العسكري المادة رقم (٣٥) من الأمر العسكري/ البلاغ رقم (٣) والتي جاء فيها: « تطبيق أحكام معاهدة جنيف المؤرخ ١٣ آب ١٩٤٩ بخصوص حماية المدنيين أثناء الحرب بصدد كل ما يتعلق بالإجراءات القضائية. وإذا وجد هناك تناقض بين هذا الأمر وبين

المعاهدة المذكورة فتكون الأفضلية لأحكام المعاهدة».[٩] وبعد ٦ أشهر على الاحتلال غُيّر اسم المنطقة المحتلة من «الضفة الغربية» إلى «يهودا والسامرة»، حيث جاء فيه:

«استناداً إلى الصلاحيات المخولة لي بصفتي قائد قوات جيش الدفاع الإسرائيلي في المنطقة، أصدر الأمر التالي: تفسير اصطلاح- ١- يكون اصطلاح «منطقة يهودا وشومرون» مطابقاً في مدلوله لجميع المستلزمات بما في ذلك لمقتضى أي قانون أو تشريع أمني، لاصطلاح «منطقة الضفة الغربيّة».[١٠]

المبدآن الناظمان للحكم في بداياته

يمكن الإشارة إلى أمرين ميّزا الحكم العسكري في بدايته، وفقاً لرؤية ديان،

- أولاً: مبدأ «الحد الأدنى من التدّخل في شؤون السكّان المحليّة»، (جازيت، ١٩٨٥؛ فولمان، ٢٠٠٤).
- ثانياً: مبدأ «حل المشاكل عينياً حال وقوعها وبشكل فوري».

شكل منطلق تثبيت الهدوء في المناطق التي احتلت البوصلة المركزيّة للحكم العسكري في مراحله الأولى. وفي هذا الإطار جرى استصدار العديد من الأوامر العسكرية القامعة وممارسة عملية الإخضاع للسكان من خلال سياسات العقوبات، منع السفر، الاعتقال، منع التجوّل، إغلاق المدارس وغيرها. وهي قوانين اعتمدت بالأساس على قانون الطوارئ البريطاني لعام ١٩٤٥، (إلعاد، ٢٠١٥).

إضافة للمبدأين آنفي الذكر، ثمة خطوط عريضة توردها الأدبيات الإسرائيلية شكلت مبادئ موجهة للحكم العسكري في بداياته والتي أثرت لاحقاً على مستقبله:

- أولاً: الأراضي المحتلة يجب أن تظل المفتاح للحل السياسي القادم والتفاوض.
- ثانياً: تحرير القرار السياسي في القدس من ضغوط «الأراضي» المحتلة، أي العمل لمنع واقع تشكّل فيه «الأراضي» المحتلة ورقة ضغط على قرارات الحكومة في القدس لتؤثر عليها.
- ثالثاً: المحافظة على قنوات رابطة بين الأراضي المحتلة، الحذر من الفصل الجامد، الجارف والتام ، وهو ما تغير لاحقاً مع فرض الفصل بين غزة والقدس والضفة

الغربية.

- رابعاً: الديناميكيّة في العمل والقرار، كان لنمط موشيه ديان كقائد عسكري تأثير على شكل الحكم العسكري ونمطه ومستقبله، فكان دائم التكيّف والتغيّر وفق ما ينتجه الواقع من أحداث ووقائع. من هنا، لا غرابة حين نذكر أن موشيه ديان نفسه هو من قدّم اقتراحاً للتصويت في الكنيست عام ١٩٨٠ لإلغاء الحكم العسكري في مناطق الضفة وغزّة والتفاوض حول «حكم ذاتي فلسطيني». ويكون هذا الحكم تحت متابعة الحاكم العسكري للضفة، وصوّت مع القرار ٣٩ عضو كنيست وعارضه ٥٣ عضواً.
- خامساً: إبقاء منظومة العمل الإداري التي كانت قدر المستطاع، باستثناء ما يتعلق بالأمن والجنائية، وما تراه إسرائيل متناقضاً مع «أمنها» وأوامرها العسكريّة.
- سادساً: الحد الأدنى من التدخل في الشؤون المحليّة للسكّان، ومن بروز مظاهر الاحتلال. كان ديّان يريد أن يبقي الاحتلال أقل ظهوراً في حياة السكّان والأفراد.
- سابعاً: مبدأ العصا والجزرة، أي المحافظة من جهة على نسج علاقات مع السكّان المحليين ومخاتير القرى وقادة المجالس القرويّة، والضرب بيد من حديد على أي محاولات للمقاومة في الجهة المقابلة، (فولمان، ٢٠٠٤)، وهو ما يسمّيه شلومو جازيت «أسلوب حنفية الماء: البارد أحياناً والساخن أحياناً أخرى». (جازيت، ١٩٨٥).

منطق التسويّة الوظائفية مقابل التسوية الحدودية

يشير البعض إلى أن المنطق الذي حكم طابع السيطرة الإسرائيليّة على أراضي الضفة الغربيّة، كان ما يسمّيه موشيه ديّان «التسويّة الوظائفيّة»، الرامية إلى ضم الضفة دون دمج الفلسطينيين بالمجتمع الإسرائيلي، أي فصل الأرض عن عامل السكّان الذي أشرنا إليه في السابق، وكان هدف ديان أن تتم السيطرة على الأرض دون أن يشعر الفلسطيني بوجود الإسرائيلي، مع العلم أن ديان كان من المؤيدين لفكرة «الحكم الذاتي» للفلسطينيين.

في ظهور رسميّ له في إحدى الندوات صرّح موشيه ديان:

«لا نرى في العرب الفلسطينيين زملاء. لم نأت إليهم كونهم دعونا لأرضهم، لكن بما أننا أتينا، لا نريد التحكّم بهم. لا نريد التدخل في حياتهم، لا نريد أن نكون موظفي انتداب. نحن نود أن يديروا هم شؤونهم، يراقبوا ويتابعوا مدارسهم، ويرشدوا بأنفسهم مزارعيهم...إلخ». (إلعاد، ٢٠١٥، ٥١)[....]. السياسة التي ننتهجها هي الحد الأدنى الممكن من التدخّل في شؤونهم، وإعطاؤهم قدر الإمكان إمكانية إدارة الشؤون المحلية بأنفسهم. التوجه يجب ألا يكون فقط بتحديد ماذا وكيف نتحكم، وإنما بماذا لا نتحكم، كيف لا نتحكم ببعض المجالات التي لا طائل من التحكّم بها». (المصدر السابق، ٥٢).

أراد ديّان أن يكون الاحتلال كما كان يطلق عليه: «يَرى ولا يُرى» كما كان ديّان يسمي ذلك كناية: أن يولد الفلسطيني ويتوفّى منذ المستشفى حتى المقبرة دون أن يرى إسرائيلياً. في هذا الإطار كان السعي منذ البداية للتنازل عن إدارة جهاز التعليم والصحّة، إلا فيما ترى إسرائيل أنه يشكّل خطراً على مصالحها، فتتدخل كي تقمع المعلمين وتضطهدهم وتمنعهم من ممارسة العمل السياسي، الأمر الذي قاومه المعلمون، ما أجبر السلطات الإسرائيلية على التنازل عن القمع السياسي للمعلمين. كذلك القمع الإسرائيلي للتنظيم السياسي وأي شيء يؤدي لتعزيز الهويّة الفلسطينية، (جوردون، ٢٠٠٨).

كان ثمة حرص إسرائيلي على خفض نسبة البطالة، وتشغيل الفلسطينيين، لكن دون تطوير اقتصاد فلسطيني محليّ، ونشوء استقلالية اقتصادية. (المصدر السابق).

تصادم منطق ديان مع المنطق الذي طرحه يجئال ألون الذي سميّ «التسوية الحدودية»، وهو المعروف إسرائيلياً بمنطق «أكبر مساحة من الأرض والحدود مع أقل عدد ممكن من السكّان الفلسطينيين». حسمت إسرائيل منذ اللحظة الأولى سؤال التجنيس-بالرفض، للسكّان الفلسطينيين في الأراضي المحتلة في الضفة الغربيّة وقطاع غزة، بالتالي انتهجت منذ بداية الاحتلال، وما تعتبره، سياسة تدخل أقل في حياة الفلسطينيين مقارنة بالتعامل مع الفلسطينيين في الداخل. وإذا أخذنا القضايا الخدماتية -المعيشيّة كمثال، يمكن أن نرى، كما سنوضح لاحقاً، أن السلطات الإسرائيلية لم تكن معنية بإدارة جهازي التعليم والصحة على سبيل المثال في الأراضي

المحتلة، إلا فيما يتناقض من بين مضامين التعليم مع «مصالحها الأمنية» كما تراها.

في خطة قدمها ألون للحكومة الإسرائيلية بعد احتلال الضفة الغربية مباشرة، قررت الحكومة ألا تقرر بخصوص مستقبل الأراضي المحتلة. (فولمان، ٢٠٠٤، ٢٧). بعد مؤتمر اللّاءات الثلاث (لا صلح ولا اعتراف ولا تفاوض) الذي عقد في الخرطوم في آب ١٩٦٧، استمرت حكومة أشكول في نقاش مستقبل الأراضي المحتلة، وشكلت عدة لجان حول الأمر، إحداها كانت لجنة أوصت بالسيطرة على الأراضي المحتلة حتى تحقيق السلام، وأن هذه الأراضي ستشكّل الحل لمسألة اللاجئين الفلسطينيّين. كانت تتوافق هذه التوصيات مع تصريحات الحكومة الرسميّة التي جاءت على لسان أبا إيبان، مندوب إسرائيل في الأمم المتحدة. الذي قال: «إما أن يكون سلام وإما سيستمر الوضع القائم»، ترافق ذلك مع بداية التغيير في الخطاب السياسي، حتى بدأت تسمى المناطق المحتلة: «مناطق تحت السيطرة». (المصدر السابق، ٢٤).

كان ألون وشركاؤه يتجّهون نحو الفصل للحصول على أكبر مساحة من الأرض مع أقل عدد من العرب، في مقابل توجه بيريس وموشيه ديان الذي كان يتحدث عن «تأقلم» لكن دون تجنيس.

على الرغم من أن العديد من المصادر تشير إلى أن تصريحات معظم القادة الإسرائيليين: ليفي أشكول، أبا إيبان وموشيه ديان، عند بداية الاحتلال كانت تتركز حول ضرورة «التخلّص من الأراضي»، (إلعاد، ٢٠١٥، ٣٣)، فإن ذلك كان دوماً مشروطاً بالتوصل إلى حل سياسي دائم. هذا لا يلغي توجه وزراء آخرين إلى الانسحاب أحادي الجانب من الضفّة الغربية، ومحاولات دائمة لتجنب إعلان حكم عسكري على الضفة، (المصدر السابق، ٤٠).

للإجمال: يمكن الحديث أنه وعلى الرغم من تحضيرات جيش الاحتلال لسيناريوهات السيطرة الإسرائيليّة، لما هو خارج حدود ١٩٤٨، فمن الصعوبة بمكان الجزم أن ثمة مخططاً إسرائيلياً واضح المعالم جرى تحضيره مسبقاً لإدارة حياة السكان أو الأراضي.

على الرغم من ذلك يمكن الإشارة إلى مجموعة من المزايا والمستويات شكّلت أعمدة

الأساس للحكم العسكري الإسرائيلي في الضفة:

- ملاءمة نمط العلاقة مع السكّان والمناطق وبنيتها وفقاً للمصالح الأمنية الإسرائيلية، وإعادة ترتيب هذا النمط من جديد مع أي تغيير يطرأ على المستوى السياسي.
- محاولة إبقاء الاحتلال مرئياً بصورة أقل، من خلال التدخّل بالحد الأدنى في حياة السكّان المحليين وقضاياهم الخدماتيّة، ومحاولة الانطلاق من القاعدة والبنية القانونية القائمة، باستثناء ما يتناقض مع الأحكام العسكرية والمصالح الإسرائيليّة، وهو ما ثبت فشله بعد تغلغل الاحتلال في كل مفاصل الحياة.
- الفصل بين مستويين من العمل، على الرغم من الربط بينهما: المستوى العسكري والجانب الخدماتي-المدنيّ.
- عدم الحسم في مسألة مستقبل الأراضي وحتى وضعها، خاصة بعد شطب الإشارات الدالة إلى «ميثاق جنيف» من المناشير والأوامر العسكرية، في إشارة إلى إبقاء هذا الحسم للسياق والظرف السياسيّ. مع الحسم والجزم في الإشارة إلى اعتبار عامل السكّان عبئاً على المشروع الاستعماري-الاستيطاني الصهيوني.

الفصل الثالث

الاحتلال وتحولات منظومة
الحكم العسكري في الحقب المختلفة

الاحتلال وتحولات منظومة
الحكم العسكري في الحقب المختلفة

تركز الدراسات الفلسطينية للاحتلال بشكل عام على الآثار المرتبطة بالاحتلال على المجتمع الفلسطيني، ولا تتوقف كثيراً عند الجانب البنيويّ التنظيمي للاحتلال وأدوات السيطرة التي ينتهجها، وهو ما سنحاول تقديمه هنا، من خلال التركيز على الأسس البيروقراطية للاحتلالّ، كجزء من منظومة استعمارية إدارية متبدلة ومتغيرة وفق التغيرات السياسية والداخلية في إسرائيل، الاحتياجات على الأرض، والممارسة الفلسطينية.

قدّم عدد من مفكّري علم الاجتماع والسياسة طروحات نظرية في فهم «البيروقراطيّة»، حيث يرى ماكس فيبر، وهو من روّاد علم الاجتماع الحديث، أن «البيروقراطية» الغربية الحديثة قائمة على مبادئ: (١) الاستقرار، (٢) التأكد، (٣) العمل وفق أنظمة واضحة ومكتوبة، (٤) العمل من خلال طواقم مهنية وبيروقراطية ممأسسة، (٥) مبدأ العالميّة. لكن في الحالة الخاصة ببنيوية الاحتلال في الضفة الغربية، فإن هذه المبادئ لا تنطبق، وإنما يحكم البنية منطق معاكس لها تماماً، وهو ما يمكن تسميته «البيروقراطية الاستعمارية». يمكن العودة إلى كتابات هالورد كرومر، للاستعانة في فهم هذا المنطق من البيروقراطية، وهو ما استخدم في كتابات حانا ارندت، (ارندت، ٢٠١٠)، واتخذ أساساً لدراسات يهودا شنهاب وياعيل باردا(Shenhav & Barda, 2009).

وفقا لهذا المنطق البيروقراطي الاستعماري، يتم الدمج بين الإثنية من جهة والقوّة السيادية من جهة ثانية، إذ يمكن تلخيص أسس هذه البيروقراطية بخمسة أسس: (١) تراتبيّة عنصريّة،

(٢) مرونة إدارية، (٣) الفردية، (٤) حالة طوارئ مستمرة، (٥) خلق شواذ عن القاعدة.

هذا النموذج البيروقراطي استعانت به الباحثة ياعيل باردا لتحليل بنية العمل القائمة في موضوع تصاريح الدخول والحركة للفلسطينيين على يد الاحتلال، في كتابها «بيروقراطية الاحتلال». (باردا، ٢٠١١). وبناءً على هذا النموذج يمكن ملاحظة عدة نتائج مترتّبة عليه ومكمّلة في الوقت نفسه للسياسة الإسرائيلية الأكبر:

أولاً- خلق منظومتين من القوانين، واحدة للمواطنين الفلسطينيين، وأخرى للمستوطنين الصهاينة. ثانياً- اعتماد قوانين ونظم مخالفة تماماً لقواعد البيروقراطية التي يطرحها فيبر، كما أن هذا المنطق يخلق فجوة بين منظومة العمل الرامية «للسيادة» ومنظومة العمل المتعقبة للأفراد والمجتمع.

من جانبه، يقترح جوردون (٢٠٠٨)، الحذر من اقتصار تحليل صيرورة الاحتلال الإسرائيلي وسيرورته على التغييرات في السياسات، حيث لا يرى في هذا مرتكز التحليل الصحيح، بدل ذلك يقترح الانطلاق في تحليل الاحتلال من العلاقة الجدليّة بين أنماط السيطرة والقوة المختلفة المُفعّلة وما تنتجه من تفاعل على الأرض. (جوردون، ٢٠٠٨).

يرى جوردون أن هناك ثلاثة أنماط من القوة تبناها الحكم الإسرائيلي في الضفة، وهي: «القوة المتقاطعة» و«القوة التدجينيّة» و«القوّة السياديّة». ولا يرى جوردون أن الحديث يدور حول انتقال من نمط قوة إلى آخر أو من نمط على حساب الآخر، إنما في مدى التركيز على نمط ما من القوّة أكثر من غيره وفي حقبة معطاة، والتي بدروها أنتجت تفاعلاً ما على الأرض. أي هناك التغيير النوعي (أي مدى التشديد على أنماط مختلفة من القوة في أوقات مختلفة)، وتغيير كمي (أي درجة التشديد على نمط ما في حقبة معطاة).

يرى جوردون، في هذا السياق، أن الاحتلال الإسرائيلي، في السنوات الأولى، شدد على نمط القوة «المتقاطعة» (أي استخدام أكثر من أسلوب لفرض الحكم بالقوة)، ونمط «التطويع»، أي تطويع الناس والشعب لمنطق الحكم الإسرائيلي. يحمل نمط القوة التطويعيّة تناقضاً بنيوياً داخله، فهو من جهة يقوم على تطويع السكّان لمصالح الاحتلال وسلطته، لكنه في الجهة المقابلة يعطي مساحة لتطوير جهاز تعليم، مدارس، وجامعات

فلسطينيّة، حيث سمح الحكم العسكري بتطوير مجالات كهذه دون كثير من التداخل، باستثناء شطب كل مضمون يعزز الهوية الفلسطينيّة والرواية الفلسطينيّة. بالتالي أنتج هذا النمط علاقة متناقضة بين التطويع من جهة، وبناء المجتمع من جهة أخرى.

كان الهدف المركزي من تبني هذين النمطين (القوة المتقاطعة والقوة التطويعية) تطبيع الاحتلال وإجبار الفلسطينيين على التأقلم معه بوصفه جزءاً طبيعياً واعتيادياً من حياتهم اليومية. أما القوة ذات الطابع السيادي، فتشكّل عملاً من الأعلى إلى الأسفل من خلال كسر الإرادة السياسية للسكان، وقمعاً بوساطة فرض قانون الاحتلال للمصادرة والاقتلاع وقمع السكان. يمكن النظر إلى الأمر العسكري رقم (٢)،[١١] في السنين العشر الأولى، حيث استخدمت السلطات الإسرائيليّة هذه الأنماط من القوة والتي ثبّتت الحكم العسكري وحوّلته أمراً واقعاً، وأيضاً من خلال الأوامر العسكرية التي لم تلغ الحالة الحقوقية والوضع المؤسساتي التشريعي الذي كان قائماً، إلا فيما يتعارض مع الأوامر ذاتها وأهداف الاحتلال.

من هذا المنظور، شكّلت جدلية التغيير الحاصل على الأرض من جهة ونمط القوى وحجمها المستخدم من جهة أخرى مدخلاً لفهم تغيير الصورة التي تترجم وتنعكس من خلالها القوّة والسيطرة الإسرائيليّة، وهذا يختلف عن ابتكار أنواع سيطرة وأنماط جديدة من القوّة، يمكن الإشارة إلى مثال التعامل الإسرائيلي مع التعليم والمدارس، فمن جهة استخدمت السلطة الإسرائيلية المدارس لتطويع المجتمع الفلسطيني وتطبيع الاحتلال، لكن نظراً لما أنتجته المدارس من وعي فلسطيني وشخصي وتطوير للشخصية الفلسطينية أدت إلى نماذج من المقاومة الشعبيّة، فقد قامت السلطة الإسرائيلية بإغلاقها في فترات محددة، أي أن الأداة نفسها استخدمت بشكل متناقض، كأداة للتطبيع في فترة من الفترات وأخرى للعقاب في فترة مختلفة. (جوردون، ٢٠٠٨).

لا يعني ذلك في أي حال من الأحوال أن المؤسسة الإسرائيليّة لم تستخدم أحياناً جميع الأنماط من السيطرة والقوة في الوقت نفسه، وإن طغى في فترة من الفترات نمط على آخر. لقد أثرت التناقضات التي أنتجتها أنماط القوى المختلفة وتعارضها مع طموحات السكان، على أنماط السيطرة التي أثرت بدورها على الواقع ونمط مقاومة السكان، الأمر الذي يؤدي في النهاية إلى تغيير في السياسات.

البناء الجدلي الثلاثي لفهم عمل الاحتلال

تمكننا الطروحات آنفة الذكر، على اختلافها، من بناء أو اقتراح نموذج يشكّل العدسة التحليلية التي من خلالها نقرأ التغييرات أو الثوابت في أنماط الحكم العسكري الإسرائيلي وتغيّراته، ونقترح في هذا الإطار تبني نموذج «المثلث الجدلي»، الذي يرى أن الاحتلال الإسرائيلي يسير ضمن ثلاثة عوامل تنظمها علاقة جدليّة:

١. البناء الفوقي– أي السياسة الإسرائيليّة وأهدافها الاستراتيجية.

٢. البناء التحتيّ– وهو المرتبط بمنظومة العمل البيروقراطية البنيوية لمؤسسات الاحتلال،

٣. الفعل الفلسطينيّ.

تُنتج العلاقة الجدلية بين هذه العوامل المجتمعة تغييرات على مستوى السيطرة الإسرائيليّة في الأراضي المحتلة، ولا ندعي في أي حال من الأحوال أن هذه التغييرات جذرية بالضرورة، فعلى العكس، تظهر القراءة جليّاً أن منظومة الاحتلال الإسرائيليّ وإن كانت ديناميكية في شكلها، فهي ثابتة في جوهرها، وجميع التحوّلات أو التغييرات التي سنطرحها، سنُظهر كيف أنها لم تخلق واقعاً مختلفاً كلياً وجذرياً عما قبله، وإنما شكلت عوامل ترشيدية لمنظومة الاحتلال وتطويرها في المراحل التي ستليها، وفق التغييرات والتحولات في المستويات الأخرى، لكن بالاستعانة بالاحتلال لا بالاستئناف عليه.

سنركّز- لضرورات البحث- على مستويين من هذه المستويات الثلاثة، يرتبطان بالسياسة الإسرائيلية من جهة، والتغييرات البنيوية في منظومة الحكم العسكري من جهة أخرى، كوننا نعتبر التغيير الثاني متأثراً بالتغيير في المستوى الأول ومؤثراً عليه في آن.

تحولات الحكم العسكري الإسرائيلي و «مواءمته» الوظيفية في المراحل المختلفة

يمكن بموجب ما طرحنا من قراءة لمبادئ الحكم العسكري الإسرائيلي وأسسه، وعلى ضوء الإطار النظري، ملاحظة خمس مراحل مركزيّة في تطوّر الحكم العسكري الإسرائيلي وهندسته ومواءمته للسياق المتحرك الذي يعمل فيه. إن التقسيم إلى مراحل متعددة لا يعني في أي حال من الأحوال أن ثمة قطعاً بين مرحلة وأخرى، ولا يعني ذلك حدوث تغييرات جوهرية ماهيّة كبيرة بين مرحلة وأخرى، لكن هذه المراحل تشكّل في كلّ منها نمطاً وآلية وهيكلية مختلفة (بنيوياً) عن سابقتها، دون قطعٍ معها.

أي أن الذي يميّز مرحلة عن أخرى هو تغييرات في المستويات الثلاثة التي طرحناها تحت اسم «البناء الثلاثي الجدليّ»، وتتميز بطغيان نمط ما من البنيّة الاحتلاليّة عن سواها. دون الادعاء بإلغاء تام لبنى سابقة أو استحداث تام لبنى جديدة. في هذا السياق يمكن الإشارة إلى خمس مراحل أساسيّة ميّزت طريقة الحكم العسكري في التعامل مع سكان الأراضي المحتلة، وشكلها:

١. التأسيس: مرحلة تأسيس الحكم العسكري ووضع بنيته القانونية. (الفترة الممتدة منذ بداية الاحتلال ١٩٦٧ حتى إنشاء الإدارة المدنيّة ١٩٨١).
٢. الفصل: مرحلة تحديد الفصل بين الجناحين المدني والعسكري وإقامة الإدارة المدنيّة. (الفترة الممتدة من إنشاء الإدارة المدنية عام ١٩٨١ حتى الانتفاضة الأولى عام ١٩٨٧).
٣. العصا والجزرة: المرحلة الثالثة التي تصاعد فيها القمع والأحكام العرفية. (الفترة الممتدة من الانتفاضة الأولى ١٩٨٧ حتى أوسلو ١٩٩٤).
٤. الانفصال المدني: المرحلة الرابعة التي حررت إسرائيل فيها الجزء الأكبر من صلاحيات الإدارة المدنية للسلطة الفلسطينية. (الفترة الممتدة منذ اتفاقيات أوسلو حتى عام ٢٠٠٠).

٥. إعادة الهيكلة والتدّخل: المرحلة الخامسة الحالية، وتمتاز بإعادة الهيكلة والعلاقة مع الناس. (الفترة الممتدة منذ الانتفاضة الثانية ٢٠٠٠ حتى يومنا هذا ٢٠١٧).

كما ذكرنا فإننا لا ندعي أن المراحل المذكورة مفصولة عن بعضها أو غير مترابطة، وبالإمكان التمييز بين أنماط حكم متداخلة في الحقبة الواحدة نفسها، لكن كل مرحلة من المراحل تميّز حدثاً كبيراً قبلها وبعدها على المستوى السياسي، فضلاً عن تعديلات معيّنة في المنظومة البنيوية للاحتلال، قبله أو بعده، إضافة إلى عمل فلسطيني مختلف. إن الجدلية القائمة بين هذه المستويات الثلاثة (البناء الثلاثي الجدلي)، شكّلت منطلقاً في هذا البحث لتقسيم حقب الحكم العسكري.

تميّزت كل مرحلة بإعادة هيكلة الحكم العسكري على أساس معادلة جدلية بين الحكم العسكري والمستويات المذكورة. لم تشكّل أي مرحلة معطاة قطعاً أو انعتاقاً كاملاً عما سبقها أو تلاها، ليس هذا فحسب، بل إن التغييرات التي طرأت في كل مرحلة شكّلت أساساً تحتياً لأهداف المرحلة التالية ووظائفها.

سنركز في الجزء القادم على المرحلة الأخيرة الآنية من الحكم، بعد أن نتطرق بصورة موجزة إلى الأسس القانونيّة التي وضعت المرحلة الأولى وشكّلتها (استكمالاً للفصل السابق الذي أسهبنا من خلاله في الحديث عن هذه الحقبة)، كذلك نتطرق إلى بناء الإدارة المدنيّة في المرحلة الثانيّة، مروراً بالوقوف عند التغييرات المركزيّة التي أعقبت اتفاقيّة أوسلو، وصولاً إلى التوسع حول مميّزات المرحلة الراهنة، خاصة بعد حكومة نتنياهو الأخيرة.

المرحلة الأولى (١٩٦٧-١٩٨١)

الأسس القانونية للاحتلال والحكم العسكري

وفقاً للقانون الدولي العرفي، يصبح القائد الأعلى لقوات الاحتلال في الأراضي المحتلة، السلطة التنفيذية، وإلى الحد الذي يمارس فيه صلاحيته بموجب المادة ٤٣ من أنظمة لاهاي لاستصدار تشريع من أجل أغراض المحافظة على «النظام العام والسلامة»، يصبح هو السلطة التشريعية للحكومة.

أبقى الاحتلال الإسرائيلي على المنظومة الحقوقية المؤسساتية والنظام الذي كان قائماً قبل الاحتلال، أي في فترة الحكم الأردني، وشكلت الأوامر العسكرية الصادرة من الحاكم العسكري المرجعية القانونية التشريعية المركزيّة التي بنيت عليها منظومة الاحتلال في الضفة الغربية وقطاع غزة. حاول الحكم العسكري إظهار نفسه مقيداً بالقانون، على الرغم من أنه لا يلتزم بنصوص «ميثاق جنيف الرابع» على الرغم من أن العديد من أفعاله تخطت صلاحية ما يسمح به القانون الدولي، وكان الاحتلال يؤسس العديد من سياساته على نصوص من القانون الأردني القائم أو أوامر عسكرية استحدثت لتوفير الأرضية القانونية. ووفق المنشور رقم ٢ في المادة الثالثة الذي صدر مباشرة بعد الاحتلال: «كل صلاحية من صلاحية الحكم، التشريع، التعيين والإدارة بما يتعلق بالمنطقة أو سكانها تخول منذ الآن إلى (قائد المنطقة) فقط وتمارس من قبلي أو من قبل من أعينه لذلك أو من يعمل نيابة عني». حيث شكلت الأوامر العسكرية وفق ذلك تشريعات موازية للتشريعات البرلمانية، أما الأمر رقم ١٣٠ فيبين تفويض الصلاحيات لقائد المنطقة.

وفقاً للبيان/ المنشور العسكري رقم (٢) فوّض قائد منطقة الوسط، أي الحاكم العسكري، شرعيّة وأحقيّة إصدار الأوامر العسكرية، بوصّفه المشرّع الوحيد «للمنطقة»، وتعدّ هذه الأوامر بمرتبة أعلى من القوانين التي كانت سائدة من قبل، وإن كان الاحتلال قد حاول الإبقاء على معظمها، باستثناء ما لا يتوافق مع مصالحه الأمنية، التوسعية وغيرها، فقد طرأت تعديلات كبيرة على الجانب المتعلّق بالأمن والموارد الطبيعية والأرض، وتعديلات طفيفة على الجانب المتعلّق بالمستوى المدني..(Shehadeh, 1994)

أصدرت سلطات الاحتلال في الفترة الواقعة بين ١٩٦٧ و١٩٧١ نحو مائتيّ أمر عسكري أسّست للحكم العسكري الإسرائيلي وأرسته، ومنحت هذه الأوامر السلطة للحاكم العسكري للتحكم في الأراضي، الموارد الطبيعيّة، كل ما يتعلق بمعاملات الملكيّة على الأرض، معاملات الإنتاج الزراعي، مزاولة مهن مختلفة، استصدار أذونات سفر ورخص قيادة وغيرها، وذلك وفق الأوامر العسكريّة (#٤٣٧، #٢٦٠ و ٣٢٤#). كما بدأ العمل بنظام المراقبة من خلال بطاقة الهويّة والسيطرة على المجالس البلديّة والقرويّة (الأوامر: #١٩١ و #١٩٤).

الأوامر العسكرية

وضعت مجموعة من الأوامر العسكرية المنظومة الأمنية القانونيّة في الضفّة الغربيّة وحددتها، إذ استبدل الأمر العسكري ٣ بالأمر ٣٧٨، الذي عرّف المخالفات الأمنية وأنشأ المحاكم العسكريّة وغيرها، فضلاً عن أوامر قمع الحريّات العامة والسياسيّة، كالأمر رقم (١٠١) الذي حدّد هامش التظاهر السياسيّ وضيّقه. فقد منح الأمر العسكري رقم (٣٧٨) المحاكم العسكرية صلاحية قضائية مشتركة على جميع المسائل الجنائية، وجرّدها الأمر رقم (١٦٤) من الحقّ في قبول أي دعوى ضد حكومة إسرائيل وعملائها وموظّفيها.

نظّمت الأوامر العسكريّة، بين أعوام ١٩٧١ - ١٩٧٩، الفصل القانوني لمكانة المستوطنين والفلسطينيين، الأمر الذي أدى إلى إنشاء منظومتين من العمل القانوني لفئتين من السكّان على الرقعة نفسها من الأرض. إذ أولى الحاكم العسكري في هذه الفترة أهمية للاستيطان الصهيوني في مناطق الضفة، وأنشأ مجالس إقليميّة يهوديّة وأقام نظاماً قانونياً خاصاً بهم يختلف عن النظام الذي يحكم الفلسطينيين وفق الأمر رقم (٧٨٣). وبموجب الأمر العسكري (١٤٥)، أنيطت بالمحاكم العسكرية صلاحيات كانت تندرج في السابق لدى المحاكم المدنيّة. (المصدر السابق).

هدفت الأوامر إلى ربط المستوطنين الجدد بعد توقيع اتفاقيّة كامب ديفيد (بين مصر وإسرائيل) بإسرائيل وبمنظومة القانون الإسرائيليّة واستثنائهم من المحاكم العسكرية ومنظومة القانون التي تحكم الفلسطينيين في المناطق نفسها، وجرى إدخال القانون الإسرائيلي بوصفه الناظم والضابط للمجالس اليهودية المقامة.

يبين الباحث رجا شحادة كيف تم إنشاء نظامين من الحكم لفئتين تقطنان البقعة نفسها من الأرض، من خلال توسيع مفهوم «المقيم الإسرائيلي» لتشمل المقيم في المناطق المحتلة، ممن يحمل المواطنة الإسرائيلية والتي لا تسري عليه الأنظمة في الضفة بيد أن الأنظمة والتشريع في إسرائيل يسري عليه. حيث تُظهر قائمة من تسعة قوانين إسرائيلية قابلة للتطبيق على المستوطنين، (المصدر السابق). استعان الاحتلال، أيضاً، إضافة لمنظومة التشريع التي

كانت قائمة أثناء الحكم الأردني أو جزءاً منها، بأنظمة الطوارئ البريطانية لعام ١٩٤٥ في موضوع أوامر الإبعاد والهدم، وكذلك بنصوص عثمانية وبريطانية قديمة خاصة في مسألة الأراضي وعدم استخدام الأرض لأكثر من ١٠ سنوات مثلاً.

أما بخصوص الأراضي، فقد أنشأت السلطات الإسرائيليّة دائرة «صفقات الأراضي الخاصّة»، وذلك بغية تسجيل الأراضي التي أعلن عنها أنها أراضٍ عامة، بعد أن عدّل الأمر ٥٩ بشأنها لتسهيل عمليّة امتلاك مساحات واسعة من الأراضي ونزع ملكيتها من الناس، حيث منح الأمر رقم (٥٩) حول إدارة الأملاك العامة، صلاحية إدارة شؤون هذه الأملاك إلى «القيّم على الأملاك العامة». (المصدر السابق، ٤٩). كما أحدث الأمر ٤١٩ تغييرات على القانون المتعلق بتخطيط استعمال الأراضي ونقل صلاحيّة إزالة القيود المفروضة من القانون الأردني على شراء هيئات أجنبيّة للأراضي في الضفة الغربيّة. حتى العام ٢٠١٤ أقر ما يقارب ١٧٠٠ أمر عسكري ذات طابع جنائي، (سمدار بن نتان ٢٠٠٨،).

المرحلة الثانية ١٩٨١-١٩٨٧إقامة الإدارة المدنية

الخلفيّة السياسيّة لتأسيس الإدارة المدنيّة:

اعترفت إسرائيل للمرة الأولى بوجود حقوق للشعب الفلسطيني، ضمن اتفاقية «كامب ديفيد» المصرية-الإسرائيليّة،[١٢] وتحدثت عن منح الفلسطينيين حكماً ذاتياً كاملاً. ووفق ما جاء بين الطرفين: «يجب التوصّل إلى حل دائم (بين) الإسرائيليين والفلسطينيّين خلال خمسة أعوام. وهذا شكّل اعترافاً رسمياً لأول مرة بأن ثمة «كيانية فلسطينية مستقلة» (فولمان، ٢٠٠٤، ٣٩). إلا أن المفاوضات توقّفت حول الأمر مع اندلاع الحرب اللبنانيّة والاجتياح الإسرائيلي للبنان. حتى بدأ يتغيّر شكل الحكم العسكري وهيكليته وصولاً لاستحداث منظومة جديدة وإعادة هيكلته ضمن إنشاء «الإدارة المدنيّة»، التي لا يمكن فصل إقامتها من الأحداث التي سبقتها وتوقيع اتفاقية كامب ديفيد، كذلك لا يمكن فصل هدف إقامتها من توجّه إسرائيلي عام بدأ يتعزز بعد ذلك بضرورة الفصل عن الفلسطينيين، وأن يديروا شؤونهم بأنفسهم. فالتغييرات الإسرائيلية لا تنفصل مطلقاً عن الواقع القائم،

أو الواقع الذي تريد له إسرائيل أن يكون.

تأسيس الإدارة المدنيّة وتحليلها:

أنشئت الإدارة المدنيّة بموجب القرار العسكري رقم (٩٤٧)، وقد أورد القرار التعريف الآتي لها:

«إدارة الشؤون المدنية في المنطقة وفق توجيهات هذا الأمر من أجل رفاهية السكّان ومن أجل توفير الخدمات العامة وإدارتها مع الأخذ بعين الاعتبار الحاجة لتوفير الإدارة المنتظمة والنظام العام في المنطقة».

يعيّن الحاكم العسكري (أي قائد المنطقة) رئيسَ الإدارة المدنيّة، ويعمل رئيس الإدارة ضمن الصلاحيات التي منحها إياها الحاكم العسكري، بالأمر بإصدار التشريعات الفرعية التي تستند إلى قوانين وأوامر أمنية. كذلك تعيين مسؤولين في الإدارة المدنية، وتفويض صلاحياته إلى من يعينهم لاستصدار تشريعات فرعية.

وفقاً للقرار يبقى القائد العسكري للضفة الغربية هو السلطة الفعلية، كونه أسند إلى رئيس الإدارة صلاحياته للقيام بها بالنيابة عنه، وهذا ما أكده المستشار القانوني للحكم العسكري باروخ هولاندر. حيث كتب في الفقرة الخامسة أن القائد العسكري ما زال المشرع في المسائل المدنية والعسكرية. (المصدر السابق).

هذا ما جرى تأكيده في الأمر العسكري رقم ٩٥٠ في ٦ كانون الثاني ١٩٨٢: «من أجل أي لبس، ليس في بنود هذا الأمر ما يحدد أو يلغي أي صلاحيات أو حقوق منوطة بقائد قوات جيش الدفاع الإسرائيلي في المنطقة أو كل من يقوم بتعيينه».

تنقسم الإدارة المدنية إلى ثلاثة فروع وموظّفوها هم ضباط مدنيون وعسكريون:

- الفرع الاقتصادي: (تنسيق وظائف الدوائر الاقتصادية)
- فرع الخدمات (خدمات التعليم، والشؤون الداخلية، الرفاه والصحة)
- فرع الممتلكات (البنية التحتية، الأراضي العامة، والأملاك المهجورة والمحميات الطبيعية)

ووفقاً للقرار، بإمكان رئيس الإدارة المدنية إصدار تشريع ثانوي بناءً على قانون

الأوامر،بناءً على المادة ٤ من الأمر ٩٤٧. «تشريع ثانوي، يصدره مسؤولون صغار بموجب تلك الأوامر، أو بموجب التشريع الأولي القائم أن للأمر العسكري (٩٤٧)، أثراً بمستويين رئيسين: تعزيز الفصل القائم بين «الوظائف المدنية» من جهة، و«الوظائف العسكرية» للحكم العسكري من جهة أخرى، من خلال الإدارة المدنية التي تدير الشؤون المدنية، والثاني- يساهم في تعزيز مكانة التشريعات الصادرة عن قائد المنطقة من اعتبارها تشريعات أمنية مؤقتة إلى كونها قوانين دائمة، (شحادة، ١٩٨٣).

يعتبر التمييز بين الإدارة المدنيّة أو رئيسها من جهة، وبين الحاكم العسكري وقائد المنطقة (المشرّع الرسمي) من جهة أخرى، غايةً في الأهمية، إذ إن التعمّق في الأمر العسكري، آنف الذكر، يظهر أن ثمة صلاحيات أبقاها الحاكم العسكري بيده، دون إعطاء الإدارة المدنيّة حق التصرّف فيها. وإذا نظرنا إلى هذا التقسيم للصلاحيات، يمكن أن ندعي أنه بصورة من الصور، شكّل الأرضيّة لتقاسم السلطة والذي سيأتي لاحقاً بين الحكم العسكري الإسرائيلي من جهة، وبين السلطة الفلسطينيّة من الجهة المقابلة.[١٣]

على سبيل المثال لا الحصر، احتفظ القائد العام لنفسه بالسلطات المستمدة بموجب نظام الدفاع (الطوارئ) الأردني والبريطاني، (لسنة ١٩٣٥ و١٩٤٥ بالتلاؤم). وكذلك سلطة سن أوامر وقوانين عسكرية جديدة، أي أن جميعها أمني وعسكريّ. كذلك أبقى صفة التشريع العامة بيده، إذ ستنحصر وفق الأمر وظيفة «الإدارة المدنية» بالتنفيذ المدني والعملي لهذه السياسات العامة.

الإدارة المدنيّة استحداث جديد؟

لم تكن فكرة الإدارة المدنيّة قطعاً تاماً وجذرياً مع المرحلة السابقة، كما لن تكون المرحلة المقبلة قطعاً تاماً معها. تشير قراءة منظومة الاحتلال والحكم العسكري قبل تأسيس الإدارة المدنيّة إلى أن الحكم العسكري كان مقسّماً مبدئياً إلى جناحيّن: مدني وعسكري. إذ إن يوئيل سنجر، رئيس فرع القانون الدولي في وحدة المدعي العام العسكري للجيش الإسرائيلي، أكد في أكثر من مناسبة، أن سلطة الاحتلال الإسرائيلي كانت دوماً حريصةً على الفصل بين الجانبين العسكري والمدني، وأنه كان ثمة جناح مدني في الحكم العسكري الذي فُصل عن

قيادة المنطقة الوسطى، ذو شقين مدني وعسكري، والعسكري مماثل لأي وحدة في الجيش.

يوحي هذا التصريح والقراءة للمتغيّر السياسي الذي أعقب اتفاقيّة (كامب دافيد) أن المنظومة البنيوية كانت جاهزة لترجمته واستيعابه من خلال تطوير الجانب المدني بتأسيس إدارة مدنيّة، تشكّل بناء تحتيّاً قادماً لأي تسويّة سياسيّة كمنح الفلسطينيين حكماً ذاتياً مستقبلياً.

المرحلة الثالثة والرابعة: من الانتفاضة إلى اتفاقية أوسلو

وقّعت منظمة التحرير الفلسطينية في ١٣ أيلول من العام ١٩٩٣، في مدينة واشنطن، اتفاقية "أوسلو ١"، والتي عرفت تحت اسم "إعلان المبادئ حول ترتيبات الحكم الذاتي الانتقالي"، مع إسرائيل. كأول اتفاق رسمي بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينيّة، والتي تنصّ، فيما تنصّ، على ترتيبات معيّنة في نقل السلطات المدنية من الإدارة المدنيّة إلى السلطة الفلسطينية المزمع إنشاؤها وفقاً للاتفاقيّة، وبموجبها "يعيد الجيش الإسرائيلي انتشاره في الضفة الغربية"، وتنتقل أراض ومناطق كاملة إلى سيطرة السلطة الفلسطينية، بعضها يكون تحت سيطرة مدنية وأمنية فلسطينية (عرّفت بمناطق "أ")، بعضها الآخر تحت سيطرة مدنية فلسطينية وأمنية إسرائيليّة (عرّفت بمناطق "ب") وبعضها تحت سيطرة مدنية وأمنية إسرائيلية (عرّفت بمناطق "ج")، يجري ذلك كله كمرحلة انتقالية حتى الوصول إلى حل دائم وشامل حول القضايا العالقة، كالحدود واللاجئين والقدس والمستوطنات.

تعامل البعض مع اتفاقية أوسلو كبداية الطريق لإنهاء الاحتلال الإسرائيلي، وإقامة الدولة الفلسطينيّة المستقلة ذات السيادة الكاملة. كما رأى البعض الآخر أن الاتفاقية تقضي مرحلياً بحلّ الحكم العسكري الإسرائيلي والإدارة المدنية معه بموجب الاتفاق.

تضمنت الاتفاقية بنوداً تتحدث عن إلغاء الإدارة المدنية وحلها، وفي الملاحق تحديداً، يتم توضيح المقصود بـ"عملية انتقال الصلاحيات".

جاء في البند السادس تحت عنوان: نقل الصلاحيات والمسؤوليات التمهيدية الآتي: [١٤]

١. مع دخول إعلان المبادئ هذا حيز التنفيذ والانسحاب من قطاع غزة ومنطقة أريحا سيبدأ نقل للسلطة من الحكومة العسكرية الإسرائيلية وإدارتها المدنية إلى الفلسطينيين المخولين هذه المهمة، كما هو موضح هنا. وستكون طبيعة هذا النقل

أولية حتى إنشاء المجلس.

٢. وحالاً بعد إعلان المبادئ هذا حيز التنفيذ والانسحاب من قطاع غزة ومنطقة أريحا آخذين بعين الاعتبار ترويج التطوير الاقتصادي لقطاع غزة ومنطقة أريحا ستنقل السلطة إلى الفلسطينيين في المجالات الآتية: التعليم والثقافة الصحة، الشؤون الاجتماعية، الضرائب المباشرة والسياحة. وسيشرع الجانب الفلسطيني في بناء قوة الشرطة الفلسطينية حسب ما هو متفق عليه. وبانتظار إنشاء المجلس، يمكن للجانبين التفاوض على نقل صلاحيات ومسؤوليات إضافية حسب ما هو متفق عليه."

أما في البند السابع، فقد جاء في البند ٥ منه الآتي: "بعد إنشاء المجلس ستحل الإدارة المدنية وتنسحب الحكومة العسكرية الإسرائيلية".

أما البند التاسع الذي كان تحت عنوان: "القوانين والأوامر العسكرية" فقد جاء ضمنه:

١. سيخول المجلس بالتشريع وفقاً للاتفاقية الانتقالية. في كل الصلاحيات المنقولة إليه.

٢. سينظر الطرفان معاً في القوانين والأوامر العسكرية المتداولة حالياً في المجالات المتبقية".

أما في الملحق الخاص باتفاق إعلان المبادئ، والذي جاء تحت عنوان: "الجدول الزمني لتطبيق الاتفاق"، فقد أوضح الآتي:

- يبدأ تطبيق إعلان المبادئ حول الحكم الذاتي في الأراضي المحتلة بعد شهر من توقيعه، والذي يتوقع أن يتم خلال الأيام المقبلة في واشنطن في إطار مفاوضات السلام.
- في الشهرين اللذين يعقبان دخول إعلان المبادئ حيز التنفيذ، يبرم الطرفان اتفاقاً حول انسحاب القوات الإسرائيلية من قطاع غزة ومنطقة أريحا في الضفة الغربية.
- ما إن يدخل إعلان المبادئ حيز التنفيذ تقوم إسرائيل في المقابل بنقل محدود للسلطات إلى الفلسطينيين.

- فور التوقيع على الاتفاق حول قطاع غزة ومنطقة أريحا، تقوم إسرائيل بسرعة وفق برنامج محدد بسحب قواتها العسكرية من قطاع غزة ومنطقة أريحا. ويتم هذا الانسحاب في فترة لا تتجاوز أربعة أشهر بعد توقيع الاتفاق.
- تجري انتخابات مباشرة لانتخاب مجلس فلسطيني للحكم الذاتي في الأراضي المحتلة بعد تسعة شهور على الأكثر من دخول إعلان المبادئ حيز التنفيذ. وبعد تشكيل المجلس الفلسطيني على الحكم العسكري الإسرائيلي الانسحاب."

المرحلة الرابعة ما بعد أوسلو وحتى الانتفاضة الثانية

أثر الاتفاقية على مستقبل الحكم العسكري:

تبين القراءة المعمّقة لإعلان المبادئ أن الإعلان- وما سيترتب عليه من خطوات- لم يحدث قطعاً بالضرورة مع الوضع الذي كان قائماً قبل الإعلان، أي قبل ١٩٩٣. وإنما جاء ضمن التغييرات التي أحدثتها منظومة الحكم العسكري والاحتلال الإسرائيلي على القوانين التي كانت قائمة قبله (Shehadeh, 1994)، فالسلطات التي سيتم نقلها إلى السلطة الفلسطينية ستكون في إطار القوانين والأوامر العسكرية الإسرائيلية، وأي تغيير أو مراجعة أو إلغاء لها عليه أن يتم بمشاركة الطرف الإسرائيلي.

وفقاً لبنود الملحق الذي أوردناه أعلاه، فإن انسحاب الحكم العسكري من المناطق التي ستتولى إدارتها السلطة الفلسطينية لن يمنع الحكم العسكري من إدارة القضايا التي لن تنتقل إلى صلاحيات السلطة، كما جاء أيضاً: "من المفهوم، أنه، لاحقاً للانسحاب الإسرائيلي، ستستمر إسرائيل في مسؤوليتها عن الأمن الخارجي والأمن الداخلي والنظام العام للمستوطنات والإسرائيليين". (المصدر السابق).

تشير بعض الدراسات، كما ذكرنا سابقاً، إلى أن السبب وراء إنشاء الإدارة المدنية لم يكن الاستجابة إلى اتفاقية "كامب دافيد الأولى" فحسب، وإنما أيضاً التمهيد لنقل صلاحيات الإدارة المدنية أو بعضها إلى الفلسطينيين لاحقاً.

أبقى الاحتلال الإسرائيلي مجموعةً من الأمور الخدماتية المركزية في يده حتى بعد اتفاقيات أوسلو، والتي يعتبرها وفق منطقه ذات أبعاد من الممكن أن تؤثر على بسط سلطته على الضفة الغربية، فعلى سبيل المثال بقيت مسألة تسجيل السكّان والسجّل السكاني من صلاحية المنسّق والإدارة المدنية، ولا يمكن للسلطة الفلسطينية استصدار بطاقة هويّة دون علم الإدارة المدنية أو دون توثيق ذلك في أجهزتها وقاعدة بياناتها، وكذلك استصدار رخص قيادة، وجميع ما يرتبط بسجّل السكان من اختصاص مؤسسات الحكم العسكري. [١٥]

لم تحلّ إسرائيل الإدارة المدنيّة على أثر اتفاقيّة "أوسلو" و بعد تأسيس السلطة الفلسطينية والمجلس التشريعي الفلسطيني، كما كان مفترضاً وإنما اكتفت بتسريح أكثر من نصف طاقمها المهني والإداري، واستمرت في العمل بقوى بشرية متواضعة انخفضت إلى أكثر من ٥٠٪. كذلك لم تتوقف إسرائيل عن إصدار الأوامر والبيانات العسكريّة، خاصة تلك المتعلقة بالأوضاع الأمنية أو ذات الطابع الأمني.

أصدر الحكم العسكري، على سبيل المثال لا الحصر، تعديلاً لأنظمة الطوارئ (للعام ١٩٤٥)، رقم (٢) تحت مسمّى "الإعلان عن اتحاد غير قانوني"، فقد أعلن بموجبه عن توسيع حظر "الكتلة الإسلامية" في المعاهد الأكاديمية لتشمل: "فلسطين الإسلامية"، "الصندوق الفلسطيني للرفاه والتطوير"، "اللجنة التضامنية مع فلسطين"، صندوق الأرض المقدسة للرفاه والتطوير" وغيرها من المنظمات الطلابية التابعة في معظمها لحركة حماس. [١٦]

كذلك في الخامس من آذار ١٩٩٦، وذلك بعد تنفيذ حماس لعمليات في إسرائيل، أعلنت سلطات الحكم العسكري عن أراضي "ج" أراضي عسكرية مغلقة ومنعت الدخول إليها أو الخروج منها (Shehadeh, 1994).

وفيما لم يتم "إلغاء الحكم العسكري" ولا تفكيك الإدارة المدنية بعد اتفاقيات أوسلو، فإن ما حدث هو إعادة نظم ومواءمة لعملها وفقاً للتطورات على الأرض والمصالح الإسرائيلية كما يحددها القرار السياسي الإسرائيلي.

الفصل الرابع

تحولات الحكم العسكري عامة، والإدارة المدنية خاصة منذ العام ٢٠٠٠

الثابت والمتحول

المرحلة الخامسة من الحكم العسكري في الضفة الغربية:

نسعى في هذا الجانب إلى تعميق القراءة حول الحكم العسكري الإسرائيلي والإدارة المدنية بأدواتها المختلفة في الحقبة الأخيرة، في الضفة الغربية بشكل أساسي، والإجابة عن سؤال البحث المركزي الذي يحاول سبر أغوار الهيكلة الجديدة ونمط السيطرة الجديد للحكم العسكري، وأسبابه.

كما أسلفنا الذكر، فإنه بناءً على اتفاقية أوسلو وتقسيم المناطق المحتلة إلى ثلاث مناطق، كان من المفترض أن تستلم السلطة الفلسطينية مهام الإدارة المدنيّة الإسرائيلية في المناطق الخاضعة لسيطرتها والتي تقطن فيها غالبيّة الشعب الفلسطيني.

نستطيع أن نرى أنه حتى العام ٢٠٠٠، شهدنا تطبيقاً جزئياً لهذه الالتزامات، والتي تتضمن الحكم الذاتي الإداري الممنوح للسلطة الفلسطينية في الجوانب المدنية، باستثناء الأمور المتعلقة بسجل السكان، حتى في التخطيط والبناء وُضعت بعض العراقيل في مناطق (أ) و(ب)، استصدار رخص سياقة وبطاقات هويّة. كما لم يكن مشهد الاقتحامات الإسرائيلية للمناطق التي تحت سيطرة السلطة الفلسطينية من أجل قمع السكان أمراً دارجاً.

بالاعتماد على قراءة عدة مؤشرات، يمكننا القول إنه ومنذ الانتفاضة الفلسطينيّة الثانّية وبشكل خاص منذ تولي أرئيل شارون السلطة، يتم العمل على الحدّ من صلاحيات السلطة الفلسطينيّة وتيرة التدخل الإسرائيلي في المجالات التي اعتبرت ضمن صلاحيات السلطة تحت بند الجوانب المدنية.

يرى البعض أن ثمّة تغييراً يجري في السياسات الإسرائيلية، إلا أن الادعاء المركزي لدينا هو أن ذلك جزء من إعادة مواءمة الإدارة العسكرية، المستمرة مع المتغيرات والسياسات، وليس خروجاً عنها. يتوافق ذلك مع ما يطرحه يؤال سنجر، من أن الحكومة الإسرائيلية على سبيل المثال لم تصنع تغييراً «جذرياً» حتى لدى إنشائها الإدارة المدنية، إذ لطالما اشتمل الحكم العسكري على جانب عمل مدني منفصل نوعاً ما عن العسكري (شحادة، ١٩٨٣)، ما حدث فعلياً هو إعادة ظهور للحكم العسكري الذي ابتعد عن مراكز المدن، وتمركز على أطرافها.

استيقظ سكان نابلس، في الحادي والعشرين من كانون الثاني ٢٠٠٣، على صوت مكبّرات الجيب العسكري الإسرائيلي معلنة «فرض حظر التجول بأمر من الحاكم العسكري لمدينة نابلس»، لم يكن ذلك أمراً روتينياً أو معتاداً خلال السنوات التي سبقت ذلك. لكن بعد مشهد السيارات الإسرائيلية العسكرية التي تقتحم المناطق الفلسطينية جميعها، صار ذلك مشهداً اعتيادياً، (خليل، ٢٠٠٣).

أعلن الحاكم العسكري قبل هذا التاريخ على سبيل المثال إغلاق جامعة الخليل، ومعهد البوليتكنيك في مدينة الخليل لمدّة ستة شهور. وقبلها سجّلت اقتحامات متكررة قمعية للجامعات الفلسطينية، كجامعة النجاح في نابلس وإخلاء الطلاب منها، كذلك جامعة القدس المفتوحة التي تعرضت لاقتحام وعملية إخلاء الطلاب منها تحت تهديد السلاح.

بات مشهد الاقتحامات وفرض منع التجول، منذ آذار ٢٠٠٢، أمراً من تفاصيل الحياة اليومية للناس، ويمكن الادعاء أنه منذئذ والساحة الفلسطينية وعلى أكثر من مستوى تشهد عودة زاحفة للحكم العسكري، بعضها هادئ والآخر معلن، أو بصورة أدق، إعادة إنتاج صورة السيطرة الإسرائيلية وحكمها العسكري في الضفة الغربيّة.

اتخذت السيطرة أشكالاً مدنيّة كذلك، فعلى سبيل المثال لا الحصر، كرّست سلطات الاحتلال نظام التصريح الصادر عن الإدارة المدنية، ومن دون تلك التصاريح لم يعد ممكناً إدخال مواد وسلع كالمواد الطبيّة، التموينية، المحروقات، الصحف وغيرها... كما فرض نظام طلب تصاريح التنقل أثناء منع التجول (المصدر السابق).

أدت هذه السياسات الإسرائيلية وغيرها إلى تطويق التجمعات الفلسطينية المختلفة وعزلها وخلق حالة من الكانتونات الفلسطينية الصغيرة.

كانت ذروة هذه التحولات في تلك الحقبة محاولة توقيع اتفاقيات معينة بين قوى محليّة وقوات الاحتلال كمحاولة «اتفاق جنين» الذي وقعه ممثلون محليون مع قائد المنطقة العسكري والقاضي بالسماح لنحو مائة شرطي مسلحين بهراوات بمتابعة الشؤون المدنية وفتح سجن مدني للمتهمين الجنائيين.

إعادة تحديث عمل منسق أعمال الحكومة:

تشهد السنوات الأخيرة تغييرات وتحديثات مستمرة، وارتفاعا في محاولات تواصل الإدارة المدنية المباشر مع السكان في مواضيع ومستويات عديدة.

تم تطوير الموقع الخاص بمنسق أعمال الحكومة الإسرائيلية في مناطق الاحتلال، في شباط من العام ٢٠١٧، [١٧] تحت عنوان «لكم ومن أجلكم»، وذلك كآليّة للتواصل المباشر مع المنسّق، خاصة في القضايا المطلبية مثل تصاريح تلقّي العلاج. ولتطوير آلية استقبال طلبات الناس،[١٨]حيث جاء في خبر الإعلان عن انطلاق الموقع: «وسيوفر الموقع خدمات متعددة للسكان الفلسطينيين تمكنهم من التواصل مباشرة مع مديريات التنسيق والارتباط في مناطق سكناهم والتعرف على آلية الحصول على التصاريح بأنواعها المختلفة وتعبئة طلبات مباشرة في المدى القريب... الموقع سيوفر، أيضاً، خدمة الأخبار العاجلة التي تضع المتصفحين بأجواء آخر التطورات الحاصلة في الميدان والتغييرات التي قد تفرضها الظروف... تجربة التواصل التي اعتمدناها مع «المنسق» على شبكات التواصل الاجتماعي كانت فعالة في دفعنا للبحث أكثر عن وسائل إضافية لمعرفة حاجات السكان الفلسطينيين وتلبيتها بصورة مثلى».[١٩] تلقّي شكاوى الجمهور مباشرة: شمل ذلك إنشاء صفحة خاصة على مواقع التواصل الاجتماعي بعنوان: «المنسّق»،[٢٠] ظهر من خلالها المنسق في أكثر من مناسبة متحدثاً في فيديو مباشر للسكّان عن الهدف من وراء إنشاء الصفحة وتطوير هيكلية مؤسسة المنسّق كجزء من «التواصل المباشر لتسهيل حياة السكّان» كما جاء في أحد اللقاءات المصوّرة.[٢١] إضافة للقاءات، يتم عبر الصفحة الردّ بشكل مباشر على تساؤلات الفلسطينيّين من الضفة الغربية وقطاع غزة (قناة «المنسّق»، ٢٠١٧).[٢٢]

لم تقتصر محاولات التواصل هذه على «منسق أعمال الحكومة في المناطق المحتلة» حصراً، فعند انطلاق موقع «المنسّق» الجديد ظهر وزير الأمن الإسرائيلي أفيغدور ليبرمان في فيديو مصوّر بعنوان «وزير الدفاع أفيغدور ليبرمان للفلسطينيّين: خلّونا نحكي سوا»، (قناة «المنسّق»، ٢٠١٧). ثم ظهر ليبرمان بعد ذلك مباشرة في أكثر من حديث مباشر للسكان الفلسطينيين، وتحدث عن تسهيلات معدة للسكان و«لرفاهية» السكان، وحث على ضرورة التواصل المباشر، يتزامن هذا مع تحريض ليبرمان المستمر على السلطة الفلسطينية وقياداتها. (موقع المنسّق، ٢٠١٧، شباط)

التعامل المباشر مع السكّان

إلى جانب تبني وسائل التواصل الاجتماعي للتواصل مع السكان في أراضي السلطة الفلسطينية، وتجاوز أجهزتها، أطلقت "الإدارة المدنية" مجموعة من المبادرات تعزز هذا التجاوز، وتضمنت:

- عقد دورات استكمال تخصصية: عكفت الإدارة المدنيّة وهيئة المنسّق على تنظيم عدد من «الاستكمالات» التي تجمع مهنيين إسرائيليين وفلسطينيين بمواضيع معينة، حيث عقدت، على سبيل المثال، في أوائل أيلول ٢٠١٧ دورة بعنوان «المبيدات البيولوجيّة»، في كيبوتس «ياد مردخاي»، بمشاركة مزارعين ومختصين في الشؤون الزراعية من طوباس وطولكرم وجنين. وكانت الدورة من تنظيم مدير قسم الزراعة في الإدارة المدنيّة، (موقع «المنسّق»، ٢٠١٧، أيلول).
- تقديم النصائح المصوّرة: يباشر موقع المنسق باستخدام آلية «تقديم النصح» والمعلومات حول مواضيع اقتصادية، صحية، تعليمية، حياتيّة شتّى. وذلك من أجل تطبيع وجوده في وعيّ الفلسطيني ونفي الطابع العسكري عنه، نزولاً عند الأهداف الجديدة للحكم العسكري، (المنسّق، ٢٠١٧، أيلول) أو تقديم إرشادات حول سبل تعلّم العبريّة (المنسّق، ٢٠١٧، آب).
- إطلاق برنامج خاص للشباب: في سياق مشابه لما أوردنا، أطلقت وحدة «المنسّق» من على موقعه، في تموز ٢٠١٧، برنامجاً شبابياً خاصاً، تحت عنوان: «Youth 4»، حيث

يتناول البرنامج كل يوم أربعاء قضايا باللغة العربية تهمّ قطاع الشباب كالتعليم والتشغيل وغيرها من القضايا. حيث جاء في الإعلان عن البرنامج:

« انطلق اليوم الأربعاء برنامج خاص للشباب والصبايا تحت عنوان 4youth من بيت المنسق، وسيعرض كل يوم الأربعاء عبر موقع «المنسق» على الإنترنت ويضم العديد من القضايا والمواضيع التي تهم الجيل الشاب».

- محاولات حثيثة ودائمة من موقع «المنسّق»، لتغطية الحياة التجاريّة والترفيهيّة وتسويقها للعديد من المدن الفلسطينية كرام الله، بيت لحم وغيرها (المنسّق، ٢٠١٧، حزيران).
- المبادرة «لمشاريع اقتصاديّة»: كان الاهتمام بالاقتصاد، جزءاً أساسياً من الفهم الإسرائيلي للواقع الفلسطيني الذي يقوم على المنطق القائل إن التضييق الاقتصادي والمعيشي إن زاد، سيجلب ردة فعل فلسطينيّة مناهضة أكثر للاحتلال. لقد برزت مجموعة من المبادرات التي قامت بها دوائر معيّنة في هيئة المنسّق والإدارة المدنيّة، لزيادة عدد المشغّلين والعاملين الفلسطينيين، والخروج ببعض المبادرات التي تبدو وكأنها «تنموية» في المناطق المحتلة لكنها تعبر فعلا عن عمق التحكم الإسرائيلي. يتوافق ذلك مع قرار الحكومة زيادة عدد تصاريح العمل بـ ٢٢ ألف تصريح في مجال البناء، الزراعة والصناعة (المنسّق، ٢٠١٧، شباط)، كما توضحها اللوحة رقم ١.

لوحة رقم ١ : مشاريع ومبادرات إسرائيلية ظاهرها تنموي، وباطنها يعمّق السيطرة.
(مستقاة من: موقع «المنسّق» الإلكتروني:

(http: / /www.cogat.mod.gov.il /ar /Pages /default.aspx

أطلق يسرائيل كاتس، وزير المواصلات الليكودي، واحداً من أكبر هذه المشاريع، وهو المبادرة لبناء سكّة حديد في الضفة الغربية، في خطة أعلن عنها في شباط ٢٠١٢، (لافنسون، ٢٠١٢، شباط)، وصادقت عليها الإدارة المدنية في تموز ٢٠١٣، (لافنسون، ٢٠١٣، تموز).

"التنمية " الاقتصادية المعيقة:

لكن من الجدير ذكره في هذا الصدد أن الإدارة المدنية، وبشكل أوسع الحكومة الإسرائيليّة، لا تقدم على خطوات أو مشاريع اقتصادية إلا إذا رأت أن ذلك في مصلحتها الأمنية أو مصلحة المشاريع الاستيطانيّة. يعتبر منطق التطوير الاقتصادي أو تحسين الأوضاع الاقتصادية دون السماح بتطوير تنمية اقتصادية حقيقيّة، من سمات الحكم العسكري الإسرائيلي وأساليبه تاريخياً. كما أن بالإمكان التمييز الواضح بين العمل في القرى المكتظّة بالسكّان والبعيدة عن الكتل الاقتصاديّة، وبين تلك الأقرب.

على سبيل المثال لا الحصر، وقعت الحكومة الإسرائيلية في تموز ٢٠١٧، مع السلطة الفلسطينيّة اتفاقاً يلزمها تزويد مناطق شمال الضفّة بـ ٦٠ ميغاواط من الكهرباء لخدمة المناطق المذكورة والتي تعاني نقصاً في الكهرباء، حيث سيتمّ نقل الكهرباء إلى محطّة تحويل تم تدشينها في منطقة الجلمة. لكن في المقابل فإن الاتفاق يحظر على السلطة إنتاج التيّار الكهربائي، علماً أن إسرائيل هي مصدر التيار الوحيد، وكانت احتكرت كل أعمال البنى التحتية التي لها علاقة بالطاقة الكهربائية (النعامي، ٢٠١٧، تموز).

تذكر المصادر أن ثمة خطة لإعداد ثلاث محطات أخرى في مناطق مختلفة من الضفة الغربيّة، في محافظات الوسط والجنوب. لكن في مقابل محاولات «التطوير» في هذه المناطق، تحبط الحكومة الإسرائيلية محاولات التنمية وتعزيز الصمود في مناطق الغور، فقد أحبطت بداية تموز ٢٠١٧ مشروعاً للطاقة الشمسيّة لمد قرى في الغور بالكهرباء (المصدر السابق).

كما أحبطت الحكومة الإسرائيليّة توصية الإدارة المدنيّة بتوسيع مسطّح قلقيلية، وذلك على الرغم من إقراره من منسّق أعمال الحكومة في المناطق المحتلّة. وجاء رفض بناء وإضافة ١٤ ألف وحدة سكنية جديدة في محيط المدينة بناءً على ضغط من كبار قادة المستوطنين في المناطق المحتلّة.

خطة لتطوير القوى البشريّة في الإدارة المدنيّة

في آب ٢٠١٧، نشرت صحيفة «معاريف» وموقع «أن.أر.جي» على الإنترنت التابع لها، مخططاً جديداً يرمي لتطوير وإعادة بناء الإدارة المدنيّة، بموجب الخطّة سيتمّ مضاعفة عدد العاملين في الإدارة، فضلاً عن إلغاء مكانة الإدارة المدنية المؤسساتيّة كوحدة عسكرية وتشديد البعد المدني لها. بادر إلى بلورة الخطّة مكتب رئيس الإدارة المدنية الحالي احفات بن حور بتكليف من منسّق أعمال الحكومة الإسرائيلية في المناطق المحتلة اليوم يؤآب مردخاي، (كهانا، ٢٠١٧، آب).

صرّح مردخاي في تسويغه للمخطط بأنه ومنذ تسلّمه تنسيق أعمال الحكومة وهو يطمح «لتطوير» عمل الإدارة، كونها لا تستجيب لاحتياجات السكان خاصة في مجال التخطيط للبنى التحتيّة، تطوير مبادرات اقتصادية واستخدام الأراضي وغيرها. على سبيل المثال لا الحصر، أوقات عمل الموظفين في «خدمة الجمهور محدودة جداً»، كما جاء في الخطّة. يُذكر أنه قبل ٢٥ عاماً تقريباً بلغ عدد العاملين والموظّفين في الإدارة المدنيّة ما يقارب ٤٥٠ عاملاً، بعد اتفاقيّة أوسلو وما نتج عنها من تفاهمات بين الطرفين، كان شبه اتفاق ضمني أن العمّال الذين سيتم تسريحهم من الإدارة المدنية، نتيجة لتحولات عمل الإدارة بعد أوسلو، لن يستبدلوا بعمّال آخرين. حيث بلغ عدد العاملين في الإدارة المدنيّة بعد اتفاقيّة أوسلو ٢٠٠ عامل (أي أقل من العدد الأولي بالضعف تقريباً).

لا شكّ في أن بناء جدار الفصل والضمّ العنصري الإسرائيلي قد زاد هو الآخر من عمل الإدارة المدنية على مستوى زيادات الطلبات للحصول على تصاريح التنقّل، على أثر ما أنتجه الجدار من واقع، إضافة لتصاريح العمل.

وردت في مقدمة المخطط مجموعة من الأمور اللافتة تعكس بصورة من الصور عمل الإدارة المدنية الآخذ بالتشعب، والوجهة المستقبليّة لها، غير المنفصلة بطبيعة الحال عن الواقع السياسي الأشمل، خاصة في مسألة المفاوضات بين السلطة الفلسطينية والحكومة الإسرائيلية. يدّعي القائمون على المخطط المزمع ومنطلقاته «مهنية» صرفة، كما ويستخدم هؤلاء مصطلح «المجتمعين الاثنين» معاً، أي الفلسطيني والمستوطنين للاشاره للمستفيدين منه. حيث ذكر في مقدمة المخطط أن المجتمعين قد ازداد عددهما واحتياجاتهما مع السنين، «وفي سبيل رفاهيتهما قدمّ هذا المخطط».

لم يكن استخدام إسرائيل المصطلحات اعتباطياً، في أي حال من الأحوال، ودمج «المجتمعين»

معاً يوحي بتذويت واقع لدى الإدارة أبعد من الجانب المهني المدني، خاصة أنا قرأنا في سطور المخطط أن «الإدارة المدنية ترى أن المجتمعين سيبقيان في المناطق في المستقبل القريب، لذا يجب التجهّز لذلك لتوفير الخدمات المطلوبة للسكّان»، يعزز هذا التوجه (أي قراءة المخطط قراءة مهنية كما يدعي مبلوروها)، أن ثمة تطرقاً في الخطة لإمكانية تطوّر في الملف السياسي، وذلك في سياق الرد على التساؤل المنطقي أنه في حال التقدم بالمفاوضات وخلق واقع سياسي جديد (كما أوسلو على سبيل المثال) فإلى ماذا ستؤول أحوال المخطط المعروض؟

لم تتجاهل الخطة هذا التساؤل، وقد أجابت ضمنياً عنه، بجملة تحمل الكثير من التفسيرات وتطرح عدة تساؤلات، معززة بدورها ادعاءنا المركزي بحدوث تغيير كميّ ونوعيّ على هيكلة الإدارة المدنية والحكم العسكري الإسرائيلي في الضفة، فقد ورد في نصّ المخطط الحرفي: «في حال التقدّم في مسار المفاوضات وبصورة غير متوقعة، فإن منظومة العمل والتطوير المطروحة في الإدارة ستكون في استخدام المؤسسة التي ستبدّلها، إن وُجدت مؤسسة كهذه»، (المصدر السابق).

ستتم وفقاً للمخطط المطروح مضاعفة عدد العاملين والعاملات في الإدارة المدنيّة من ٢٠٠ إلى ٤٠٠ عامل، يُستوعبون بصورة تدريجيّة، ويفصّل المخطط مستويات العمل التي سيساهم العمّال في تطويرها كالبنى التحتيّة، وتوسيع لجان التخطيط والبناء، وتوسيع ساعات استقبال الجمهور وزيادتها، وتوسيع المراقبين والعاملين في كل الشؤون المدنيّة في الضفة الغربية. وتصل موازنة المخطط إلى ملايين من الشواكل.

حتى هذه اللحظة تم تقديم المخطط للوزير ليبرمان ونائبه الموكّل بمتابعة شؤون الإدارة المدنيّة إيلي بن دهان، حيث يتطلب الشروع به موافقة الحكومة الإسرائيليّة والمجلس الوزاري ومصادقتهما. وفي إطار حديثه وتسويغه للمشروع، يطرح بن دهان عدة خيارات لإعادة بنية العمل وهيكلته في الإدارة المدنية، لتحويل الإدارة إلى شأن مدني أكثر فأكثر من المستوى العسكري، إذ يوصي على سبيل المثال لا الحصر، بتحويل الصلاحيات القانونية المتعلقّة بمناطق الضفة الغربية إلى المستشار القضائي لوزارة الأمن، المعروف أنه رجل مدني وليس عسكرياً، ونزع صلاحياته من القانونيين الذين يرتدون الزيّ العسكري الرسمي.

التدخّل أكثر في حياة السكّان

تشير معطيات عدة إلى أنه ومنذ الانتفاضة الثانية، وتحديداً منذ ما يقارب العقد من الزمن والإدارة المدنية تتشابك أكثر فأكثر في حياة المواطنين.

ففي موضوع سجّل السكّان أضيف شرط موافقة الإدارة المدنية على طلب نقل العنوان وليس فقط استصدار الهوية أو تسجيل المواطنين.

كما أن طلبات تصاريح الدخول من أجل العلاج، العمل وغيرها (باستثناء لم الشمل)، باتت تقدم منذ سنوات إلى المنسّق بصورة مباشرة، وفقاً لتصريحات منظمات حقوق الإنسان، كالضمير ومؤسسة حقوق المواطن وغيرها.[٢٤]

خصخصة الحواجز

ربما كان من الصعب بمكان الجزم بعلاقة التغييرات التي تجري على هيكلية الحواجز وعودة الحكم العسكري، إلا أنه لا يمكن في المقابل إغفال أو الادعاء بنفي العلاقة بين ما يجري من إعادة هيكلة للحكم العسكري (وفق ما أسميه)، وبين إعادة الهيكلة التي تجري في الحواجز الإسرائيليّة، وتحويل الحاجز من مفهوم «المحسوم (الحاجز) إلى مفهوم «المعفار» (المعبر). والفرق اللغوي بينهما كبير، فالأول يؤكد وجود فصل بين منطقتين غريبتين لا يجمعهما الكثير، وهو مؤقت وزائل ولأجل مسمّى، أما الثاني فهو موصل بين جزأين يجمعهما الكثير، وليس بالضرورة زائل أو لأجل مسمّى، فقد «يصمد» ويكون ثابتاً من الثوابت، كما هو حال المعابر الحدودية الدولية.

منذ سنوات وهناك محاولة لإعادة هيكلة الحواجز في الضفّة الغربية التي انتشرت خاصة بعد الانتفاضة الثانية، هذا التنظيم والبناء من جديد بات يعرف بما يسمى «مدننة الحاجز» (من مدني)، (دافيدوف، ٢٠١٤، حزيران). «نحو ما يقارب ٤٨ حاجزاً»، («ماحسوم ووتش»، ٢٠٠٨، تشرين أول)، وهو تغيير اقترن بتغيير مماثل في النظام الإسرائيلي داخل أراضي الـ ٤٨، باتجاه نيو-ليبرالي اقتصادي، وخصخصة الاقتصاد الإسرائيلي وشيوع الفرديّة، مما أثر على تغيير في السياسة الاستعمارية في الضفة الغربية التي أخذت هي الأخرى لبوس الفرديّة، أي الانتقال من التعامل مع المجموع والمجتمع لتطويعه إلى التعامل مع الأفراد من خلال سياسات ومنظومة تقييد الحركة وغيرها (باردا، ٢٠١١).

بدأ ذلك مع خصخصة الحواجز ونقلها من الجيش إلى شركات الحراسة الخاصة، وضمن هذا

البناء الجديد يعاد ترميم الحاجز وهندسته بصورة أقرب إلى المعابر الدولية أو «الترمينال»، ومحاولة زرع «أجواء مدنيّة»، فلا زيّ عسكرياً ظاهراً ولا حواجز من متاريس قديمة.

بدأت عملية خصخصة الحواجز منذ ما يقارب العقد، ضمن الخطط النيو-ليبرالية التي رسمها بنيامين نتنياهو عندما كان في حينه وزيراً للمالية في حكومة أرئيل شارون.

تتعرض شيرا حبكين في بحثها إلى خلفية خصخصة الحواجز في الضفّة، بعد قرار الحكومة الإسرائيلية عام ٢٠٠٣، حيث خصخص أول حاجز بعدها بثلاث سنوات.

وسابقا، حتى سنوات التسعين والسنوات التي أعقبت أوسلو كان بإمكان الفلسطيني بناءً على ما عرف «بالتصريح العام» التنقل والحركة داخل إسرائيل، حيث إن ما يقارب ثلث العمال الفلسطينيين عملوا داخل إسرائيل. ثم بدأت تتزايد سياسات الفصل المبنية على مبدأ المعابر أساساً بعد الانتفاضة الثانيّة. وكما تؤكد أن النقاش حول الحواجز وخصخصتها هدف إلى تخفيف «عسكرة الاحتلال» وتقديمه كـ «مقدّم خدمة»، (حيفكين، ٢٠١٥).

تمت عملية الخصخصة على أيدي هيئة أقامها وزير الأمن السابق شاؤول موفاز عام ٢٠٠٥، تحت مسمّى «وحدة المعابر»، التي تركّز عمل المعابر وإقامتها، والمنوط بها عملية مدننة المعابر وتجهيزها وتطويرها ، وإبرازها كمعابر ذات صيغة دولية بين كيانات مختلفة سياسياً، وإن كانت محتلة ومسيطراً عليها عسكرياً من الناحية الفعلية.

سياسات العسكرة: قمع الحريّات والتنظيم السياسي

سنخصص هذا الجزء لعرض سياسات القمع في العقد الأخير من خلال الأوامر العسكرية والممارسات القمعية بحقّ المؤسسات الأهلية والنشطاء وتحليلها، وكيف تعيد إسرائيل سيطرتها على مفاصل العمل السياسي وتضييق الخناق على الحريات في مناطق السلطة الفلسطينية.

تطورات في المحاكم العسكرية:

لا شك في أن المحاكم العسكرية تشكّل إحدى الأذرع المركزية في منظومة الاحتلال الإسرائيليّة، والمنظومة القضائية المركزيّة في فرض سلطة الحكم العسكري. حيث تتم محاكمة الفلسطينيين وفقاً للقانون الجنائي العسكري وليس الفلسطيني. والأحكام الجنائية كانت

تعطى وفقاً للقانون الجنائي الأردني الذي أضيف إليه ما يقارب ١٧٠٠ أمر عسكري إسرائيلي، (لافنسون، ٢٠١٢، تشرين أول).

وعند الحديث عن التغييرات في الحكم العسكري ومواءمته للسياسات، لا يمكن القفز عن النقاش الدائر في السنوات الأخيرة حول ضرورة إخضاع الفلسطينيين للحكم الجنائي الإسرائيلي بدلاً من الجنائي الأردني أو الأمني العسكري-الإسرائيلي، الذي كان سائداً، فيما يشكل نوعاً من تزحيف السيادة الإسرائيلية الهادئة رغم ما يظهرو كأنه تخفيف للعسكرة.

يقود هذا التوجّه نائب المحاكم العسكرية الإسرائيلية في مناطق الضفة الغربية، الضابط اهرون مشنيوت. والذي يطالب باستصدار أمر عسكري يفضي إلى تطبيق القانون الإسرائيلي في مناطق الضفة، بغية إلغاء الفوارق بين منظومة القوانين التي تحكم بصورة مختلفة بين الجانبين. وهو يؤكد أن هذا ليس ضمّاً بالضرورة.

تضاف هذه التوجهات إلى توجهات مماثلة من قادة المستوطنين لتطبيق قانون الأملاك والأرض الإسرائيلي على مناطق الضفة الغربيّة.

تعد قوانين الأمن في مناطق الضفة الغربية أقسى وأحدّ من القوانين داخل إسرائيل، فمثلاً عقوبة القتل العمد في الضفة تصل إلى حد الإعدام (رغم أنه لم يطبق فعلياً) لكن تطبيقه مطروح حالياً على جدول التشريع، مقابل السجن المؤبد في إسرائيل، وتصل عقوبة الشروع في القتل إلى السجن المؤبد مقابل عشرين عاماً من السجن في إسرائيل. كذلك قانون «الاعتقالات» وحقوق المعتقلين، والمدة المسموحة للاعتقال حتى العرض أمام قاض وغيرها.

كيف يصف قادة الجيش تغيير الوضع بأنفسهم؟

« في ذات الفترة، كان للعدو إمكانيّة العمل والتمركز داخل منطقة «أ»، بصورة شبه حرّة ودون أن يقدر الجيش الإسرائيلي على تحديده، هذا هو الشيء المركزي الذي يميّز الوضع الأمني حينها واليوم»، (أوريه، ٢٠١٧، أيار).

كان هذا التوصيف الذي عرضه جاي اوشري، أحد كبار الضباط الإسرائيليين اليوم، والذي كان شريكاً في عملية اجتياح الضفة «الجدار الواقي»، الذي بدأه الجيش الإسرائيلي في ٢٩ آذار ٢٠٠٢.

في تقرير نشره موقع جيش الاحتلال الإسرائيلي نفسه، يعرض أهم الاستنتاجات والآراء

لقادة الضباط حول الوضع في الضفة الغربية، تحت عنوان: «١٥ عاماً على الجدار الواقي: كيف اختلفت صورة الوضع في الضفة؟».

يقول أوشري في سياق آخر:

«التغيير الحقيقي في الوضع الأمني في يهودا والسامرة هو ليس العملية الناجحة، الانتصار على الإرهاب لم يتم بعدد من الليالي وليس بسبب الضربة القوية التي تلقتها التنظيمات الإرهابية. القصة ليست الجدار الواقي- هي الجدار الواقي وما تلاها».

ويضيف أحد الضباط:

«الإنجاز الأكثر أهمية من الجدار الواقي، أنه منذئذ للجيش الإسرائيلي حرية العمل الكاملة في كل نقطة، في كل قرية وكل مدينة وهو بإمكانه القيام بأعمال من أجل المحافظة على أمن مواطني إسرائيل... تعمل قوات الجيش الإسرائيلي اليوم في كل مكان يتطلب العمل فيه، ليضمنوا إبقاء رؤوس الإرهاب نحو الأرض دون هامش عمل».

نستطيع أن نستشف من التصريحات، آنفة الذكر، كيف تغيرت العقيدة الأمنية الإسرائيلية بما يخصّ التعامل مع المناطق التابعة للسلطة الفلسطينية، فإلى جانب تعميق التنسيق الأمني، باتت الملاحقات الأمنية والعسكرية لمنظمات حقوق الإنسان أو المناضلين تتم بصورة مباشرة، حيث تجري الاقتحامات، أحياناً دون تنسيق وفق الاتفاقية، وليس بواقع «المطاردة الساخنة»، إغلاق المؤسسات المدنيّة، اقتحامات وتفتيش مؤسسات حقوق الإنسان، كـ"الحق" و«الضمير» وغيرها، كلها مؤشرات على الواقع الأمني الجديد، الذي يتلخص في أن قوات جيش الاحتلال تعمل بـ"حرية" في كل مكان في الأراضي الفلسطينية، خاصة الضفة الغربية، ولا تقيم وزناً لأي اتفاقيات سابقة.

من الذي يحكم الضفة اليوم؟ هل الإدارة المدنية وحدها؟

في كتابها «السيادة المخفية» تعرض الباحثة الإسرائيلية، ياعيل باردا، لمنظومة الاحتلال وبيروقراطيتها، خاصة في مسألة استصدار أذونات الحركة. بين سطور البحث تحاول الإجابة عن مجموعة أسئلة تبدأ بكيف يدير الاحتلال سلطته في الضفة؟ وما هي منظومته البيروقراطية؟

وتنتهي بالسؤال «من هو الحاكم الفعلي في الضفة؟».

على الرغم من أن الدلائل والأوراق الرسمية تشير إلى أن منسّق أعمال الحكومة في المناطق المحتلة، والإدارة المدنية وضابط لواء المركز هم الحكّام الفعليون في الضفة الغربية، فإن الأمور أكثر تشابكاً من حصرها بهذا الشكل، ففي منظومة الاحتلال تشترك الهيئات التي ذكرت مع، جهاز الأمن العام، وزارة الأمن، وزارة الداخليّة، وزارة الاقتصاد، خدمة التشغيل، حرس الحدود، الشرطة الإسرائيليّة، اتحادات المشغّلين والمقاولين ومنظمات دولية وشركات. إنها جهاز غاية في التركيب، وهو ما تشير إليه باردا باسم «السيادة المخفية».

كما تشرح باردا كيف استخدمت منظومة استصدار تصاريح الحركة في خلق ارتباط وتعلق بين السكّان الفلسطينيين وبين الحكم العسكري الإسرائيلي لتسهيل الإخضاع والتطويع (لافيه، ٢٠١٢، تموز).

تظهر مراجعة المنظومة القانونية والمؤسساتية القائمة في الضفة الغربية أن التغيير في السياسات بعد أوسلو هو تغيير في الشكل والسلوك، وليس تغييراً في الجوهر المركزي والعقيدة المركزية، فمعظم الأعمال الأمنية والعسكرية التي تقوم بها إسرائيل في مناطق (أ) و(ب) لا تعتمد بالضرورة على تغيير جوهري في الأوامر العسكرية أو المنظومة القانونية القائمة، أصلاً، والأهم أن شكل إدارة الحكم العسكري والإدارة المدنية، ومدى تدخلهما في حياة الفلسطينيين، مرتبط بالقرار السياسي الذي يحدد بجدلية العلاقة مع الواقع توقيت وشكل استخدام هذه القاعدة والمنظومة. فالأوامر العسكرية لم تلغ بعد أوسلو، ولا يمكن إلغاؤها إلا بموافقة الطرفين، والصلاحية العليا في التشريع فوق كل القوانين (يشمل الفلسطينية)، بقيت ضمن صلاحية القائد العسكري للمنطقة.

الفصل الخامس

قراءة المستجدات والتحولات في منظومة الحكم العسكري والإدارة المدنية

قراءة المستجدات والتحولات في منظومة الحكم العسكري والإدارة المدنية

تقديم

سيركّز هذا الفصل على محاولة تفسير المستجدات التي طرأت على الحكم العسكري والإدارة المدنية في الضفة الغربية (تحتاج غزة الى دراسة خاصة)، حيث يقرأ البحث المتغيرات من خلال قراءة المتغيرات الطارئة على المواقف الإسرائيلية تجاه القضيّة الفلسطينيّة من خلال الانتقال من إدارة الصراع إلى حسمه، أي تصفية القضية الفلسطينية، ونرى أن ثمة مستويين من التحليل في هذا الصدد: المستوى الأول، مرتبط بسيناريو التجهيز البنيويّ لسيناريو حل السلطة الفلسطينية، وإن لم يكن بالضرورة بقرار إسرائيلي بل ربما بسبب تدحرج الواقع على الأرض، وموت فرص حل الدولتين. وفي المستوى الثاني، سنتطرق إلى طبقتين من التحليل: الأولى مرتبطة بالتصريحات والمواقف الإسرائيلية لأهم القيادات تجاه مسألة حلّ الدولتين، والثانية مرتبطة بالعمل الجاري على الأرض لقتل إمكانية تأسيس دولة فلسطينيّة قابلة للحياة وذات سيادة، من خلال التركيز على خطط الضمّ في مناطق «ج» تحديداً.

ترسيخ اليمين الاستيطاني الجديد في إسرائيل

تشير العديد من الدراسات والتحليلات المنشورة خلال السنوات الأخيرة والمختصّة بدراسة الحالة الإسرائيليّة، إلى أنه ومنذ العقد الأخير تشكّلت «كتلة هيمنة يمينية» (مصطفى، ٢٠١٧)، وما يطلق عليه البعض صعود وترسيخ حكم «اليمين الجديد» في إسرائيل منذ ٢٠٠٠ [٢٥،٢٦] والذي يتألف من الأحزاب القومية-الدينية، الجناح اليميني المتطرّف في

الليكود، الأحزاب الحريدية (المتشدّدة دينياً)، الجماعات القومية المنضوية تحت مظلّة «يسرائيل بيتينو»، المستوطنين وجماعات قومية متطرّفة في الشارع الإسرائيلي، وقد أدت تغييرات بنيوية-ديمغرافية طرأت في المجتمع الإسرائيلي، إلى تبلور وتشكّل هذه الكتلة وهذا اليمين، فضلاً عن تغييرات في القماشة الإسرائيلية الحاكمة تأثراً من هذه التغييرات، (مدار، ٢٠١٧). كما توسّع الباحثة هنيدة غانم هذا المفهوم، وتطرح أن ما تشهده إسرائيل خلال السنوات الأخيرة يشكّل بمثابة صعود «إسرائيل الثالثة»، التي يحكمها اليمين الجديد وتتجه نحو حسم الصراع على ثلاثة مستويات: فرض الهيمنة الإثنية اليهودية، حسم الصراع في أراضي ١٩٦٧ من خلال ضم مناطق (ج) وقتل إمكانية حل الدولتين، وحسم مسألة مواطنة الفلسطينيين في إسرائيل وفق الرؤية الإسرائيلية (غانم، ٢٠١٧).

التحضير لسيناريو تفكك السلطة

يتطرق هذا المستوى إلى تغيّر بالسياسة الإسرائيليّة تجاه دور السلطة الفلسطينيّة، من حيث العمل الحثيث لضبط صلاحيات ودور السلطة لتشكّل وظيفتها المتلائمة مع التوجّه الأمني الإسرائيلي، الذي لا يتخطى إناطة صلاحيات مدنيّة واسعة في القضايا الخدماتيّة، مع ضوابط. فضلاً عن الحاجة الأمنية الإسرائيليّة في التنسيق الأمني.

لا ندعي أن ثمة عملاً إسرائيلياً مبادراً لحلّ السلطة الفلسطينيّة، لكن من الواضح أن نقاشاً حول هذا السيناريو بات يُطرح في مداولات الحكومة الإسرائيليّة الحاليّة مع طرح إمكانيات التعامل الإسرائيلي مع واقع شبيه.

١. المواقف الإسرائيلية الأخيرة من الحكومة تجاه السلطة الفلسطينية ومستقبلها:

اتسمت العديد من التصريحات والمواقف الإسرائيلية الأخيرة، على مستوى السياسيين، بتحميلها المسؤولية عما يجري من أوضاع في الضفة الغربية، كما أن ليبرمان وفي أكثر من مناسبة اتهم السلطة بأنها ليست «شريكاً للسلام»، كما أوضحنا سابقاً، كما أن نتنياهو وفي أكثر من موقع أشار إلى انتقادات للسلطة متهماً إياها بالتحريض

على الشعب الإسرائيلي وعدم وقف التحريض في القنوات الرسميّة، («كول بورما»، ٢٠١٥، كانون أول).

يحافظ ليبرمان، في هذا الإطار، على موقفه التقليدي المعادي للسلطة الفلسطينية والمتهم إياها بالتقصير في محاربة الإرهاب والتحريض على إسرائيل، وفي أكثر من مناسبة كان قد صرّح بأن «أبو مازن» قد أنهى دوره التاريخي، (ليفي، ٢٠١٦، تشرين أول). وأنه (أبو مازن) « قيادي غير شرعي ولا يمكن التوصل إلى أي اتفاق في فترته»، («واي-نت»، ٢٠١٧، كانون الثاني). كما أنه كان قد دعا إلى قطع العلاقات كليّاً مع قياديين وخبراء في السلطة الفلسطينية، باستثناء العلاقات والتنسيق الأمني، وذلك على أثر قرار الأمم المتحدة الأخير المندد بالاستيطان، حيث دعا إلى تفعيل عقوبات ضد السلطة الفلسطينيّة، (جرودكا، ٢٠١٦، كانون أول). وكان قد صرّح في هجوم آخر بأن سلطة «أبو مازن» هي من تعيق التطوير الاقتصادي في الضفة الغربية، مؤكداً أنه ليس دور إسرائيل القضاء على سلطته أو قيادته، (هاريئيل، ٢٠١٦، آب).

ولكن التحليلات الأكثر تعمقاً في الجانب الإسرائيلي والتي تأخذ في عين الاعتبار التنوّع بالتوجهات، تستطيع أن تميّز بين السياسي الذي يريد أن يكسب النقاط الانتخابية بشعبوية التحريض على كل ما هو فلسطيني، ولحرف النقاش عن الاحتلال يدرك أن للأجهزة الأمنية ما يسمى «المهنية» الإسرائيلية، آراء وتوجهات مختلفة. فالمصادر تؤكد أن مكتب «التنسيق والارتباط الإسرائيلي في الضفة» يحذّر من الانتقاد الشديد للسلطة، ويشدد على أهمية المحافظة على العلاقات خاصة الأمنية، حيث يرى فيها مكسباً استراتيجياً أمنياً مهماً، ويؤكد أن البديل لعدم وجود سلطة كارثي لإسرائيل، (بن كسبيت، ٢٠١٦، كانون الثاني).

ومع إعلان ليبرمان توجيهاته بقطع العلاقات المدنية مع الأوساط المعنية والمسؤولة في السلطة، في أعقاب التصويت في مجلس الأمن ضد الاستيطان الإسرائيلي الأخير، سارع مكتب «الارتباط والتنسيق الإسرائيلي في الضفة» إلى الإعلان أن هذه التوجيهات لا تعنيه وهي ليست من اختصاصه، وأن الترتيبات والتنسيقات الأمنية مستمرة كالمعتاد، (يشخروف، ٢٠١٦، كانون الأول).

تناقلت بعض المصادر أن نتنياهو يفحص إمكانية البديل لـ «أبو مازن» من خلال محمد دحلان، وأن نتنياهو كان قد أرسل مبعوثه المحامي يتسحاق مولخو لمقابلة القيادي السابق في «فتح» محمد دحلان، عام ٢٠١٤، وقد كان ليبرمان قد صعّد في الفترة نفسها من هجومه على محمود عباس وذلك باتهامه أنه المعرقل لعملية السلام، وأرسل رسالة لسكرتير الأمم المتحدة لمطالبة المجتمع الدولي بإجراء انتخابات للسلطة الفلسطينية واستبدالها، (باردينشتاين، ٢٠١٤، شباط).

وعلى الرغم من إشارة بعض التحليلات والمعلومات إلى أن «الكابينت» (المجلس الوزاري المصغّر)، أجرى بعض الجلسات للتشاور والتباحث في سيناريو «سقوط السلطة»، فإن نتنياهو أكد وفي أكثر من مناسبة في هذه الجلسات أن على إسرائيل أن تعمل كل ما يمكن لمنع سيناريو كهذا، لكن في المقابل يؤكد أن إسرائيل يجب أن تبقى مستعدة لسيناريو كهذا». كما أن التوصية التي قدمتها أجهزة الأمن الإسرائيلية هي بهذه الروح، وتؤكد أن سقوط السلطة كارثي لإسرائيل. وقد انقسم المجلس الوزاري في هذه الجلسة بين مؤيد للقيام بخطوات تمنع هذا السيناريو وتلجمه، وبين موقف عدم التدخل في الأمر، لكن ثمة إجماعاً أن على إسرائيل عدم المبادرة بأي شكل لإسقاط السلطة.

على الرغم من هذا المعطى، فإن بعض التحليلات الإسرائيلية تشير إلى أن نتنياهو لم يقم بأي أعمال لمنع هذا السيناريو على الرغم من أن أجهزة الأمن قدمت للمجلس الوزاري المصغّر توصياتها بهذا الشأن، تفصّل فيها الخطوات التي يجب اتباعها خاصة أنها تعتقد أن الانتقادات للسلطة ورئيسها ليست «في مكانها»، وتدحض ادعاءات نتنياهو وليبرمان، تلك الادعاءات والتهجمات التي بدأت منذ تولي نتنياهو الحكومة الثانية عام ٢٠٠٩، ويعتقد هذا التحليل أن سياسة نتنياهو قائمة على ترك المسار أن يتقدم من تلقاء ذاته دون أن تتدخل إسرائيل، مشيراً إلى أن الأمر قد يساعد نتنياهو واليمين على أن يفرضوا الحل الذي يبغونه، أي ضم مناطق «ج» والكتل الاستيطانية وإعطاء حكم ذاتي للفلسطينيين في باقي المناطق، (موعلم، ٢٠١٦، كانون الثاني)، ولكن يبقى هذا في إطار التحليل والذي لا يمكن الإشارة إليه كمعطى مؤكد، خاصة أن نتنياهو كان قد وافق، على إدخال آليات مصفّحة لأجهزة الأمن

الفلسطينية لمواجهة مجموعات مسلّحة في مخيّم بلاطة، ضمن الاشتباكات في بعض المناطق التي سبقت المؤتمر السابع لـ«فتح».

من نافل القول أن المخطط، آنف الذكر، يشكّل منعطفاً حاداً في مسار دفن التفاهمات القائم عليها اتفاق أوسلو، والتي تم الالتزام بها جزئياً، على الأقل حتى الانتفاضة الثانية وعملية الاقتحام الإسرائيلي عام ٢٠٠٢. لا يمكن بأي حال من الأحوال التطرّق إلى المخطط بشكل منعزل عن مجمل التحوّلات والتصريحات الآخذة في الازدياد في السنوات الأخيرة، خاصة منذ الولاية الأخيرة لنتنياهو، حول طرح فكرة «انهيار السلطة» في أكثر من اجتماع في المجلس الوزاري المصغّر، وإن كانت جميع الآراء مجمعة على أنه ليس من مصلحة إسرائيليّة المبادرة فعلياً إلى إنهاء السلطة أو المساهمة في ذلك، إلا أن ذلك لا ينفي في أي حال حقيقة مناقشة ذلك في المجلس الوزاري، وطرح السيناريوهات المختلفة «لليوم ما بعد حلّ السلطة الفلسطينيّة» ومحاولة التحضر لها.

تفريغ حل الدولتين من مضمونه، الضم الزاحف:

يركّز هذا الحوار على تفريغ حل الدولتين من مضمونه عبر السياسات الخاصة بالتخطيط والأرض وكيف استخدمت للالتفاف على اتفاقية إعلان المبادئ وبسط سيطرة الحكم العسكري وتعزيزها.

تشير الكثير من التحليلات إلى أن التباين لم يعد بين اليمين واليسار في الخارطة السياسية الإسرائيلية بقدر ما هو بين أصحاب حل الدولتين وأصحاب حلّ الضم.

تختلف خطة الضم عن «الخيار الأردني» لأريه الداد وبني ألون، الذي يقترح منح الفلسطينيين في المناطق المحتلة مكانة المقيم ومنحهم جنسية أردنية. وهي تختلف عن «مخطط التهدئة» لبينت.

كلا الجناحين: أي أولئك الذين يؤمنون بحلّ الدولتين وأولئك الذين يؤمنون بحل الضمّ الفعلي، يوافق على الرأي القائل إن الوجود في الأراضي المحتلة والتحكّم بالمجتمع الفلسطيني يضع إسرائيل أمام إشكالية، ويجعلها أقرب إلى نموذج «الأبرتهايد» والفصل العنصري (وفقاً لرؤيتهم وتحليلهم)، هنا يبدأ الخلاف بين الجانبين حول الحلّ النهائي الأمثل.

يدرك أصحاب حلّ الدولتين بصيغته المقبولة دوليا على قلتهم أن لا معنى لحلّ الدولتين دون تفكيك المستوطنات والتخلّص من المستوطنين، وهو العامل المركزي الذي من أجله يطرح أصحاب حل الضم ما يطرحون، وذلك بغية الحفاظ على الكتل الاستيطانيّة والمستوطنين. كما يرى أصحاب حلّ الضم أن زيادة الوجود والمواطنين الفلسطينيين ضمن المجتمع الإسرائيلي ثمنه أقل بكثير من وجود دولة إسرائيل بأغلبية يهودية ساحقة إلى جانب دولة فلسطينية مستقلة وذات سيادة (ميلير، ٢٠١٣، أيلول).

على الرغم من أنه من الصعب الادعاء بصورة جازمة أن أنصار الضم يملكون مخططاً واضحاً ومفصلاً حول إلى أين ستتجه الأمور في حال تم الضم، وما الضامن للأمن (بمفهوم الأمن الإسرائيلي)، فإن معظم الادعاءات التي تساق من مؤيدي الضم خاصة من «البيت اليهودي» تتركز على مسألة موت حل الدولتين، فيما ترتكز سياسات نتنياهو على تفريغ حل الدولتين من مضمونه، وتحويله لطرح بلا معنى، خاصة عبر الحديث عن حل الدولة ناقصة السيادة، والإصرار على بقاء الاستيطان، والسيطرة على مناطق الغور، واعتبار القدس خارج المفاوضات.

ويعدّ أفيغدور ليبرمان من أكثر السياسيين الإسرائيليين تطرّفاً، إذ لطالما عُرف بمواقفه اليمينيّة المتطرّفة تجاه العرب عموماً، والفلسطينيين على وجه الخصوص، سواء كانوا فلسطينيين داخل أراضي ٤٨ أو في أراضي ٦٧ والشتات. كما عرف بتصريحاته العنصرية العدائية تجاه الفلسطينيين، (خطيب ونصّار، ٢٠١٦)، وبالنظر إلى البرنامج السياسي الذي يمثّله حزب «إسرائيل بيتنا» والذي يترأسه ليبرمان منذ تأسيسه، يمكن الإشارة بوضوح إلى أنه برنامج يمثّل خطاً يمينياً متطرفاً، يؤكد البرنامج مبدأ الحد الأقصى من الفصل مع الفلسطينيين، وتبادل الأراضي مع أكبر عدد ممكن منهم، وشمل برنامج حزبه فكرة تبادل سكاني بين فلسطينيي المثلث وضمهم للدولة الفلسطينية مقابل المحافظة على المستوطنات. إضافة لفكرة واجب تقديم الولاء لدولة إسرائيل وقيمها اليهودية كشرط لأي حق فردي في الداخل وغيرها من السياسات التي لطالما شدد عليها ليبرمان وحزبه، (المصدر السابق). (موقع «يسرائيل بيتينو»).[٢٧]

بمعنى أن حلّ الدولتين الذي يريده ليبرمان يتبنى مبدأ الحفاظ أساساً على المستوطنات وأمنها، بما يترجم في الممارسة إلى تعميق القمع العسكري والسيطرة والحلول الأمنية، على الرغم من أن

نبرة ليبرمان اختلفت إذا ما قورنت وجوده في المعارضة، وما بعد توليه منصب وزير الدفاع. فقبل تسلمه المنصب قال ليبرمان:

«لو كنت وزيراً للأمن، كنت أمهلت السيّد هنيّة ٤٨ ساعة: أو أنك تُعيد لنا الجثامين والمواطنين أو أن تموت. من جهتي، أنت مدعو إلى أن تجد لك مكاناً في أقرب مقبرة إليك».

جاء حديثه هذا ضمن ندوة سياسية، قبل أن يعيّن وزيراً للأمن وقبل أن يعرض عليه ذلك، («ماكو»، ٢٠١٦، أيار).

لم يخف ليبرمان تحفظاته ونقده الشديد لسياسة وزير الأمن الإسرائيلي السابق بوجي يعلون، ونتنياهو، متهماً إياهما في أكثر من مناسبة بالتقصير في «المحافظة على أمن إسرائيل» و«التساهل مع الإرهاب» وعدم تشديد القبضة الأمنية على الفلسطينيين، فقد وجّه حينها سيلاً من النقد للحكومة وكذلك إلى يعلون إبان نشر تقرير حول العدوان الأخير على غزة، مشيراً إلى أن الحكومة ترد فقط على أفعال «حماس» ولا تبادر إلى أي فعل عسكري من تلقاء نفسها (المصدر السابق).

وقد كان قد صرّح بأن «مقابل الإرهاب لا بد من العمل بيد من حديد، وما يجري هو نتيجة سياسات نتنياهو ويعلون». وقد أيّد وطالب بتفعيل فكرة الترحيل والنفي إلى قطاع غزة، وتجميد تحويل الأموال للسلطة، وإعدام الفدائيين، وإعادة سياسة الاغتيالات خاصة لقيادة حماس (المصدر السابق)، وغيرها من التصريحات والمواقف التي سبقت تسلمه المنصب، والتي لطالما اشتهر بها ليبرمان.

لكن لهجة ليبرمان تغيرت من حيث محاولته الظهور بمظهر "متزن" و"رسمي" وحاسم بعد ان صوّتت الهيئة العامة للكنيست في ٣٠ أيار ٢٠١٦ على تعيينه وزيراً للدفاع، ومع توالي الأصوات المحذّرة من خطورة هذا التعيين والتساؤلات حوله، كان واضحاً للعديد من المراقبين أن ثمة تغيراً سيطرأ على سلوكيات ليبرمان. لا ينبع هذا التحول اللفظي من تغيير حقيقي في مواقفه أو آرائه، وإنما لحسابات دبلوماسية. يمكن النظر في هذا الصدد إلى موقفه من الجندي القاتل النور أزريه قبل توليه المنصب، («معاريف»، ٢٠١٦، نيسان)، فقد اعتبر أن يعلون أخطأ في موقفه تجاه الجندي، ولكن تصريحاته حول الموضوع نفسه تغيرت عندما أصبح وزيراً للأمن الإسرائيلي، فقد انتقد الأصوات التي تطالب بشكل أوتوماتيكي بالعفو

عن الجندي، واصفاً إياها بأنها شعبوية، وأنه وإن كان يؤيد الدفاع عن الجنود المقاتلين إلا أنه يجب إعطاء المؤسسات الحق في العمل كما ترى»، («واي-نت»، ٢٠١٧، كانون الثاني). في المقابل لا بد من التأكيد أن التغييرات التي طرأت على تصريحات ليبرمان صورية وربما شعاراتية، فمن الصعب الحديث عن تغيير جوهري في مواقف الرجل فقط لتسلمه منصبه الوزاريّ.

ظهرت أصوات منتقدة لليبرمان في اليمين المتطرف حول تأييده فكرة إنشاء دولة فلسطينية (باروخ، ٢٠١٦، أيار)، لكن نظرة عميقة أكثر لمواقف ليبرمان القديمة تكشف عن أنه ليس هناك تغيير جوهري في هذا التصريح، فالبرنامج السياسي لـ«يسرائيل بيتنا» لا ينفي بتاتاً إمكانية إقامة دولة فلسطينية، ولكنه يتحدث عن أن الاتفاق يجب أن يكون بضمان الأطراف العربية المحيطة، ذلك أن الصراع ليس فلسطينياً-إسرائيليا، ما يفسر محاولته التواصل المباشر مع الفلسطينيين، وتجاوز السلطة التي يعتبرها غير ذات صلة، باعتبار أن الدولة لا تشمل غزه، فغزة من جانبه دولة عدو إرهابية، ولم يوافق قط في أي يوم من الأيام على حدود ١٩٦٧ حتى في الضفة، ولا تشمل إمكانية إقامة دولة فلسطينية تفكيك المستوطنات ولا الانسحاب من الحرم الشريف، كما أن ذلك كله لن يتم قبل «إنهاء الإرهاب» على حد تعبيره.[٢٨] يلاحظ الناظر إلى مواقف ليبرمان وسلوكه خلال العام السابق والجاري، أي منذ بداية تسلمه منصبه الجديد، مطلع حزيران ٢٠١٦، أن الجوهر الأساسي في مواقفه لم يتغير، وإن ظهر في بعض المواقف مخاطباً المجتمع الفلسطيني بمنطق «العصا والجزرة» كما سنوضح.

ويعبر ليبرمان عن موقف عدائي من السلطة ويتهمها بالتقصير في محاربة الإرهاب والتحريض على إسرائيل، وفي أكثر من مناسبة، صرّح بأن أبو مازن أنهى دوره التاريخي (ليفي، ٢٠١٦، تشرين أول)، وأنه (أبو مازن) «قيادي غير شرعي ولا يمكن التوصل إلى أي اتفاق في فترته» («واي-نت»، ٢٠١٧، كانون الثاني)، كما أنه دعا إلى قطع العلاقات كليّاً مع قياديين وخبراء في السلطة الفلسطينية، باستثناء العلاقات والتنسيق الأمني، وذلك على أثر قرار الأمم المتحدة الأخير المندد بالاستيطان، حيث دعا إلى تفعيل العقوبات ضد السلطة الفلسطينيّة (جرودكا، ٢٠١٦، كانون الأول). وكان قد صرّح في هجوم آخر بأن سلطة أبو مازن هي من تعيق تطويراً اقتصادياً في الضفة الغربية، مؤكداً أنه ليس من دور إسرائيل القضاء على سلطته أو قيادته (هارئيل، ٢٠١٦، آب).

موقفه من الصراع والحل السياسي: لم تنشأ تغييرات جوهرية كما ذكرنا في مواقف ليبرمان الرئيسة، إلا أنه عاد ليؤكد ويوضّح العديد منها بصور مختلفة، وإن كان بعضها أكثر حذراً و«مرونة»، فهو وإن كان يذكر أنه مؤيد لفكرة الدولتين، فإنه يؤكد في المقابل أهمية مبدأ التبادل السكاني، لا مبدأ « الأرض مقابل السلام»، فهو أوضح أن هذا «لم يأت بالنتائج المرجوة»، وما زال متمسكاً بفكرة نقل سكان وادي عارة إلى الدولة الفلسطينية مقابل ضم المستوطنات إلى القانون الإسرائيلي أي مناطق "ج"، (ليفي، ٢٠١٦، تشرين أول). كما أنه يؤكد ما آمن به من قبل في أكثر من مناسبة، وهو أنه من غير الممكن الوصول إلى اتفاق سلام مع الفلسطينيين في الوقت الحالي في ظل القيادة الفلسطينية الحالية، وأن الاتفاق يجب أن يكون إقليمياً شاملاً يشمل محاربة «قوة الشر المتطرفة في المنطقة» (سومبورغ، ٢٠١٧، كانون الثاني)، ومن وجه نظره كما ذكرنا سابقاً فإن ليبرمان يتحدث عن إقليمية الصراع وأنه غير محصور في الجانب الإسرائيلي-الفلسطيني فقط.

سياسة «العصا والجزرة»: كما أسلفت الذكر، طرح أفيغدور ليبرمان بعد تسلّمه منصبه بقليل سياسته القائمة على إعطاء «امتيازات خدماتية» معينة للقرى والمدن الفلسطينية «المسالمة» وتشديد العقوبات على القرى والمدن الفلسطينية «المعادية» كجزء من العقاب الجماعي، وتضمن الخطة أن القرى والبلدات التي لا يخرج منها الفدائيون تعلّم باللون الأخضر وتعطى «امتيازات خدماتية» كبناء مشفى ببيت ساحور، وفي المقابل فإن البلدات التي يخرج منها منفذو العمليات الاستشهادية تعلّم بالأحمر وتشدد عليها القبضة الأمنية بما يشمل الاعتقالات، وسحب تصاريح العمل، وزيادة التفتيش. يدور الحديث، وفق الخطة، عن ٣٠ قرية وبلدة (١٥ «مسالمة» و١٥ «معادية» وفق تعبيره)، (روتنبرغ، ٢٠١٦، آب). وفي سياق متصّل، ظهر ليبرمان في فيديو دعائي مصوّر نشر على موقع «منسقّ الأعمال» في الأراضي المحتلة، تحدث فيه عن أنه يسعى إلى التواصل مع السكان مباشرة دون القيادة، وتوجّه برسائل سياسية إلى سكان الضفة وكذلك غزة، موضحاً أنه ما من نوايا عدائية تجاههم، ومحملاً المسؤولية عن الأوضاع المعيشية والحالة السياسية في الضفة وغزة لقيادة السلطة في رام الله وقيادة السلطة في غزة، (هيرل، ٢٠١٧، شباط).

للتلخيص :

لا يمكن الحديث عن تغيير جوهري في توجّه ليبرمان أو مواقفه الأساسية، إلا أن ثمة أموراً يمكن ملاحظتها خلال الأعوام الأخيرة، على رأسها تشديد ليبرمان على عدم حصر الصراع في كونه صراعاً «إسرائيلياً- فلسطينياً»، فمن جانبه ثمة صراع إقليمي مع قوى الشرّ «إيران، حزب الله، حماس، والتطرف الإسلامي»، وأن أي اتفاق سلام يجب أن يكون إقليمياً، كما أن السياسة المركزية لليبرمان هي التشديد على التبادل السكاني والحد الأقصى من الفصل بين الشعبين حتى داخل أراضي ٤٨ (إذاعة الجيش، ٢٠١٧).

يمكن ملاحظة إقبال ليبرمان منذ تسلمه منصبه الجديد، على الحديث المباشر مع الفلسطينيين وتوجيه الرسائل إليهم كما أوضحنا أكثر من ذي قبل، وتذكيره أنه لا ينوي الدخول في حرب جديدة، وتحميله المسؤولية المباشرة عن الأوضاع السياسية للجانب الفلسطيني وقيادة السلطة في رام الله، ورفضه المطلق لأي علاقة أو حوار مع حماس.

في المقابل، يعد بنيامين نتنياهو رئيس الحكومة الأطول من حيث عدد الفترات والحكومات التي تولى رئاستها، في تاريخ الحكومات الإسرائيلية، فقد استطاع في ٢٠١٥ تشكيل حكومته الرابعة (الحكومة الأولى عام ١٩٩٦، الثانية عام ٢٠٠٩ والثالثة عام ٢٠١٣). وهو كذلك من السياسيين اليمينيين الذين اشتهروا بقيادة الاحتجاجات المناهضة لمعاهدة أوسلو منذ توقيعها. في هذا الصدد يمكن الإشارة إلى الفيديو المصوّر الذي تحدّث فيه نتنياهو في أحد بيوت المستوطنين عام ٢٠٠١، ولخّص فيه موقفه الجوهري من أوسلو وكيفيّة تقويضه وكيف يمكن إنهاؤه فعلياً على الأرض، وفيه يقول: «سألوني قبل الانتخابات هل ستنفّذ اتفاق أوسلو، فأجبت: «سأنفذ بشرط الالتزام المتبادل وتقليص الانسحاب، قيل وكيف ستقلصه، قلت: سأعطي تفسيراً جديداً لأوسلو يُمكّنني من تجميد مسألة الانسحاب إلى (حدود) ٦٧ وإيقافه». ويكمل نتنياهو إنه وجد مخرجاً من اتفاق «أوسلو» من خلال الجملة القائلة:

> «إن إسرائيل تنسحب تدريجياً من الأراضي المحتلة في ثلاث مراحل، إلا إذا كانت هذه الأراضي تحوي مستوطنات أو مواقع عسكريّة». وفي هذه الجملة بالتحديد «مواقع عسكرية»

وجد نتنياهو المخرج، إذ يقول:

«لم يعرّف أحد ماذا يعني مواقع عسكرية، من جانبي مواقع عسكرية هي مواقع أمنية، والأغوار من جهتي موقع عسكري معرّف.

وقد أصررت أن أستلم مكتوباً موقعاً (لي ولعرفات) من السكرتير السياسي لكلينتون وفيه يوضّح أن «إسرائيل وفقط إسرائيل هي من تعرّف، ما هي وأين تقع المواقع العسكرية وحجمها»، وفقط بعد استلامه وقّعت على اتفاق الخليل، ومنذئذ جمّدت فعلياً اتفاق أوسلو»(سيجال، ٢٠١١).

يمكن النظر إلى هذا الفيديو كأساس لفهم سياسة بنيامين نتنياهو القائمة على المواقف اليمينية المتطرفة من جهة، والرافضة دوماً وأبداً حتى لإقامة دولة فلسطينية مستقلة ذات سيادة على حدود ١٩٦٧، وفكرة التوصّل إلى أي اتفاق أو معاهدة حتى تلك التي لا تلبي الحد الأدنى من الحقوق الفلسطينية، أو الخروج من جهة مقابلة بحملات دعائية مختلفة لصرف الأنظار عن جوهر المسألة، كاتهام الفلسطينيين بأنهم يريدون تطهير الضفة عرقياً، في إشارة إلى طلب تفكيك المستوطنات، أو اتهام قيادتهم بالعلاقة مع النازية في إشارة إلى الحاج أمين الحسيني، أو التلويح دوماً بالخطر الإيراني وغيرها من الأساليب (باروخ، ٢٠١٦، آب)و يمكن الإشارة إلى أن ثمّة تحوّلاً في سياسات نتنياهو في السنوات الأخيرة عموماً، وربما كان العام الأخير شاهداً آخر على هذا التحوّل، فقد عُرف عن نتنياهو سياسة «إدارة الصراع» وليس حلّه، وربما يوضح الفيديو الذي أسلفنا الحديث عنه ذلك فعلياً، إلا أنه يمكن ملاحظة التحوّل الأخطر إلى مرحلة «حسم الصراع» على الأرض في عدة مواقع، وعلى رأسها القدس والأغوار ومناطق "ج"، أي حسم مسألة تقسيم القدس نهائياً وضم المناطق التي تعدّ مكمناً استراتيجياً أمنياً لإسرائيل والمستوطنات (بندر، ٢٠١٢، كانون الثاني)، وذلك من خلال تكثيف المستوطنات في هذه المناطق وإقرار خطة هدم المنازل الفلسطينية فيها، حيث أعلنت الحكومة الإسرائيلية في آذار ٢٠١١ عن خطّة «قوننة الكتل الاستيطانية»، ومنذ ذلك الوقت سجّل ارتفاع بنسبة ٣٣٪ في البناء في كل الكتل والمناطق، وفي العام ٢٠١٥ نشرت «السلام الآن» تقريراً أظهر أن الحكومة أقرت بناء ٢٥ مستوطنة جديدة ضمن هذه الخطة، ٧٠٪ منها تقع شرقيّ «جدار العزل» (السلام الآن، ٢٠١٥).

يدعي البعض أن نتنياهو يتصرّف بدبلوماسية معينة حين يكون الحديث موجّهاً للمجتمع الدولي، ففي مقابلات مختلفة مع الصحف الغربية يصرّح بأنه مؤيد لفكرة الدولتين، ففي تصريح لقناة «سي.بي.أس» صرّح بأنه ما زال مؤيداً لفكرة الدولتين على أساس اتفاق نهائي، وأنه مستعد للشروع في مفاوضات في أي وقت، (موقع «والّا»، ٢٠١٦، كانون الأول)، إلا أنه عاد وكرر وأوضح في جلسة لحزب «الليكود» رداً على انتقاد الوزير أوفير أكونيس له (الذي أكد أنه يرفض فكرة الدولة الفلسطينية بخلاف نتنياهو)، قائلاً: «أكونيس لا يفهمني، وليس أكيداً أنه لا يوافقني الرأي لو كان قد استمع جيداً إليّ، ما أطرحه على الفلسطينيين هو دولة-منقوصة، وهو ما يرفضه الفلسطينيون» (روتمان، ٢٠١٧، كانون الثاني).

يحلّل كلاين (٢٠١٧) هذا التوجه ويربطه بإمكانية موافقة الرئيس الأميركي ترامب عليه، فحتى عند مباحثات كيري-عباس-نتنياهو، أكّد نتنياهو أن إسرائيل ستحافظ على السيطرة على الأغوار في كل الأحوال، أي في الحالة الأمثل ستكون دولة فلسطينية «معاقة»، والحالة الأخطر ستكون «دولة -ناقص». يتزامن ذلك مع إعلان تكثيف الاستيطان وقانون «تسوية المستوطنات» وهو يعني ضم ما يقارب ٦٠٪ من الضفة الغربية، وما يميّز ضم نتنياهو عن مشروع ضم نفتالي بينت، أن بينت يصر على المضي في الضم القانوني، بينما يفضل نتنياهو «الضمّ الناعم الهادئ»، أي الضم على الأرض دون إحداث ضجة. ليكن هذا الضم «طبيعياً» وأمراً واقعاً وأساس أي مفاوضات لاحقة، وهو ما يعني إطلاق الطلقة الأخيرة على أوسلو، الميت أساساً. وهو ما يعوّل عليه نتنياهو في فترة ترامب (كلاين، ٢٠١٧، شباط).

تحميل الفلسطينيين المسؤولية: يسعى نتنياهو بصورة مستمرة ضمن ماكنة دعائية لتحميل الشعب الفلسطيني مسؤولية الاحتلال في الضفة الغربيّة والأوضاع السياسية عموماً (سيجال، ٢٠١٦، نيسان). فيحوّل طلب تفكيك المستوطنات إلى اتهام الفلسطينيين بالتطهير العرقي لليهود، واستغلال الأحداث الإقليمية الدامية في العالم العربي لحرف القضية الفلسطينية عن أساسها، وإعطاء الانطباع بأن إسرائيل البلد الأكثر أمناً في المنطقة (سومبروغ، ٢٠١٦، تشرين الثاني)، وأن أساس الصراع هو أن الفلسطينيين يريدون محو

دولة إسرائيل وتدميرها (فاردي ومولوكود، ٢٠١٧) برفضهم الاعتراف بها كدولة يهودية (فلوك، ٢٠١٦)، والتشديد على أنه متفائل بالعلاقة مع بعض الدول في العالم العربي، مؤكداً أنهم من سيأتون بالفلسطينيين، أي أنهم سيكونون الجسر مع الفلسطينيين وليس العكس كما ردد الكثيرون سابقاً (المصدر السابق).

وللتلخيص، يمكن الملاحظة بالنظر إلى تصريحات نتنياهو أنها تتسم بمستويين أساسيين: مستوى المواقف المتشددة الرافضة لفكرة إعطاء أبسط الحقوق للفلسطينيين وتقويض هذه الإمكانية على الأرض، وفرضها كأمر واقع، ومستوى العمل الدعائي المعادي للفلسطينيين من خلال تحميلهم المسؤولية عن الصراع، إعادة صياغة الأمور من جديد بحيث يظهر أنهم مصدر التعنت، ومن ذلك تحويل مطلب تفكيك المستوطنات إلى اعتباره تطهيراً عرقياً وغيرها من المحاولات كما أسلفنا الذكر.

ثمة تحوّل في مواقف نتنياهو والسياسة الإسرائيلية عموماً في السنوات القليلة الماضية، وهو الاتجاه نحو حسم العديد من محاور الصراع: على رأسها مناطق «ج» والأغوار والقدس، لفرض أمر واقع يسمح بضمها مستقبلاً للتبادل.

وعلى مستوى الجمهور الاسرائيلي تشير معظم الأبحاث والدراسات الإسرائيليّة، خاصة تلك المختصة في «أبحاث الأمن القومي» إلى أن مسألة تحليل مواقف المجتمع الإسرائيلي، ليست مهمة سهلة كما يظهر. كما تشير الأبحاث السياسية المتعددة إلى أنه لا يمكن النظر إليها (أي المواقف) كصورة واحدة جامدة. ولا يمكن تحليل ذلك دون النظر بعمق وإجراء دراسات واستطلاعات متعاقبة وطويلة لا تكتفي بطرح الأسئلة العامة المجرّدة حول المواقف، وإنما تقوم بتفكيك هذا التجريد إلى تفصيلات عملية.

وربما كان من نافل القول الإشارة إلى أن ثمة إجماعاً لدى المحللين أو الدراسات الأكاديمية أن المجتمع الإسرائيلي يحافظ منذ سنوات على مواقف أكثر يمينيةً تجاه القضية الفلسطينية، وأقل انفتاحاً لتقديم التنازلات في أي حلّ سياسيّ، والبعض الآخر يشير إلى تأثير العامل الديني والديني القومي الآخذ في الازدياد على هذه المواقف وحتى السلوك الانتخابي والتغيير في ميزان القوى السياسية لصالح اليمين واليمين المتطرف.

من المهم الإشارة إلى أنه من قراءة الكتابات حول الموضوع، نستطيع أن نكتشف الفارق القائم بتناول ذلك بين الصحافة والإعلام على سبيل المثال وبين أبحاث مراكز «أبحاث الأمن القومي»، أو «مؤشر السلام»، و«مؤشر العلاقات اليهودية-العربيّة»... فهي مؤشرات تجريها مراكز أبحاث منذ أكثر من عقد وأكثر لتتبع المواقف السياسية المختلفة، والتي تعطي صورةً مختلفة نوعاً ما عمّا يظهر في الإعلام لدى من تسميهم «الأغلبية الصامتة» (سموحة، ٢٠١٥، بن مائير وباجنو-مولدوفسكي، ٢٠١٣).

سنتطرق في هذه الورقة إلى مواقف الجمهور الإسرائيلي من القضية الفلسطينية وأهم تشعباتها في السنوات الأخيرة، مع التشديد على العام الأخير، وكذلك بعض مواقفه تجاه الوضع الداخلي الخاص بالفلسطينيين في الداخل.

الموقف من القضيّة الفلسطينيّة:

يمكننا أن نرى ونستنتج من العديد من الأبحاث أن ثمة اختلافاً بين مواقف الجمهور الإسرائيلي في العموم وبين مواقفه من مواقف عينية ومحددة، والقضية الفلسطينية خير مثال. ثمة باحثون يعتقدون بوجود أغلبية صامتة في صفوف المجتمع الإسرائيلي، وهذه الأغلبيّة تظهر مواقف غير ما ينعكس في الإعلام أو يصوّر فيه أو ما ينعكس في الخارطة الحزبيّة السياسية (سموحة، ٢٠١٥، بن مائير وباجنو-مولدوفسكي، ٢٠١٣). إلا أن تحليلاً عميقاً لآراء الجمهور الإسرائيلي ومواقفه تظهر مدى يمينية الجمهور، وأن هذه المواقف لم تتغير منذ سنوات، وأنها مواقف بطبيعتها وجوهرها يمينية فيما يتعلق بمسألة حل القضيّة الفلسطينية، خاصة إذا تم تشريح هذه المقولة العامة وتفكيكها، فحتى لو صحت في جانب معين مقولة سموحة وبن مائير حول الموقف العام المجرّد مثلاً من رأي الشارع الإسرائيلي في ضرورة حل القضية الفلسطينية وأن الغالبية (وإن لم تكن كبيرة) مؤيدة لضرورة حل القضية والوصول إلى اتفاق سلام، وحتى إقامة مبدأ الدولتين لشعبين، فإنه عند تفكيك هذه المقولة المجرّدة، نرى عمق الفجوة، إذ تنخفض هذه النسبة بدرجات كبيرة مثلاً عند الحديث عن تفكيك المستوطنات كجزء من الحل، أو غيرها من تفاصيل الحل، إن صحّ التعبير. وهو ما سنوضحه في المعطيات لاحقاً.

يظهر «مؤشر السلام» للعام ٢٠١٧ أن ٦,٦١٪ من اليهود في إسرائيل يؤيدون مفاوضات سلام (٩,٢٣٪ يؤيدون جداً، ٧,٣٧٪ يؤيدون نوعاً ما)، ٥,٣٢٪ يعارضون مفاوضات سلام، (٢,١٥٪ يعارضون بشدة، و٣,١٧٪ يعارضون نوعاً ما). فيما يتعلق بتفاؤلهم بحدوث حلّ للقضية نتيجة المفاوضات، أشار ٢٤٪ من المستطلعين إلى أنهم يؤمنون بأن الأمر سيؤدي إلى حل سياسي في الفترة القادمة (٤,٦٪ يؤمنون بشدة، و٦,١٧٪ يؤمنون نوعاً ما)، بيد أن ٦٧٪ من المستطلَعين أشاروا إلى أنهم لا يؤمنون بأن المفاوضات ستؤدي إلى اتفاق سلام، (٨,٣٩٪ لا يؤمنون مطلقاً، ٢,٣٣٪ لا يؤمنون بدرجة أقل) (ياعار وهارمان، ٢٠١٧).

أما حول توسيع البناء في الاستيطان: تزامناً مع استلام ترامب مقاليد الحكم في الولايات المتحدة الأميركية، فقد رأى ٣,٤٥٪ أن على إسرائيل استغلال ذلك لتوسيع البناء في المستوطنات، بيد أن ٥٠٪ رأوا عكس ذلك، (المصدر السابق). وهو انقسام واضح، إلا أن النتيجة تعني أن ما يقارب نصف المجتمع الإسرائيلي اليهودي يرفض وقف البناء في المستوطنات!

يرى ١,٣٧٪ من المجتمع اليهودي الإسرائيلي أن على إسرائيل ضم أقسام كبيرة من الضفة الغربية إلى حدودها، و٥,٢٤٪ منهم يرون أن على إسرائيل إعطاء مواطنة للسكان الذين يقبعون في هذه الأراضي حال الضمّ، ٨,٢٩٪ يفضّلون منحهم مكانة المقيمين لا المواطنين، فيما قال ٥,٣١٪إن على إسرائيل عدم إعطائهم أي مكانة أكثر مما هم عليه اليوم. (المصدر السابق).

أظهر بحث للمعهد الإسرائيلي لأبحاث «الأمن القومي»، لعام ٢٠١٤، على سبيل المثال أن ٢٣٪ يؤيدون جداً مبدأ حل «الدولتين لشعبين» و٤٠٪ يؤيدونه نوعاً ما، وقد تبدو للوهلة الأولى النتيجة إيجابية لأصحاب هذا الموقف، إلا أن التعمّق في مواقف المستطلعين أنفسهم حال فصّلت هذه المقولة المجردة كفيل بلجم هذا التفاؤل. فالبحث نفسه يظهر أن ١٢٪ فقط على استعداد لتفكيك جميع الكتل الاستيطانيّة فيما يؤيد ٥٤٪ تفكيك القرى الاستيطانية الصغيرة والمعزولة فقط. وبخصوص اتفاق السلام فإن ما يقارب نصف المجتمع الإسرائيلي (٥١٪) يؤيد اتفاق سلام مع الفلسطينيين قائماً على مبدأ دولتين لشعبين، على أن يشمل الاتفاق

الاعتراف بإسرائيل كدولة يهودية، وإقامة دولة فلسطينية على ٩٥٪ من الضفة الغربية وقطاع غزة، والمحافظة على الكتل الاستيطانيّة، والأحياء اليهودية في شرقي القدس والحي اليهودي، ووجوداً عسكرياً على طول الحدود مع الأردن، والتزام الفلسطينيين وإعلانهم نهاية الصراع، وعودة اللاجئين فقط للدولة الفلسطينية (بن مائير، ٢٠١٤).

أما حول مدى تفاؤل الإسرائيليين بالتوصل إلى اتفاق سلام، فإن ما يقارب ثلثي الجمهور الإسرائيلي (٦٧٪) لا يؤمن بأنه بالإمكان التوصل إلى اتفاق سلام مع الفلسطينيين، في المقابل فإن ٤٩٪ يعتقدون أن الفلسطينيين يريدون السلام (المصدر السابق).

تشير معظم الاستطلاعات إلى التفاف الشارع الإسرائيلي وثقته بالمؤسسة العسكريّة وجيش الاحتلال، ٩٠٪ من اليهود يثقون بالجيش الإسرائيلي، (هارمان، هيلر، كوهين، بوبليل وعمر، ٢٠١٦). فقد أيد على سبيل المثال ٤, ٨٥ ٪ (سموحة، ٢٠١٥) العدوان الأخير على غزة. كما أن ما يقارب ٧٠٪ يؤيدون إعطاء عفو عام للجندي اليئور أزريه الذي قتل الشهيد عبد الفتاح الشريف بدم بارد (شوفل، تسيزنا، ألون وتوخبيلد، ٢٠١٧، كانون الثاني). وفي بحث آخر للمعهد الإسرائيلي لأبحاث «الأمن القومي» رأى ٧١٪ من المستطلعين في العام ٢٠١٤ أن إسرائيل انتصرت في الحرب، إلا أن النسبة انخفضت إلى ٥١٪ في آب ٢٠١٤ و٤٦٪ في شباط ٢٠١٥ (المعهد الإسرائيلي لأبحاث «الأمن القومي»، ٢٠١٥). وفي الإجابة عن سؤال حول درجة الموافقة على اتفاق سلام نهائي وقيام دولة فلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة (دون تفاصيل الاتفاق) قال ٥٩٪ إنهم يوافقون بشدة أو يظنون أنهم يوافقون (٢٦٪، و٣٣٪ بالتلاؤم) عام ٢٠١٢، وقد انخفضت هذه النسبة إلى ٥٠٪ عام ٢٠١٣ (١٦٪ و٣٤٪ بالتلاؤم)، لتنخفض أكثر وتصل إلى ٤٧٪ عام ٢٠١٥ (١٥٪ و٣٢٪ بالتلاؤم) (بن مائير وعيناب، ٢٠١٥). أما بخصوص الحل النهائي، فما زالت غالبية الجمهور- تقريباً (٤٩٪) - تظن أن «دولتين لشعبين» هو الحل النهائي، بيد أن ٩٪ يفضلون إبقاء الوضع على ما هو عليه و٢٧٪ المحافظة على الوضع القائم (المصدر السابق).

من المهم الإشارة هنا إلى أن السؤال لم يتطرق إلى تفاصيل الحل أو الحدود. وفي سؤال الباحثين عن «التهديد المركزي» الذي يعتقد الجمهور بخطورته، أفاد ٣٢٪ بأن حزب الله

وحماس هما مصدر التهديد المركزي، بينما رأى ٢١٪ أن «التهديد الذري الإيراني» هو التهديد المركزي، بينما أشار ١٩٪ إلى أنه يتمثل بالصراع الفلسطيني الإسرائيلي، و١٨٪ رأوا أنه يتمثل بالعزلة الدولية ونزع الشرعية عن إسرائيل و١٠٪ يرون أن الدولة الإسلامية والقاعدة هما التهديد المركزي (المصدر السابق).

يشير بن مائير وباجنو-مولدوفسكي (٢٠١٣)، في دراستهما التي اشتملت على استطلاعات للرأي، إلى أن كتلة المركز (وفق تقييمهما وتعريفهما) وما يسمونه «الأغلبية الصامتة» ما زالت هي الأقوى في الجمهور الإسرائيلي وتتراوح بين ٤٥٪-٥٠٪، وهذا صحيح في السنوات العشر الأخيرة، وأن الآراء اليمينية أوسع من اليسارية بين الجمهور بين ٣٥٪-٤١٪ (الجمهور اليميني وفق دراستهما).

تشير الدراسة إلى أن ٥٩٪ من المستطلعين عام ٢٠١٣ يؤيدون إقامة دولة فلسطينية مقابل ٥٣٪ عام ٢٠٠٩ و٥٥٪ عام ٢٠٠٧. لكن مع تفصيل الحل الدائم لإقامة الدولة الفلسطينية، فإن النسبة تنخفض، مثلاً في سؤال يفصل الحل على أنه يشمل إقامة الدولة الفلسطينية على ٩٣٪ من أراضي الضفة، دون عودة اللاجئين ومع المحافظة على وجود عسكري على الخط الفاصل مع الأردن والأحياء اليهودية في شرقيّ القدس، تنخفض نسبة التأييد إلى ٤٦٪ (المصدر السابق).[٢٩]

تظهر الدراسة أن معظم الجمهور الإسرائيلي يحمّل الطرف الفلسطيني مسؤولية تجميد المفاوضات ووقف «العملية السلميّة» أكثر من تحميله المسؤولية للجانب الإسرائيلي، ويرى ٣٦٪ من الجمهور الإسرائيلي أن التعنت الفلسطيني هو السبب في تجميد مباحثات السلام، في المقابل يرى ١١٪ أن عدم المرونة من الجانب الإسرائيلي هو السبب، فيما أجاب ٤٦٪ بأن الفجوات بين الطرفين كبيرة، (المصدر السابق).

وتظهر الدراسة مدى «تشاؤم الجمهور» من إمكانية تغيير مواقف أو توجهات «حماس»، إذ يرى ٤٠٪ من المستطلعين أن ما من أمل أن تحذو حماس حذو منظمة التحرير وتعترف بحق إسرائيل في الوجود، فيما رأى ٤٥٪ أن الأمل ضئيل جداً، بيد أن ٤٪ فقط رأوا أن الأمل جيد جداً، و١١٪ أن ثمّة أملاً جيداً. وجاءت النسب قريبة جداً لاستطلاع مماثل لهما

في العام ٢٠٠٩. أما بخصوص المفاوضات مع حماس فرأى ٢٠٪ من المستطلعين إمكانية إجراء مفاوضات مع حماس، و٦٧٪ يرفضون ذلك، (المصدر السابق).

فيما يتعلق بالقيم السياسية، فإن غالبية الجمهور الإسرائيلي ما زالت تعتقد أن وجود أغلبية يهودية هو القيمة التي يجب أن تطغى على أي قيمة أخرى، (أرض إسرائيل الكاملة، ديمقراطية وحالة سلام)، ٤٧٪ يرون أنه المعيار الأهم بين المعايير التي يجب المحافظة عليها، بينما يرى ٨٪ أن إسرائيل الكاملة هي المعيار الأهم. (المصدر السابق)، وهو ما يمكن أن نستنتجه أيضاً من بحث سموحة الأخير حول مؤشر العلاقات اليهودية -العربية، إذ ما زالت الغالبية في الشارع الإسرائيلي تنظر إلى يهودية الدولة كقيمة أهم وأعلى من ديمقراطيتها (سموحة، ٢٠١٥)، ويعتقد ٧٢٪ أن قرارات مصيرية يجب أن تتخّذ فقط على أساس «أغلبية يهودية»، (هارمان، هيلر، كوهين، بوبليل وعمر، ٢٠١٦).

ما زال التأييد المنخفض لتفكيك المستوطنات قائماً على مدار السنوات الأخيرة، إذ يظهر من دراسة بن مائير وباجنو-مولدفسكي (٢٠١٣) أن ١٤٪ فقط يؤيدون تفكيك المستوطنات جميعها، وهذه النسبة مماثلة للمستطلعين عام ٢٠٠٧، إلا أن ٤٩٪ (ارتفاع من ٤٣٪ عام ٢٠٠٩) يعتقدون بإمكانية تفكيك المستوطنات الصغيرة والمعزولة، ووافق ٦٣٪ على تفكيك بعض المستوطنات في مقابل اتفاق دائم، بينما لم يؤيد ٣٧٪ أي تفكيك لأي نوع من المستوطنات. (المصدر السابق).

تلخيص:

تظهر الدراسات والاستطلاعات الأخيرة أن ثمة استقراراً في آراء الجمهور الإسرائيلي ومواقفه من القضايا السياسية و «الأمنية» الإسرائيلية، خلال السنوات العشر الأخيرة، وهي مواقف بحاجة إلى تحليل وتعمّق لفهمها جيداً. إذ على مستوى التصريح المجرد العام نرى أن ثمة نسبةً ليست ضئيلة معنية بحل الصراع وتوافق على إقامة دولة فلسطينية على سبيل المثال، إلا أنه في حال تفصيل مقترح الحل وتفكيكه إلى أمور عينية، نرى التمترس اليميني لدى الجمهور، في مسألة المستوطنات، والإصرار على الاعتراف بيهودية إسرائيل وضرورة المحافظة على هذه الطابع، وقضية اللاجئين وغيرها.

يظهر سموحة (٢٠١٥) أن ثمة اختلافاً داخل الشارع الإسرائيلي، في بحثه بين جمهور اليمين واليسار كما يعرفه هو، إذ يؤكد أن ثمة شرخاً كبيراً في الآراء السياسية بالعموم بين الجمهورين، وكذلك يتطرق (هارمان، هيلر، كوهين، بوبليل وعمر، ٢٠١٦)، إلى اختلاف الآراء بين جمهور «الحريديم» (المتدينين) والجمهور العلماني، إذ يميل الجمهور المتدين إلى الآراء الأكثر يمينيّةً.

إنهاء حلّ الدولتيّن فعلياً على الأرض

المستوطنات والأراضي:

يوجد حتى اليوم أكثر من ١٣٠ مستوطنة، ومنذ التسعينيات بنيت أكثر من ١٠٠ مستوطنة «غير قانونية» وفقاً لقانون الترخيص الإسرائيلي، حيث قامت الحكومات المتعاقبة بتبييض ثلث هذه المستوطنات، وسنّت الكنيست قانون التسوية الذي يتيح استخدام الأراضي الخاصة الفلسطينية لبناء المستوطنات. علماً أن معظم الأراضي في الضفة تعد «أراضيَ عامة» و٣٠٪ فقط أراض تم تسجيلها في «الطابو» («يش دين»، ٢٠١٧).

مصادرة الأراضي في الضفة الغربيّة:

يشكل الهوس بالاستحواذ على الأرض واحداً من أكبر الهواجس والأهداف المركزيّة للاستعمار الاستيطاني، ولا يمكن لأي نظام كولونيالي أن يستمر دون ذلك، فالأرض هي محور التحكّم الرئيس والضامن لحياته، بحسب الباحث وولف (Wolfe, 2006).

بالتالي، لم يكن الحكم العسكري الإسرائيلي بعيداً عن النمط الاستعماري، حيث يستثمر المصادرة في سبيل بناء المستوطنات وتوسيع حدودها بصورة مستمرة، لزيادة أعداد المستوطنين في أراضي الضفة الغربية الذي بات يقارب ٧٠٠ ألف مستوطن (يشمل القدس)، على الرغم من أن التقرير الأخير والمعطيات التي نشرتها حركة «السلام الآن» تشير إلى وجود ما يقارب ٤٠٠ ألف مستوطن في مناطق الضفة الغربيّة، يقطنون في ١٣١ مستوطنة و٩٧ بؤرة استيطانيّة «غير قانونية إسرائيلياً» (السلام الآن، ٢٠١٧). وبالتالي قتل أي إمكانية لحلّ الدولتين، إذ إنه لطالما تشدّقت القيادات السياسية

الإسرائيلية الصهيونية (على مختلف مشاربها) بضرورة الحفاظ على أكبر عدد ممكن من الكتل الاستيطانيّة، بصور ومعادلات وتسويغات مختلفة، آخرها تصريحات آفي جباي حول عدم نيّته القبول بتفكيك المستوطنات ضمن اتفاق سياسي قادم (لافنسون، ليس وخوري، ٢٠١٧، تشرين الأول).

لا ترمي مصادرة الأراضي إلى سرقة الأرض من أجل التوسّع على حساب الفلسطيني فحسب، وإنما خلق واقع من التفكك والتشظّي بين القرى والمدن الفلسطينية، الأمر الذي يصعّب التواصل بينها، ويصعّب على الفلسطيني الوصول إلى أرضه، وبالتالي مصادرة مقومات الحياة لديه، (مفتاح، ٢٠٠٥).

تشكّل منظومة الأوامر والإبلاغات العسكرية، الذراع القانونية المركزية التي يستخدمها الحكم العسكري في الضفة من أجل الاستيلاء على الأراضي الفلسطينّية، إذ يضع الحكم العسكري يده على الأراضي باستخدام الطرق والذرائع المتعددة لذلك: بناء جدار الفصل العنصري، شق الطرق الالتفافية، توسيع المستوطنات، إقامة مواقع عسكرية وغيرها. وفي أحيان كثيرة لا تسلّم السلطات الإسرائيلية الأوامر العسكرية لأصحاب الأراضي، وإنما القرار أو أرقام هذه الأوامر دون نسخة عنها، وفي كثير من الأحيان تتم مصادرة الأرض حتى دون معرفة أصحابها بذلك.

أمثلة عينية للمصادرة من خلال الأوامر

يشير تقرير لمجموعة الرقابة الفلسطينية إلى أنه في العام ٢٠٠٥، على سبيل المثال، أصدر الحكم العسكري ما يقارب ١٥٠ أمراً عسكرياً لمصادرة أراض فلسطينية في الضفة الغربية (يشمل القدس)، فقد صادرت السلطات الإسرائيلية حتى آب ٢٠٠٥ (أي في فترة ٨ شهور) ما يزيد على ١٣٣٥٠ دونماً من أراضي الفلسطينيين، (المصدر السابق). علما أن أي مصادرة أو استيلاء على الأراضي الفلسطينية يعد خرقاً واضحاً للقانون الدولي والإنساني، فبموجبه المحتل مطالب بحماية ممتلكات الفلسطينيين.

يشير تقرير مجموعة الرقابة للعام ٢٠٠٥، آنف الذكر، إلى أن الحكم العسكري أصدر ما يقارب خمسة عشر أمراً عسكرياً لمصادرة أراض من محافظة رام الله، وذلك بغية مصادرة ١٧٧٠

دونماً من أراضي الفلسطينيين. من بينها الأمر الصادر تحت اسم #(ت/ ٧٠/ ٠٥) الذي تم بموجبه مصادرة أراض فلسطينية لغرض إقامة «منطقة أمنية» حول مستوطنة «نحليئل»، إضافة لأوامر إضافية تصادر الأرض «لأغراض عسكرية» وفق تعبيره (المصدر السابق).

صادرت السلطات الإسرائيلية أكثر من خمسمئة دونم من شماليّ الضفة، بموجب ٤ أوامر عسكريّة وذلك بغية بناء ٤ مستوطنات. كذلك أصدرت سلطات الاحتلال ٤ أوامر عسكرية أخرى لمصادرة أراض تقع ضمن محافظة طولكرم، تبلغ مساحتها مئات الدونمات، وذلك لغرض إقامة «منطقة أمنية خاصة» وفق ما جاء في الأمر العسكري، حول مستوطنتي: «أفني حيفتس» و«عيناف»، فضلاً عن أوامر أخرى بمصادرة أراض في منطقة محاذية بحجة الإعلان «عن منطقة عسكرية مغلقة» بمحيط الجدار الفاصل، حيث يحظر البناء في هذه المنطقة. تضاف هذه الأوامر إلى ما يقارب ٥ أوامر إضافية بمصادرة أراض من منطقة نابلس، وفق الأمر #(ت/ ٩٧/ ٠٥)، وذلك «لأغراض عسكرية» وفق ما جاء في الأمر، وذلك لبناء مواقع عسكرية محيطة بمستوطنة «حومش»، حيث تقدر مساحة الأرض المصادرة بنحو ٥٠٠ دونم بالقرب من مستوطنة «حومش» و١٥٠٠ دونم بالقرب من مستوطنة « شافي شمرون».

أصدرت سلطات الاحتلال، ٧ أوامر عسكرية بنية مصادرة أراض من محافظة سلفيت بواقع أكثر من ٧٠٠ دونم، وجاء في أحد هذه الأوامر تحت عنوان #(ت/ ١٠٧/ ٠٥)، مصادرة الأرض بهدف شق طريق يربط بين مستوطنة «عيتس أفرايم» والجدار العازل، كذلك الأمر #(ت/ ١٠٥/ ٠٥)، الذي يشير إلى مصادرة أراض بهدف إقامة حاجز عسكري، وشق طريق لمستوطنة «أرئيل»، أما الأمران #(ت/ ٣٣/ ٠٥) و #(ت/ ٩٥/ ٠٥)، فيصادران أراضي لبناء الجدار العازل وبناء حاجز.

صدرت في العام نفسه ٩ أوامر عسكرية في محافظة بيت لحم ، صودر بموجبها ١٦٠٦ دونمات غالبيتها الساحقة بهدف بناء الجدار العازل العنصري. وفي الخليل أصدرت سلطات الاحتلال ما يقارب ١٦ أمراً عسكرياً، لمصادرة ما يقارب ٣٧٣٠ دونماً من أراضي المواطنين، بموجب ٣ منها صادرت قوات الاحتلال ما يقارب ٢٢٦ دونماً بهدف إقامة «منطقة أمنية خاصة» حول ٣ مستوطنات: «بني حفير»، «ادوراه» و «تيليم». أما الأمران

#(ت/ ١٣١/ ٠٥) و #(ت/ ١٣٣/ ٠٥)، فبموجبهما صادرت ٥٧٨ دونماً من أراضي المواطنين، بغية إقامة «جدار أمني»، حيث إن المنطقة تقع بمحاذاة جدار الفصل العنصري.[٣٠]

(٢, ٢, ٢, ٥) تنفيذ للضم الزاحف ضم منطقة غور الأردن كنموذج،

خلفية:

هو المنطقة الخصبة المجاورة لنهر الأردن والممتدة من بحيرة طبرية في الشمال إلى البحر الميت في الجنوب، مساحة الغور تقدر بنحو ١٦٠٠ كم٢ وهو يشكل ٢٨.٥٪ من مساحة الضفة الغربية المحتلة .(NAD, 2013)

تكبد غور الأردن الخسارة السكانية الأكبر في الضفة الغربية في العام ١٩٦٧، حين احتلت إسرائيل غور الأردن كجزء من احتلالها الأراضي الفلسطينية في الضفة الغربية والقدس وغزة. وعلى الرغم من أن غور الأردن لم يشكل حيزاً مركزياً للقتال أثناء الحرب، فإن إسرائيل شنت حملة تهجير قسري للفلسطينيين فيه، فهجرت ٨٨٪ من مجمل سكانه وحولتهم إلى لاجئين، ودمرت العديد من القرى والتجمعات السكانية بالكامل، بالإضافة إلى تهجيرها اللاجئين كافة (مهجري العام ١٩٤٨) الذين عاشوا في مخيمات اللجوء الثلاث المحيطة بمدينة أريحا. بعد تهجير السكان، قامت إسرائيل باتخاذ تدابير لمنعهم من العودة إلى أراضيهم .(Melon, 2012)

في العام ٢٠٠٩، كان عدد سكان غور الأردن ٤٥١ ,٦٤ فلسطينياً، يشكلون ٢.٦٪ من الفلسطينيين في الضفة الغربية. يعيش هؤلاء في ٢٩ تجمعاً سكانياً تتركز في ثلاث مناطق أساسية (بالإضافة إلى عشرات التجمعات البدوية الصغيرة): أريحا (٢١٧ ,٥١)، وادي الفارعة وسط غور الأردن (٤٥٢ ,٨)، وشمال غور الأردن .(Betselem, 2011)

بنت إسرائيل منذ احتلالها منطقة الغور في العام ١٩٦٧، ٣٧ مستوطنة (بما في ذلك سبع بؤر استيطانية سكنية، وبؤر استيطانية عسكرية وغيرها) يعيش فيها نحو ٠٠٠ ,١٠ مستوطن إسرائيلي. تمارس إسرائيل سياسات التهجير القسري للسكان حتى يومنا هذا، فعلاوة على احتلالها المنطقة وتهجير سكانها وبناء المستوطنات عليها، لا تزال إسرائيل تعمل على تقليص عدد السكان الفلسطينيين فيها، ومن نحو ٠٠٠ ,٢٥٠ فلسطيني كانوا يقيمون فيها

قبل العام ١٩٦٧، انخفض العدد إلى نحو ٧٠,٠٠٠ في العام ٢٠١٣، ولا يستطيع هؤلاء حتى الوصول إلى نحو ٧٧.٥٪ من مساحة غور الأردن، (المصدر السابق)، ويعيشون في ظل ظروف قاسية وانتهاكات مستمرة لحقوقهم بهدف تقليص عددهم في المنطقة وزيادة السيطرة على أراضيهم .(NAD, 2013)

يصنف نحو ٩٠٪ من غور الأردن بحسب اتفاق أوسلو كمنطقة «ج»، مما يعطي إسرائيل سيطرة مدنية وعسكرية عليه، وتتحكم إسرائيل بتسجيل الأراضي واستخدامها والتخطيط والبناء، على الرغم من أن هذه الصلاحيات كان من المفروض أن تنتقل للسلطة الفلسطينية بشكل تدريجي بحسب اتفاق العام ١٩٩٥ لكن إسرائيل لم تنفذ التزاماتها بحسب الاتفاقية (Melon, 2012).

أدت هذه السيطرة الإسرائيلية للاستيلاء على الأرض والموارد الطبيعية وفرض تقييدات على حركة السكان والحد من أي احتمال لتطور النشاط الاقتصادي.

يشير البنك الدولي إلى أن هذه السيطرة أصبحت تشكل قيداً شديداً على نشاط الاقتصاد الفلسطيني. وهذا يعود إلى كون منطقة الأغوار تشكل المنطقة التي تحمل أكبر إمكانيات للتطور الاقتصادي فلسطينياً، (Al-Haq, 2011). فهي تحوي أكبر احتياطي للأراضي في الضفة الغربية، وتعتبر من أكثر المناطق خصوبة في الأرض المحتلة عام ١٩٦٧ لاحتوائها نحو ثلث احتياطي المياه الجوفية في الضفة الغربية. [٣١]

توفر موارد المياه الوافرة واحتياطي الأراضي الكبير بالإضافة لمناخ المنطقة للفلسطينيين إمكانيات زراعة واسعة خصوصاً للفواكه والخضار. هذه الإمكانيات غير مستغلة بسبب القيود الإسرائيلية على النشاط الزراعي الفلسطيني وحصرها بمساحة لا تتجاوز ٤.٧٪ من مجمل مساحة غور الأردن، فبينما تقيد إسرائيل الفلسطينيين بمساحة لا تتجاوز ٥,٣٠٠ متر مربع، تشجع سيطرة الشركات الإسرائيلية على مساحات شاسعة من الأرض لأغراض تجارية. بالإضافة إلى ذلك تضررت قدرة التجمعات السكنية البدوية التي تشكل ٤٠٪ من مجمل سكان غور الأردن على رعاية أغنامها بسبب تقييدها بالمستوطنات الإسرائيلية المحيطة والمناطق التي يحظر الوصول إليها (NAD, 2013). بالإضافة إلى ذلك، تؤدي السيطرة

الإسرائيلية على الأرض إلى السيطرة على مواقع سياحية وثقافية أثرية وعلى السيطرة على النقطة الحدودية الدولية الوحيدة للضفة الغربية (Al-Haq, 2011).

خطط الضم:

بعد الاحتلال الإسرائيلي في العام ١٩٦٧ مباشرةً، قام نائب رئيس الوزراء في حينه، التابع لحزب العمل، يجال آلون بتطوير خطة لضم غور الأردن. الفكرة الموجهة للخطة مبنية على أن السيادة الإسرائيلية على أكبر مساحة تؤدي إلى خدمة الأمن الإسرائيلي، إلى جانب ضرورة السعي للتخلص قدر الإمكان من السكان الفلسطينيين لتجنب أي تغيير ديمغرافي في الدولة اليهودية، حيث اقترح آلون إعطاء العرب سيطرة على المناطق المأهولة بالسكان الفلسطينيين وبذلك إنهاء الصراع العربي الإسرائيلي. بحسب الخطة اقترح آلون أن تضم إسرائيل غالبية غور الأردن، وهي تشمل نحو ١٥ – ٢٠ كيلومتر على طول الضفة الغربية لنهر الأردن معدة لتكون منطقة عازلة أمام هجمات عسكرية من الشرق، بالإضافة لسفوح جبال الخليل، شرقي القدس، وتكتل «جوش عتسيون». وفي المقابل تقترح الخطة تسليم الملك حسين المناطق المأهولة بالسكان في الضفة الغربية، بالإضافة لممر يشمل أريحا ويربط الضفة الغربية بالأردن، (Pedatzur, 2007, July). تم عرض الخطة على الحكومة الإسرائيلية بنسختين في العامين ١٩٦٧ و١٩٦٨، وعلى الرغم من أنه لم يتم إقرارها فإن أعضاء في الحكومة اتفقوا على أن خطة آلون ستكون أساساً لسياساتهم.[٣٢] منذ عرض الخطة على الحكومة الإسرائيلية في العام ١٩٦٧، شكلت الخطة ومفرداتها أساساً لسياسات الاستيطان الإسرائيلية. «المستوطنات تعكس المفهوم السياسي والأمني فيما يتعلق بحدود السلام في الشرق الأوسط» يقول يتسحاك رابين رئيس الوزراء في حينها، والذي تحت إمرته أنشئت في غور الأردن وشمال منطقة البحر الميت ١٩ مستوطنة، بين الأعوام ١٩٦٧ حتى ١٩٧٧. في العام ١٩٧٧ قدم أريئيل شارون، وزير الزراعة ورئيس اللجنة الوزارية للاستيطان في حكومة الليكود في حينها، خطة لتشجيع زيادة عدد المستوطنات وتوسيع مساحتها لكونها «منطقة الأمن الشرقية» لإسرائيل. بين الأعوام ١٩٧٨ حتى ١٩٩٢ (تحت

حكم الليكود في الغالب) تم بناء نحو ١١ مستوطنة إضافية، (Betselem, 2011)، خلال محادثات اتفاقية أوسلو في العام ١٩٩٣ التزمت الحكومة الإسرائيلية بتجميد الاستيطان إلا أنها استثنت غور الأردن بوضوح. في خطابه حول المصادقة على اتفاقية أوسلو ٢ قال إسحق رابين بشكل مباشر «الحدود الأمنية لحماية دولة إسرائيل ستوضع في غور الأردن، في المعنى الأوسع لذلك » (المصدر السابق).

الضم الفعلي والسعي للتهجير

الاستيلاء على الأراضي:

استولت إسرائيل منذ العام ١٩٦٧ على أراضي الفلسطينيين في غور الأردن بوسائل متنوعة وباستخدام مبررات عديدة. ففي البداية سرقت آلاف الدونمات من أراضي من أسمتهم «الغائبين» وهم في غالبيتهم من اللاجئين الذين هجروا من المنطقة في العام ١٩٦٧. صادرت إسرائيل الأراضي في أواخر الستينيات وفي السبعينيات خارقةً بنود أمرها العسكري الصادر في تموز من العام ١٩٦٧. تم الكشف عن هذه السرقة في تقرير لمراقب الدولة الإسرائيلي في العام ٢٠٠٥، (المصدر السابق).

صادرت إسرائيل المزيد من الأراضي باستخدام الأوامر العسكرية تحت تبرير ما أسمته «احتياجات عسكرية»، ولاحقاً استخدمت الأراضي المصادرة لبناء مستوطنات ادعت أن لها وظيفة أمنية – عسكرية وهو ما لم تحظره المحكمة العليا الإسرائيلية، حين منعت مصادرة الأراضي إذا لم تكن لازمة لأهداف عسكرية ولم تكن مؤقتة عبر استثناء حالة مصادرة الأراضي بهدف بناء المستوطنات في حال توفر تبريرات أمنية. تمت مصادرة ١١,٧٧٨ دونماً لبناء تسع مستوطنات في غور الأردن باستخدام هذه الأوامر العسكرية (المصدر السابق).

سجلت إسرائيل، بالإضافة إلى الوسائل أعلاه، ما يعادل ٥٣,٤٪ من الأراضي (٨٦١,٠٠٠ دونم) كأراضي دولة، من بينها ٤٧٢,٠٠٠ دونم تم إعلانها «أراضي دولة منظمة» ومن ضمنها أراضٍ «وطنية» من الفترة العثمانية، وما تبقى (٣٨٦,٠٠٠ دونم) أعلنتها إسرائيل «أراضي دولة» بين السنوات ١٩٨٠ حتى ١٩٩٢ عبر استخدام تفسيرات

متطرفة لقانون الأراضي العثماني من العام ١٨٦٨ (المصدر السابق)، أكثر من ذلك، أعلنت إسرائيل ٠٠٠ ,٧٣٦ دونم (٤٥.٧٪ من منطقة الأغوار) مناطق عسكرية مغلقة مستخدمةً أوامر عسكرية تحظر على السكان الدخول أو الإقامة في هذه الأراضي. يضاف إلى ذلك إلى ضم ٢٥٠٠ دونم في أعقاب بناء جدار الضم- الفصل العنصري، (المصدر السابق).

أعلنت أيضاً ٠٠٠ ,٣١٨ دونم مناطقَ مغلقة وصنفتها كمحميات طبيعية، ٠٠٠ ,٢٠٠ دونم منها معلنة أيضاً كمناطق عسكرية مغلقة، مما يثير الأسئلة حول التبرير البيئي لإغلاق هذه المناطق. وأخيراً، في نحو ١٦,٩٧٣ دونم (١.١٪ من أراضي الغور وشمال البحر الميت) زرعت إسرائيل آلاف الألغام ولم تزلها حتى اليوم مما يجعل السكان غير قادرين على الوصول إلى هذه الأراضي. بالمجمل وبسبب هذه السياسات يحرم الفلسطينيين من الوصول إلى نحو ٠٠٣ ,٢٤٩ ,١ دونمات في غور الأردن وشمال البحر الميت والتي تشكل ٧٧.٥٪ من مساحتهما و٢٢.٣٪ من مساحة الضفة الغربية، (المصدر السابق).

المستوطنات:

استخدمت العديد من الأراضي المستولى عليها لتأسيس المستوطنات. يبلغ عدد المستوطنات في غور الأردن ٣٧ مستوطنة، (NAD, 2013). وهي تمتد على مساحة ٦،٦٦١ دونماً، (Betselem, 2011) إلا أن مناطق النفوذ البلدي لهذه المستوطنات- ويشمل ذلك الأراضي المستخدمة للزراعة والتطوير المستقبلي- تبلغ نحو ١٤٣ ,١٩١ دونماً، وهي تعادل ٢٨ ضعف مساحة المناطق السكنية في المستوطنات (المصدر السابق).

تعتمد جميع المستوطنات على الزراعة بالأساس، باستثناء «معاليه أفرايم» التي تعد مستوطنة مدنية، (NAD, 2013) . بوساطة الأوامر العسكرية، أنشأت إسرائيل مجالس محلية وإقليمية لحكم هذه المستوطنات وأخرى في الأرض المحتلة عام ١٩٦٧، [٣٣] مما يعني أن هذه المستوطنات تدار مثل أي بلدة داخل إسرائيل فيما يتعلق بالتخطيط المحلي وغيرها من الصلاحيات المتعلقة بالأراضي؛ مما يؤثر على غالبية الأراضي التي وضعت تحت نفوذها فيما يتعلق بالتخطيط والتقسيم (Jordan Valley Solidarity, 2008). يتمتع المستوطنون بالإضافة إلى الكمية الهائلة من الأراضي المخصصة لاستعمالهم الحصري بشوارع خاصة

وحصرية بينما تقيد حركة الفلسطينيين بشدة (NAD, 2013). وزيادةً على ذلك يعاني الفلسطينيون بشكل دائم من الممارسات العنيفة للمستوطنين بالإضافة إلى قوات الجيش (Melon, 2012).

تقييد الحياة بهدف التهجير:

تفصل التقييدات على حرية الحركة الفلسطينيين في غور الأردن عن الفلسطينيين في الضفة الغربية حيث تتحكم أربعة حواجز دائمة بالحركة على جميع الطرقات المؤدية لغور الأردن وتمنع دخول المركبات الفلسطينية الخاصة للمنطقة في حال كانوا من غير سكانها. ويقتصر استخدام شارع ٩٠ وهو الشارع المركزي في غور الأردن تقريباً على المستوطنين، بينما تقيد حركة الفلسطينيين فيه بشدة، مما يؤدي إلى التأخير والاضطرار لسلوك الطرق الالتفافية، الأمر الذي يؤثر على حياة السكان الفلسطينيين وخصوصاً المزارعين من بينهم.

لا يستطيع الفلسطينيون في غور الأردن البناء أو ترميم البيوت أو إقامة أي بنية تحتية أخرى دون تصريح من الإدارة المدنية الإسرائيلية كما هو معمول به في مناطق «ج» في الأرض المحتلة عام ١٩٦٧. ولا تمنح إسرائيل هذه التصريحات إلى نادراً، فعلى سبيل المثال تم رفض ٩٤٪ من طلبات الفلسطينيين للبناء في المنطقة «ج» بين الأعوام ٢٠٠٠ حتى ٢٠٠٧ (NAD, 2013).

يضطر الفلسطينيون، بسبب ذلك، للبناء دون تصاريح ليوفروا حاجاتهم من الحد الأدنى من المساكن والبنى التحتية مما يجعلها تحت تهديد الهدم بشكل دائم. في العام ٢٠٠٩ ازداد هدم البيوت بشكل دراماتيكي في غور الأردن وفي العام ٢٠١٠ أمرت الحكومة الإسرائيلية جيشها بزيادة هدم ما أسمته مباني فلسطينية «غير قانونية» في غور الأردن، مما أدى إلى هدم واسع النطاق في المنطقة في العام ٢٠١١ حيث شكلت المباني المهدّمة ٤٠٪ من المباني المهدمة في الضفة الغربية وخلفت العملية ٢٠٠٠ فلسطيني مهجر قسرياً في غور الأردن وحدها (Melon, 2012).

إضافة إلى تهجير المئات بسبب الهدم المباشر أو عدم تمكنهم من الحصول على تصاريح بناء، تؤثر هذه السياسات على جودة حياة السكان الفلسطينيين ككل، حيث لا يستطيع الفلسطينيون بناء مبانٍ قانونية، وذلك يشمل مبانيَ من المفترض أن تزود السكان المحليين

بالخدمات الأساسية، مثل الصحة والتعليم والبنى التحتية للمياه والصرف الصحي والكهرباء. أدى ذلك إلى تصنيف العديد من التجمعات السكانية في غور الأردن كتجمعات تحت «خطر مرتفع» واحتياجها للمساعدات الإنسانية باعتبارها الأكثر هشاشة في الضفة الغربية (المصدر السابق).

على الرغم من كون منطقة غور الأردن الأكثر خصوبة في الضفة الغربية، فإن سكانها من الفلسطينيين يعانون نقصاً حاداً في مصادر المياه التي يمكنهم استخدامها، حيث تسيطر إسرائيل بوساطة أوامر عسكرية على مصادر المياه في الأرض المحتلة عام ١٩٦٧ ومن بينها منطقة غور الأردن. في بداية السبعينيات تحولت البؤر الاستيطانية العسكرية الإسرائيلية إلى مستعمرات زراعية مقوّضةً ادعاءات إسرائيل باحتياجها العسكري للمستوطنات، واليوم يعيش ٩,٤٠٠ مستوطن مزارع على مساحات شاسعة في منطقة غور الأردن ويستخدمون معظم مصادر المياه فيها. تعتبر منطقة غور الأردن المنطقة الأكثر تعرضاً للاستغلال على يد الإنتاج الزراعي للمستوطنات في الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧، حيث يستهلك ٩,٤٠٠ مستوطن فيها ستة أضعاف كميات المياه المستخدمة على يد أكثر من ٥٦,٠٠٠ فلسطيني يعيشون في المنطقة (المصدر السابق).

جففت هذه المستوطنات الآبار والينابيع في المنطقة، وزيادةً على ذلك أغلقت إسرائيل وسيّجت محطات ضخ المياه ومنعت الفلسطينيين من الوصول إليها، مما أدى إلى اضطرار الفلسطينيين إلى شراء مياه سيئة الجودة من شركة مكوروت الإسرائيلية بسعر أكثر غلاءً (المصدر السابق).

لم تكتف إسرائيل بمنع الفلسطينيين من بناء أو استعادة البنى التحتية المخصصة للمياه، وإنما قامت أيضاً بهدم أحواض المياه وغيرها من النظم الأساسية لجمع مياه الأمطار التي تخدم المجتمعات الريفية والبدوية. بالإضافة إلى ذلك، وكوسيلة للتضييق على المجتمعات البدوية في غور الأردن، يصادر الجيش الإسرائيلي خلال الصيف خزانات المياه التابعة لهذه التجمعات السكانية ويقيّد حركة الفلسطينيين لمنعهم من الوصول إلى أي مصدر مياه آخر (المصدر السابق).

يؤدي ذلك كله إلى خلق وضع تصبح فيه منالية المياه للفلسطينيين في غور الأردن أقل

بكثير مما توصي به منظمة الصحة العالمية، وفي بعض الحالات، مثل حالة التجمعات الريفية في غور الأردن التي لا تملك أي إمكانية وصول للمياه، تتوفر الإشارات لإمكانية تصنيف الوضع فيها كوضع يقع تحت إطار «الاستجابة للطوارئ» الذي يصنف أزمات الطوارئ الشديدة جداً نظراً لحجمها والاستجابة الصحية الطارئة التي تتطلبها ويضمن إتاحة موارد المنظمة بأكملها لدعم الاستجابة لها (المصدر السابق). تشكل التضييقات أعلاه وسيلة لاستهداف الفلسطينيين في غور الأردن بهدف دفعهم للهجرة بعد ما قامت إسرائيل بالسيطرة على أراضيهم وبذلك يتحقق الهدف الأساسي لخطط الضم الرامية للسيطرة على أكبر كمية ممكنة من الأراضي والتخلص من أكبر عدد ممكن من الفلسطينيين.

(٥,٢,٢,٣) تصاعد خطاب الضم رسمياً وتشريعياً:

لا تنفصل التغييرات المتسارعة التي تجري على الأرض والخطاب الصهيوني الرسمي وسياساته المعلنة (كما أكدنا سابقاً) سواء على المستوى السياسي العام أو التشريعي. وفي هذا الجانب لا بد للمتابع من أن يلاحظ تصاعداً كبيراً يجري في الساحة الإسرائيليّة فيما يتعلق بمسألة «الضم»، أي ضم أراض من الضفة الغربيّة إلى إسرائيل، من خلال ما يسمى «تطبيق القوانين والأحكام الإسرائيليّة على مناطق جديدة في الضفة».

يذكر الباحث مهند مصطفى في دراسته حول خطاب وسياسة الضم، أن ثمّة اختلافاً بين مشروع الضم الذي أقر لمدينة القدس وبين الضمّ الذي جرى للضفة الغربية عقب حرب ١٩٦٧، إذ إن القدس جرى ضمها وتطبيق القانون الإسرائيلي عليها ومن ثم الشروع بتهويدها وتحويلها إلى غير ما هي عليه على المستويات كلها، كمشروع استعمار استيطاني، أما في الضفة الغربية فقد جرى الضم على أرض الواقع بالممارسة، والآن يتصاعد خطاب قوننة هذا الضم (مصطفى، ٢٠١٧). من هذا المنظور، فإن عملية الضم جرت بجدلية بين العمل على الأرض والقاعدة والتطورات على الأرض وبين القرار السياسي في الهرم.

كانت الخطة المعلنة «للبيت اليهودي» والتي طُرحت في أكثر من مناسبة بأسماء مختلفة، من أبرز الخطط المصرّح والمعلن عنها، وتتلخص في ضم فعلي لمنطقة (ج)، وإعطاء حكم ذاتي

للفلسطينيين في المناطق (أ) و (ب)، مع حريّة الحركة للفلسطينيين وإلغاء الجدار العازل. ظهر هذا في مقال نشره نفتالي بينيت، رئيس البيت اليهودي، قائلاً حول الحكم الذاتي: «سيصوّتون في انتخابات مستقلة لهم، يديرون مدارسهم الخاصة، يستصدرون رخص بناء ويديرون شؤونهم بأنفسهم» (موقع «أن أر جي»، ٢٠١٤، أيار)، كما ظهر ذلك بصورة مفصّلة في الدعاية الانتخابية لحزب «البيت اليهودي» للانتخابات البرلمانية للعام ٢٠١٣، تحت اسم «مخطط التهدئة» (Benet, 2012).

عبّر بينيت عن ذلك في مناسبات عدة، كان آخرها مقابلة لصحيفة «الجروساليم بوست» وصرح من خلالها بأنه لا يمانع في إعطاء ٨٠ ألف فلسطيني (من سكان المنطقة «ج»)، المواطنة الإسرائيلية، في مقابل ضم المنطقة «ج» إلى القانون الإسرائيلي وحدود دولة إسرائيل رسمياً (Hofman and Levi, 2017،October).

يجري ذلك ضمن تصاعد حاد في موجة التشريعات أو اقتراح التشريعات الإسرائيلية للقوانين التي ترمي إلى ضم أكبر عدد من مناطق الضفة الغربية لإسرائيل، فقد قُدّم ما يقارب ٣٠ قانوناً تهدف إلى ضم مناطق في الضفة الغربية للقانون الإسرائيلي وذلك وفقاً للتقرير الذي أصدره «مدار» للعام ٢٠١٧، للباحث برهوم جرايسي (جرايسي، ٢٠١٧)، وقد كان آخر هذه القوانين ضم مستوطنة «معاليه أدوميم»، كما اقترح النائب اليميني يؤاف كيش، وجاء على لسان العديد من الوزراء في الحكومة الإسرائيلية، (جادسي، ٢٠١٧، تشرين الأول). واقتراح قانون لضم ٥ مستوطنات تحوي ما يقارب مائة وخمسين ألفاً من المستوطنين، (قناة «٢٠»، ٢٠١٧، تموز).

تترافق هذه التصريحات والممارسات مع سلوك تظاهريّ من الحكومة الحالية وعلى رأسها بنيامين نتنياهو وبصورة غير مسبوقة، كان آخرها مهرجان احتفالي أقامته الحكومة في «غوش عتصيون»، وذلك في ٢٧/ ٩/ ٢٠١٧، لمناسبة ما أسمته «يوبيل على الوجود اليهودي في الضفة الغربيّة»، وقد خطب رئيس الحكومة في هذا المهرجان الاحتفالي مؤكداً مواقفه بعدم «تهجير» أي يهودي من هذه المناطق، أي الإبقاء على جميع المستوطنات. حيث كان واضحاً الاستخدام العاطفي التوراتي لرئيس الحكومة كمسوّغ للوجود اليهودي في الضفة الغربية، قائلاً:

« في الحرب الدفاعية المبجّلة قبل يوبيل من السنوات، عدنا إلى «جوش عتصيون»، عدنا إلى القدس القديمة، عدنا إلى يهودا والسامرة، للأغوار وللجولان. أنا أقول إننا عدنا، معنى الأمر، أننا عدنا إلى بيتنا لجذور آبائنا. معنى الأمر أننا جددنا التتابع التاريخي، هذه المسيرة التاريخية لشعبنا. هنا اكتملت هويتنا، عقيدتنا، تاريخنا. جددنا المسار التاريخي ونعد ألا ننقطع عنه.... التوسّع مهم لكم أصدقائي كما هو مهم لي، لذا أقول بشكل واضح، لن يكون بعد الآن اقتلاع لأي بلد في أرض إسرائيل. هذه ليست مسألة الارتباط بالوطن، فحسب، بل قبل ذلك، هذه ليست الطريقة لصنع السلام. لن نقتلع لا يهوداً ولا عرباً» (بن كيومان، ٢٠١٧، أيلول).

(٥,٢,٢,٤) التوسّع، الضم والاستيطان في السنوات الأخيرة

استخدمت الأوامر العسكرية في السنوات الأخيرة بصورة لافتة بغية مصادرة الأراضي من الشعب الفلسطيني، بهدف التوسّع الإسرائيلي على حساب الأرض العربيّة. إذ تشير التقارير الأخيرة إلى أن ما يقارب ٤٠٪ اليوم من أراضي الضفة تمّ تحويلها «لأراضي دولة»، [٣٤] وتمت هذه العملية بالأساس بعد تجميد الحكم العسكري لمسألة تسجيل الأراضي الفلسطينية في «الطابو»، وإلغاء التسجيلات غير المكتملة، فضلاً عن نقل ملكية الأراضي التي كانت بحوزة المملكة الأردنية إليها. بهذا نقلت إسرائيل إلى ملكيتها ما يقارب ٤٠٪ من أراضي الضفة. كما يشير التقرير إلى أن ما يقارب ٤١٣ موقعاً عسكرياً كانت قد بنيت مع نهاية العام ٢٠١٥، وأن ما يقارب ٤٨٪ من مساحة المستوطنات مقامة على حساب أراض ذات ملكية فلسطينية خاصة.

وثّق تقرير صادر عن مركز عبد الله الحوراني للدراسات والتوثيق التابع لمنظمة التحرير الفلسطينيّة للعام ٢٠١٧، ارتفاعاً بنسبة ١٢٧٪ في مصادرة الأرض في الضفة. ويبيّن التقرير أن المحافظات الأكثر عرضة لهذه المخططات هي: القدس، سلفيت، بيت لحم، رام الله، الخليل. فقد ارتفعت نسبة البناء الاستيطاني فيها بنسبة ٥٧٪، ومصادرة الأراضي بنسبة ١٢٧٪، مقارنة مع العام ٢٠١٥.

فعلى سبيل المثال، تم الاستيلاء على ٤٦٣٣ دونماً من أراضي أريحا، و١٣٦٦ دونماً من أراض خاصة بقرية نحالين جنوب بيت لحم، بالإضافة إلى ٢٨٠٠ دونم من أراضي بلدتي

الزاوية وسنيريا في سلفيت، و١٢٠٠ دونم من أراضي الساوية، اللبن وقريوت، جنوب نابلس. وذلك بغية ربط المستوطنات: «شيلو» و«معاليه لفونة» و«شيفوت راحيل» بتجمع «أرئيل» الاستيطاني. كما قررت الحكومة الاستيلاء على مئات الدونمات على الطريق الفاصلة بين حوارة ومفرق جيت على طريق يتسهار، لإقامة ستة أبراج عسكرية. فضلاً عن ١٣٨ دونماً من قرية حارس ، و٦٨٢ دونماً من أراضي جالود جنوب نابلس. يضاف ذلك إلى إعلان الحكومة إقامة شارع «٦٠ الثاني»، الذي سيتسبب بالاستيلاء على ١٢٧٦ دونماً من أراضي حلحول وبيت أمر. كذلك الاستيلاء على ٢٣١ دونماً من أراضي بلدة سلواد شمال رام الله، (فلسطين اليوم، ٢٠١٧، كانون الثاني).

يذكر أن العام ٢٠١٦ وبشهادة وزير الأمن الإسرائيلي أفيغدور ليبرمان واعترافه، شهد أكبر هجمة استيطانية منذ العام، ١٩٩٢، (دنيا الوطن، ٢٠١٧، حزيران).

الشرعنة القانونية الجديدة: تقرير «ليفي» نقطة تحوّل ؟

شكّل تقرير «ليفي» منعطفاً آخر في استخدام الأدوات القانونية والقضائية من أجل شرعنة جرائم الاستيطان والاحتلال حيث جاء في الصفحة السادسة من تقرير ليفي: «مصطلح «الاحتلال» المستخدم، وعلى ما يترتب عليه من التزامات، أعد للتطبيق في حالات الفترات القصيرة لاحتلال مناطق من دولة سيادية حتى الانتهاء من الصراع بين الأطراف وعودة الأراضي أو أي اتفاق يجري بينهما. والواقع في الضفة الغربية يختلف جوهرياً: السيطرة على الأراضي مستمرة منذ عشرات السنين، ولا أحد يمكنه توقع متى تنتهي، في حال انتهت أصلاً، ثم إن الأراضي احتلت من المملكة الأردنية التي تعد سيادتها على الأرض المحتلة غير مستندة إلى أي أساس قانوني واضح، وحتى أنها تنازلت عن المطالبة بهذه السيادة مؤخراً. لدولة إسرائيل الحق في السيادة على الأرض» (بيشاي، ٢٠١٢، تموز).

لم يتنكر تقرير ليفي إلى ميثاق جينيف فحسب، وإنما نفى، أيضاً، صحة تطبيق أحكام الاحتلال بشكل عام بما فيها أنظمة لاهاي التي تحدد الحكم العسكري في المناطق المحتلة.

استند التقرير إلى وعد بلفور الذي لم يحدد بقعة جغرافية معينة في الأرض لإقامة الدولة العبرية، كما أنه مع عدم قيام دولة عربية وفقاً لقرار التقسيم، يعود الحق للدولة الإسرائيلية بالمطالبة بالسيادة على الأرض. بالتالي لا تنظر اللجنة إلى احتلال إسرائيل الضفة الغربية كاحتلال لمنطقة أجنبية من سكانها وإنما استمرار للتوسع اليهودي في أرض فلسطين.

يرى التقرير أن إسرائيل تريد الاستيطان في الأرض، وبالتالي لا يمكن تطبيق قوانين الاحتلال على الحالة الفلسطينية، كون السيادة التي تطلبها إسرائيل ليست سيادة مؤقتة تنظمها وتحكمها أنظمة الاحتلال.

« the classical laws of ‹occupation› as set out in the relevant international conventions cannot be considered applicable to the unique and sui generishistoric and legal circumstances of Israel›s presence in Judea and Samaria spanning over decades»»

(٣, ٥) تلخيص

تبعاً لنموذج التحليل الذي اقترحناه حول البناء الثلاثي الجدلي، يظهر من المستوى الأول من هذا البناء، أي البناء الفوقي المرتبط بالقرار السياسي والسياسة الإسرائيلية الرسميّة، أن التغيير الذي طرأ في إسرائيل خلال الحقبة الأخيرة، يمكن إجماله بتشكّل كتلة يمينية جديدة يطلق عليها البعض «اليمين الجديد»، المدعوم «بكتلة تاريخية» من الجمهور اليميني الإسرائيلي.

ترى هذه الكتلة بزعامة نتنياهو أن الوقت موات ليس للانتقال من منطق «إدارة للصراع» إلى منطق «حسم الصراع» من خلال فرض واقع جديد يقتل أي إمكانية لتأسيس دولة فلسطينيّة مستقلة قابلة للحياة ذات سيادة كاملة في مناطق ١٩٦٧، مما يعني قتل حلّ الدولتين ليس في منطق الموقف الرسمي فحسب، وإنما وعلى أرض الواقع، وما عملية «الضم الزاحف» الذي أوردناه لمناطق «ج»، إلا ترجمة لهذه السياسة والمنطق».

يشكل الإقرار بهذه الادعاء- أي استقرار حقيقة قتل فكرة الدولتين ذات السيادة، لدى القرار الرسمي الإسرائيلي، وتطبيقه على أرض الواقع- منطلقاً ممكناً لفهم المنطق الإسرائيلي وراء العمل على إعادة هيكلة منظومة الاحتلال البنيوية (المتمثلة بمؤسسة المنسق والإدارة

المدنيّة) وهو التغيير على المستوى الثاني من «المثلث الجدلي»، أي منظومة ومؤسسات الاحتلال البنيوية. وقد تكون هذه التغييرات جزءاً من التأسيس التحتي لترجمة القرار السياسي على أرض الواقع، فضلاً عن الموقف السياسي الذي أوردناه بخصوص التصوّر الإسرائيلي لدور السلطة الفلسطينيّة.

الفصل السادس

ملخّص

شكّلت التغييرات في السياسة الإسرائيليّة، والمنظومة البنيوية للاحتلال والحكم العسكري، وردة الفعل الفلسطينية تجاهها علاقة جدلية ثلاثيّة، كادت تؤثر على شكل الإدارة الإسرائيليّة للمناطق المحتلة في الضفة الغربيّة. وهي عوامل أثرت وتؤثر أحدها بالأُخر.

تبيّن أن هذه الجدليّة تلقي بظلالها على مراحل مختلفة من الحكم العسكري الإسرائيلي وتتأتى على أرض الواقع بصورة مختلفة، إلا أن هذه المراحل ليست منفصلةً تماماً عن بعضها البعض، وإنما متداخلة جداً، والانتقال من مرحلة إلى أخرى لا يعني إلغاءً لبنية المرحلة السابقة، والانتقال إلى مرحلة جديدة من أدوات السيطرة لا يعني استحداث بنية جديدة، بقدر ما هو تكيّف للبنية التي كانت قائمة وإعادة تشكيلها وهيكلتها.

فمثلاً لم تمثل مرحلة تأسيس الإدارة المدنيّة في الحكم العسكري تغييراً جوهرياً وقطعاً تاماً مع المرحلة الأولى للحكم العسكري، فقد كان الفصل بين العسكري-الأمني والمدني قائماً فعلاً داخل منظومة الحكم العسكري، إلا أن التغييرات في الواقع السياسي في الأعلى من جهة، وعلى الأرض من جهة أخرى، ولّدت الحاجة إلى إعادة هيكلة هذا الفصل بصورة جديدة، متمثلة بالإدارة المدنيّة، التي لم تتمخّض عن شكل سابق بحلّة جديدة فحسب، وإنما شكّلت، أيضاً، بنيّة لاستثمارها لاحقاً في أي تغيير قادم على البنيّة التنظيميّة إن احتاج الأمر إلى ذلك. وهذا عملياً ما حدث في مرحلة أوسلو، حيث تم نقل معظم صلاحيات الإدارة المدنية إلى السلطة الفلسطينيّة، وأبقى الحكم العسكري صلاحياته بيده، بالتالي نرى أن الحكم العسكري استفاد من الفصل الذي أقره قبل أوسلو، وشكّل تمهيداً تحتياً له من جهة، كما أن الفترة التي ستعقب ذلك أيضاً لم تنتج من فراغ وإنما تأسست بحكم ما تم في الفترة التي سبقتها.

وإن كانت المرحلة الخامسة من الحكم العسكري، كما بيّنا، هي المرحلة التي بدأت تشهد إعادة بسط الحكم العسكري بصورة متداخلة أكثر في حياة الناس وإلغاء دور السلطة والتنسيق الفلسطيني، فإن معظم المؤشرات التي يمكن ملاحظاتها خاصة تلك المتعلقة بالقمع السياسي وتضييق هامش الحريات السياسي في منطقة «أ» و «ب» وليس فقط «ج» كاقتحام متكرر لمؤسسات مجتمع مدني وحقوق إنسان ومصادرة ملفات ومواد، لم تعتمد على أوامر عسكرية جديدة أو منظومة قانونية جديدة، وإنما اعتمدت القاعدة القانونية نفسها التي كانت قائمة منذ ١٩٦٧، فالبنية قائمة [٣٥] ، إلا أن توقيت وسبل تفعليها تحكمه معادلة أخرى (هي المعادلة الثلاثية التي طرحت) لا سيّما القرار السياسيّ. حاولنا في هذا البحث التركيز على التغيير الملاحظ في أداوت الحكم العسكري الإسرائيلي في العقد والنصف الأخير، التغيير المقرون بتغيير واضح في السياسة الإسرائيلية والقماشة الحاكمة الإسرائيلية.

هذا التغيير يتمثل بمجموعة من المؤشرات:

- تطويرات طرأت على عمل منسّق أعمال الحكومة في مناطق الاحتلال:
تشهد السنوات الأخيرة تطوراً وتكثيفاً ملحوظاً لنشاط «المنسّق» سواء كان ذلك في الشكل أو المضمون، ففي الشكل تم إنشاء موقع خاص وصفحة خاصة لتلقي شكاوى الجمهور مباشرة، إطلالات مستمرة في فيديوهات، وبيانات للسكّان الفلسطينيين، تعامل مباشر مع السكان وتطوير شراكات اقتصادية مع مجموعات محليّة، إقامة برامج تلفزيونية اجتماعية شبابية جديدة، المبادرة لمشاريع اقتصادية وغيرها من المسائل التي تظهر أن ثمة تغييراً كبيراً طرأ في هيكلية المنسق واستعادته وظائف قديمة.
- خطة تنظيمية لتطوير الإدارة المدنيّة: بعد اتفاقيّة أوسلو وعلى ضوء التغييرات التي طرأت وأهمها تسليم الجزء الأكبر من الصلاحيات المدنية للسلطة الفلسطينيّة، تم تسريح ما يقارب ٥٠٪ من القوى العاملة والبشرية الإسرائيليّة، بعد توقيع الاتفاقيّة. قبل بضعة شهور بلورت الإدارة المدنية، بتفويض من

المنسّق الحالي، خطّة عمل تنظيميّة لإعادة هيكلة عمل الإدارة المدنية واستيعاب عدد مضاعف من الموظفين عما هو عليه الآن (أي بواقع عدد سيزيد على عدد الموظفين الذين كانوا قبل تسريحهم من العمل).

- خصخصة الحواجز وأنسنة الوجود الاحتلالي، تأثراً بموجة النيوليبرالية من جهة، وكجزء من التغيير في الاستراتيجية الحاكمة والاعتماد أكثر في الحكم العسكري على منظومة الحكم الفردية أي المطاردة الفردية والتقييد الفردي، وليس فقط الجماعي، كما كان قائماً في السنوات الأولى، من جهة أخرى، وأدى ذلك إلى خصخصة مئات الحواجز في الضفة الغربيّة، لتحويلها من «محاسيم» إلى «معابر» وإدخال ثقافة «التيرمينال» كجزء من مدننة الاحتلال الإسرائيلي والحكم العسكري الإسرائيلي، أن المعبر لا يقف حاجزاً بين شقيّن، وإنما يربط شقيّن ويشكل منفذاً. سياسة المعبر تخفي وراءها سياسة من يرى بهذه المناطق «إقليماً» وليس «مناطق محتلة»، وهو ما تغيّر مع الوقت في المفردات الصهيونيّة.
- سياسات القمع السياسي المباشر لمناطق «أ»: وفق اتفاقية أوسلو تكون المناطق الفلسطينية المعرّفة بـ «أ»، مناطق ذات سيطرة مدنيّة وأمنية فلسطينيّة، أي أن السلطة الفلسطينية هي مسؤولة الأمن الأولى والأخيرة فيها، إلا أنه وبعد الانتفاضة الثانية وتحديداً بعد عدوان «السور الواقي»، بات مشهد الجيب العسكري الإسرائيلي متكرراً في الحياة الفلسطينيّة، وكذلك الاقتحامات المتكررة التي تحدث دون تنسيق مسبق، بعضها بحق نشطاء والآخر بحق مؤسسات فاعلة.
- تغيير في منظومة المحاكم العسكرية: تشير عدة تقارير إلى أن المحاكم العسكرية الإسرائيلية تتجه لتوسيع استخدام القانون الجنائي الإسرائيلي (لأراضي ٤٨)، في المحاكم العسكرية الإسرائيلية في الضفة الغربيّة. لقد قدّم اقتراح مفصل من أحد القضاة بذلك فعلاً، والاقتراح قيد التفكير والدراسة، إلا أن مجرد طرحه يتواءم ويتقاطع تماماً مع المؤشرات والقراءة التي أوردناها، وهو ما يشير إليه أيضاً عدة محامين. [٣٦]

لماذا هذا التغيير اليوم؟

يطرح البحث قراءة للتغيير الاستراتيجي في السياسة الإسرائيليّة تجاه القضية الفلسطينية عموماً، كإطار لفهم التغييرات الجارية على الأرض والتي فصّلناها في الفصول السابقة، ونطرح من خلالها مستويين من التحليل: مستوى يتعلق بالسياسة الإسرائيلية تجاه تصفية القضية الفلسطينية وقتل حلّ الدولتين، ومستوى يتعلق برؤية القيادة الإسرائيليّة لمصير السلطة الفلسطينيّة. في المستوى الأول يمكن ملاحظة طبقتين من التحليل: الطبقة المتعلقة بالمواقف السياسية المتغيرة نحو حسم الصراع لمنع إقامة أي إمكانية لقيام دولة فلسطينيّة قابلة للحياة في الحد الأدنى، والطبقة المتعلقة بالسياسات التوسّعية على الأرض تحت عنوان الضمّ الزاحف لمناطق «ج»، التي تشكّل ٦٠٪ من أراضي الضفة ومناطق أخرى في الضفة الغربيّة، وقتل أي إمكانية لحياة فلسطينيّة في مناطق «ج»، يترافق ذلك مع ارتفاع حاد في عدد المستوطنين والمستوطنات في عهد نتنياهو الذي قارب النصف مليون.

يتكامل هذان المستويان مع مستوى رؤية القيادة الإسرائيليّة لمصير السلطة الفلسطينيّة، حيث تشير عدة مؤشرات واضحة إلى أن سيناريو حلّ السلطة الفلسطينيّة بات يُطرح بجدية وكثافة أكبر، وإن كانت المؤشرات تفيد بأن ما من جزم بنيّة إسرائيل المبادرة إلى حلّ السلطة، ولكنها على الأقل تقوم بكلّ التغييرات البنيوية اللازمة في مؤسسات الاحتلال من أجل التحضير لسيناريو شبيه، وقد أرودنا في هذا الصدد مجموعة من المؤشرات، يكفي أن نذكر منها أن دور السلطة التقليدي في تنسيق تلقّي طلبات تصاريح الدخول والخروج لأسباب طبية وغيرها قد توقّف منذ مدّة، وبات التواصل أكثر مباشرة مع المنسّق وهيئات الاحتلال ،[٣٧] كذلك أعلنت السلطة منذ بضعة أشهر تجميد التنسيق الأمني ولم يُعلن بعد عن عودته، على الرغم من أن المؤشرات على الأرض تشير إلى أن مؤسسات الاحتلال والحكم العسكري لم تكترث كثيراً بهذا الإعلان أو طالبت بالتعجيل بإلغائه،[٣٨] فهل بنت إسرائيل منظومة ممكّنة تؤهلها للاستغناء عن العلاقة مع السلطة؟

تؤكد هذه المؤشرات وغيرها أننا نشهد إعادة هيكلة بنيوية للاحتلال العسكري ومؤسسة الحكم العسكري بما يجيب عن الحاجة السياسية التي أنتجتها المعادلة الثلاثية (القرار السياسي،

مؤسسة الاحتلال والرد الفلسطيني) كما ذكرنا. وإن كنا لا نتحدث عن تغيير جوهري أو قطع مع المراحل السابقة للاحتلال، إلا أن التنبّه لهذه المتغيرات ضروري لفهم منظومة الاحتلال وعملها لتكييف رد الفعل السياسي والشعبي المضاد لها.

استنتاجات

على ضوء ما ورد من مستجدات وظهر من وقائع تصبّ جميعها في إطار تدعيم الادعاء أن ثمّة تغييراً جديّاً في مستوى بنية الاحتلال ومنظومة عمل مؤسساته، نرى أنها قد تكون جزءاً من تأسيس بنية تحتية خصبة تمكّن من استيعاب المرحلة السياسية الإسرائيلية التي ترسمها قوى اليمين الجديد الصاعد في الحكم في إسرائيل. والتي يمكن إيجازها بأنها جزء من إعادة مواءمة منظومة الاحتلال وتوظيفها بما يتواءم والعمل الحثيث على إنهاء حل الدولتين من جهة، وهندسة دور السلطة الفلسطينية بما تقتضيه الرؤية الإسرائيليّة الأمنية والسياسيّة من جهة أخرى.

وعلى الرغم من أننا لم نتطرق في هذا البحث للمستوى الثالث المكمّل لتحليل «المثلث الجدلي»، أي المستوى المرتبط بالعمل الفلسطيني (إضافة إلى المستويين اللذين طرحنا تحليلاً لهما، أي: القرار السياسي الإسرائيلي والبنية التحتية المؤسساتية للاحتلال على الأرض)، فإن هذه التغييرات تتطلب دون شك عملاً فلسطينياً على جميع المستويات لمقاومة هذه الكتلة الصاعدة وطموحاتها في حسم الصراع وإغلاقه.

يخلص هذا البحث في تحليله إلى أن مستوى العمل الفلسطيني كان من العوامل الثلاثة المركّبة والمؤسسة لهذا «المثلث» الذي يفسّر منظومة الاحتلال، وقد كان كفيلاً بإحداث التغييرات في السابق.

يرى البحث أهمية قصوى للعمل على عزل الاحتلال والمؤسسة الإسرائيلية دولياً، التي تتغنى مؤخراً بعمل «المنسّق» وتصورّه باعتباره مذلّل العقبات ومقدّم الخدمات، كما بيّنا في البحث.

لا يمكن لجم هذه السياسة دون عمل موحّد مقاوم، يكون أساسه إنجاز الوحدة

الوطنية على أساس المشروع الوطني الفلسطيني الذي يحافظ على الثوابت، ويفهم ويقرأ هذه المتغيرات الواردة ويصيغ الخطوات النضالية الشعبية إزاءها، لا سيّما تلك المتعلقة بالاستيطان.

الملاحق

الملحق رقم (١)

المنشور العسكري الأول

جيش الدفاع الاسرائيلي

منشور رقم ١

منشور بشأن تقلد السلطة من قبل جيش الدفاع الاسرائيلي

١ — ان جيش الدفاع الاسرائيلي دخل اليوم الى المنطقة وتقلد زمام الحكم لاقرار الامن والنظام العام في المنطقة.

٢ — اني أعلن بهذا فرض نظام منع التجوّل في جميع أنحاء المنطقة، ولا يجوز لأي شخص ان يغادر منزله خلال ساعات اليوم كلها.

٣ — يستطيع السكان أن يتزودوا بحاجياتهم الحيوية في احياء سكناهم الدائمة وخلال المواعيد التي سيعلن عنها في اعلانات خاصة.

٤ — حركة وسائط النقل ممنوعة.

٥ — التجمع ممنوع في الشوارع أو في الاماكن العمومية الاخرى.

٦ — على كل شخص أن يحمل معه دائما شهادة تحمل صورته وتمكن من اثبات هويته.

٧ — تعمل الخدمات الحيوية في المنطقة حسب العادة وفقاً للتعليمات التي تصدر من قبلي.

٨ — كل من يخالف هذه التعليمات يعاقب باشد العقوبات، وكل محاولة للاخلال بالامن تقمع حالاً.

ويتولى جنود جيش الدفاع الاسرائيلي تنفيذ هذه التعليمات بدقة.

في ٢٨ ايار ٥٧٢٧ (٧ حزيران ١٩٦٧)

قائد قوات
جيش الدفاع الاسرائيلي
في المنطقة

الملحق رقم (٢)

المنشور العسكري رقم (٣)

جيش الدفـاع الاسرائيلي

منشور رقم ٣

منشور بشأن بدء مفعول الامر بشأن تعليمات الأمن

رغبة فى اقرار حكم منتظم والمحافظة على الامن والنظام العام – أعلن بهذا ما يلي :

أمر بشأن تعليمات الامن

١ – ان الأمر بشأن تعليمات الامن الموقع بامضائي والذي أودعت نسخ منه للاطلاع والاستنساخ فى مكاتب قادة الاقضية، يوضع موضع التنفيذ بتاريخ ٢٨ أيار ٥٧٢٧ (٧ حزيران ١٩٦٧).

بدء سريان

٢ – يبدأ سريان هذا الامر اعتباراً من ٢٨ ايار ٥٧٢٧ (٧ حزيران ١٩٦٧).

الأسم

٣ – يطلق على هذا المنشور اسم «منشور بشأن بدء مفعول أمر بخصوص تعليمات الامن (منطقة الضفة الغربية) (رقم ٣)، لسنة ٥٧٢٧–١٩٦٧».

فى ٢٨ أيار ٥٧٢٧ (٧ حزيران ١٩٦٧).

عوزي نركيس – حاييم هرصوغ
قائد قوات جيش الدفاع الاسرائيلي
فى منطقة الضفة الغربية

الملحق رقم (٣)

امر رقم ٩٤٧

امر بشأن إقامة إدارة مدنية

جيش الدفاع الإسرائيلي

استناداً إلى صلاحياتي كقائد قوات جيش الدفاع الإسرائيلي في المنطقة، بما أنني أعتقد بأن الأمر ضروري من أجل المحافظة على الإدارة المنتظمة والنظام العام وكذلك من أجل تأمين رفاهية ومصلحة السكان ومن أجل تزويد الخدمات العامة وإدارتها آمر بهذا بما يلي:

مادة ١

تعاريف

في هذا الأمر:

«رئيس الإدارة المدنية»– من عين من قبلي ليكون رئيس الإدارة المدنية في المنطقة.

مادة ٢

إقامة إدارة مدنية

مقامة بهذا إدارة مدنية في المنطقة، تدير الإدارة المدنية الشؤون المدنية في المنطقة طبقاً لتعليمات هذا الأمر لرفاهية ومصلحة السكان ومن أجل تزويد الخدمات العامة وإدارتها مع الأخذ بعين الاعتبار الحاجة لتوفير الإدارة المنتظمة والنظام في المنطقة.

مادة ٣

تخويل صلاحيات

(أ) يخول رئيس الإدارة المدنية بالصلاحيات المبينة فيما يلي:

١. كل الصلاحيات المحددة في التشريع ما عدا الصلاحيات المحددة في التشاريع المبينة في الذيل الأول.

٢. كل الصلاحيات المحددة في تشاريع الأمن المبينة في الذيل الثاني.

(ب) لأغراض هذه المادة– تعتبر التشاريع التي صدرت استناداً إلى التشريع بعد اليوم المحدد كجزء من التشريع وليس كتشاريع أمن.

مادة ٤

صلاحية إصدار تشريعات ثانوية

يملك رئيس الإدارة المدنية صلاحية إصدار تشاريع ثانوية بالاستناد إلى التشريع وتشاريع الأمن التي يملك صلاحية العمل بموجبهم.

مادة ٥

صلاحيات رئيس الإدارة المدنية

يستطيع رئيس الإدارة المدنية في نطاق الصلاحيات المخولة له:

أ. أن يعين أصحاب وظائف في الإدارة المدنية.

ب. أن يخول أي شخص صلاحية العمل حسب التشريع وتشاريع الأمن.

ج. أن يخول أي شخص كما ذكر في الفقرة (ب) إصدار تشاريع ثانوية استناداً إلى التشريع وتشاريع الأمن.

مادة ٦

صيانة صلاحيات

ليس في هذا الأمر ما يمس بأي تعيين أصدر، أو صلاحية خولت استناداً إلى التشريع وتشاريع الأمن قبل بدء سريان هذا الأمر، إلا إذا تقلدها رئيس الإدارة المدنية في نطاق الصلاحيات التي خولت له أو خولها لشخص آخر.

مادة ٧

النفاذ

يسري هذا الأمر اعتباراً من تاريخ التوقيع عليه.

مادة ٨

التسمية

يطلق على هذا الأمر اسم «أمر بشأن إقامة إدارة مدنية (يهودا والسامرة) (أمر رقم ٩٤٧) ٥٧٤٢- ١٩٨١».

١١ حشفان ٥٧٤٢ (٨ تشرين ثاني ١٩٨١)

ألوف- أوري أور

قائد قوات جيش الدفاع الإسرائيلي في منطقة يهودا والسامرة

الملحق رقم (٤)

الأمر التفسيري (تعليمات إضافية) (رقم ٣) (منطقة الضفة الغربية) (رقم ١٨٧) لسنة ١٩٦٧

جيش الدفاع الإسرائيلي

أمر رقم ١٨٧

استناداً إلى الصلاحيات المخولة لي بصفتي قائد قوات جيش الدفاع الإسرائيلي في المنطقة، أصدر الأمر التالي:

مادة ١

تعاريف

يكون اصطلاح «منطقة يهودا والشومرون» مطابقاً مدلوله، لجميع المستلزمات بما في ذلك لمقتضى أي قانون أو تشريع أمني، لاصطلاح «منطقة الضفة الغربية».

بهذا بما يلي:

مادة ٢

التسمية

يطلق على هذا الأمر «الأمر التفسيري (تعليمات إضافية) (رقم ٣) (منطقة الضفة الغربية) (رقم ١٨٧)، لسنة ٥٧٢٨ -١٩٦٧».

١٥ كسليف ٥٧٢٨ (١٧ كانون الأول ١٩٦٧)

الّوف عوزي نركيس

الّوف القيادة الوسطى

وقائد قوات جيش الدفاع الإسرائيلي

في منطقة الضفة الغربية

الملحق رقم (٥)

نموذج لمصادرة أرض

«جيش الدفاع الإسرائيلي أمر بشأن وضع اليد على أراضي رقم ٠٥ / ١٥٢ / ت وفقا لصلاحيتي كقائد عسكري في منطقه يهودا والسامرة وبما أنني اعتقد أن الأمر ضروري لأغراض عسكرية وعلى أثر الظروف الأمنية الخاصة السائدة في المنطقة، والحاجة باتخاذ خطوات لمنع عمليات إرهابية، فإنني امر بهذا بما يلي:

تعاريف

١. في هذا الأمر

«الخارطة»-خارطةبمقياس رسم ٠٠٠، ١:٢٠ الموقعة بتوقيعي والمرفقة لهذا الأمر وتشكل جزءا لا يتجزأ منه.

«الأراضي» - قطع الأرض المعلمة باللون الأحمر في الخارطة، مجمل مساحتها ٨٠٩ دنم والموجودة في أراضي قرية أبو ديس:

حوض٤: مواقع دهر القروريت دهر الجبنة منزل علي بطن بشره وأم اشحيليب

حوض٦: مواقع صفح وادي أبو هندي أم رجن

حوض٣: مواقع الحليل اصره المجري القله سطح الجزل عرقب المرح

حوض٧: مواقع سده منطقه والسويه

حوض٨: موقع عرقوب الجمل

٢. وضع اليد

أعلن بهذا وضع اليد على الأراضي لأغراض عسكرية، لأجل إقامة الجدار الأمني في منطقه معلي أدوميم في أراضي قرية أبو ديس

٣. الحيازة

قوات جيش الدفاع الإسرائيلي تضع اليد على الأراضي والحيازة المطلقة بها تعطى لضابط

الأراضي في قيادة المنطقة الوسطى بواسطة الضابط لشؤون وزارة الدفاع في الإدارة المدنية مجموعة الرقابة الفلسطينية.

٤. رسوم استعمال والتعويضات

يحق لأصحاب الأراضي أو المتصرفين بها التوجه لمكتب الارتباط والتنسيق ضواحي القدس من اجل الاستفسار عن حقهم للحصول على رسوم استعمال وتعويضات جراء وضع اليد.

٥. تسليم

نسخ من هذا الأمر والخارطة المرفقة له تسلم، بقدر الإمكان، لأصحاب الأراضي أو المتصرفين بها من قبل مكتب التنسيق والارتباط ضواحي القدس.

٦. نشر

١: (الإعلان عن توقيع هذا الأمر يعلم، بقدر الإمكان، لأصحاب الأراضي أو المتصرفين بها بواسطة نشره في مكتب التنسيق والارتباط ضواحى القدس، في الأراضي وبكل طريقة ملائمة أخرى.)

٢: يعلن في الإعلان عن موعد الجولة التي تنفذ على يد مكتب التنسيق والارتباط ضواحي القدس من اجل التعرف على الأراضي. نسخ من هذا الأمر ومن الخارطة المرفقة له توضع لاطلاع المعنيين في الأماكن التالية.

١- مكاتب التنسيق والارتباط ضواحي القدس

٢- مكاتب المستشار القضائي للمنطقة يهودا والسامرة.

٣- مكتب الضابط لشؤون الدفاع في الإدارة المدنية.

٤- مكتب المسؤول عن الأملاك المتروكة والحكومية في الإدارة المدنية . نسخة من الإعلان الخارطة المرفقة له تعلق على لوح الإعلانات في مكاتب التنسيق والارتباط في ضواحي القدس لمدة ١٠ أيام منذ نشر الأمر، كالمذكور في البند الصغير

٧. حق الادعاء

يحق لأصحاب الأراضي أو المتصرفين بها أن يقدموا اعتراضاتهم على هذا الأمر خلال ٧ أيام من يوم تنفيذ الجولة بواسطة مكتب التنسيق والارتباط ضواحي القدس أو ديوان المستشار القضائي للمنطقة

٨. بدء سريان

يبدأ سريان هذا الأمر من يوم توقيعه حتى يوم ١٣/ ١٢/ ٢٠٠٨

٩. الاسم

يسمى هذا الأمر: «امر بشأن وضع اليد على أراضي رقم ٠٥/ ١٥٢/ (يهودا والسامرة) ٢٠٠٥-٥٧٦٥

٢٠٠٥_____

٥٧٦٥_____

اللواء يئير نفيه قائد قوات الجيش الإسرائيلي في منطقه يهودا والسامرة». (إلى هنا الاقتباس).

الملحق رقم (٦)

إعلان مبادئ حول ترتيبات الحكومة الذاتية الانتقالية الملحق الأول بروتوكول حول صيغة الانتخابات وشروطها

الملحق الأول

بروتوكول حول صيغة الانتخابات وشروطها

١ – فلسطينيو القدس الذين يعيشون فيها سيكون لهم الحق في المشاركة في العملية الانتخابية، وفقا لاتفاق بين الطرفين.

٢ – بالإضافة، يجب أن تغطي الاتفاقية حول الانتخابات، القضايا التالية، من بين أمور أخرى:

أ. النظام الانتخابي.

ب. صيغة الإشراف المتفق عليه والمراقبة الدولية المتفق عليها وتركيبتها الفردية.

ج. الأحكام والنظم المتعلقة بالحملة الانتخابية بما فيها ترتيبات متفق عليها لتنظيم الإعلام، وإمكانية الترخيص لمحطة بث إذاعي وتلفزيوني.

٣– لن يتم الإجحاف بالوضعية المستقبلية للفلسطينيين النازحين، الذين كانوا مسجلين يوم ٤ حزيران ١٩٦٧ بسبب عدم تمكنهم من المشاركة في العملية الانتخابية لأسباب عملية.

الملحق الثاني

بروتوكول حول انسحاب القوات الإسرائيلية من قطاع غزة ومنطقة أريحا

١ – سيعقد الطرفان اتفاقا ويوقعان عليه خلال شهرين من تاريخ دخول إعلان المبادئ هذا حيز التنفيذ حول انسحاب القوات العسكرية الإسرائيلية من قطاع غزة ومنطقة أريحا، وسيتضمن هذا الاتفاق ترتيبات شاملة تسري في قطاع غزة ومنطقة أريحا على أثر الانسحاب الإسرائيلي.

٢ – ستنفذ إسرائيل انسحابا مجدولا وسريعا لقواتها العسكرية من قطاع غزة ومنطقة أريحا، يبدأ فورا مع التوقيع على الاتفاق حول قطاع غزة ومنطقة أريحا ويتم استكماله خلال فترة لا تتعدى الأربعة أشهر بعد التوقيع على هذا الاتفاق.

٣- سيتضمن الاتفاق المذكور أعلاه، من جملة أمور أخرى:

أ: ترتيبات لنقل سلس وسلمي للسلطة من الحكومة العسكرية الإسرائيلية وإدارتها المدنية إلى الممثلين الفلسطينيين.

ب: بنية وصلاحيات ومسؤوليات السلطة الفلسطينية في هذه المجالات فيما عدا الأمن الخارجي، والمستوطنات والإسرائيليين، والعلاقات الخارجية ومسائل أخرى متفق عليها بشكل مشترك.

ج: ترتيبات لتولي الأمن الداخلي والنظام العام من قبل قوة الشرطة الفلسطينية التي تتشكل من ضباط الشرطة المجندين محليا ومن الخارج (حاملي جوازات السفر الأردنية والوثائق الفلسطينية الصادرة من مصر). إن الذين سيشاركون في قوة الشرطة الفلسطينية القادمون من الخارج يجب أن يكونوا مدربين كشرطة وضباط شرطة.

د: حضور دولي أو أجنبي مؤقت، وفقا لما يتفق عليه.

هـ: إقامة لجنة تعاون وتنسيق فلسطينية - إسرائيلية مشتركة لأغراض الأمن المتبادل. وبرنامج للتنمية الاقتصادية والاستقرار، يشمل إقامة صندوق طوارئ، لتشجيع الاستثمار الأجنبي، والدعم المالي والاقتصادي.

و: سيقوم الطرفان بالتعاون والتنسيق بشكل مشترك وبشكل منفرد مع الأطراف الإقليمية والدولية لدعم هذه الأهداف.

ز: ترتيبات لممر آمن للأشخاص وللنقل بين قطاع غزة ومنطقة أريحا.

٤- لاتفاق أعلاه سيتضمن ترتيبات من أجل التنسيق بين الطرفين فيما يتعلق بمعابر:

أ: غزة - مصر، و

ب: أريحا - الأردن.

٥- المكاتب المسؤولة عن الاضطلاع بصلاحيات ومسؤوليات السلطة الفلسطينية حسب هذا الملحق رقم ٢ والمادة ٦ من إعلان المبادئ سيكون موقعها في قطاع غزة ومنطقة أريحا بانتظار تنصيب المجلس.

٦- باستثناء هذه الترتيبات المتفق عليها، يبقى وضع قطاع غزة ومنطقة أريحا كجزء لا يتجزأ من الضفة الغربية وقطاع غزة، ولن يتغير خلال الفترة الانتقالية.

الملحق الثالث

بروتوكول حول التعاون الإسرائيلي - الفلسطيني في البرامج الاقتصادية والتنموية

يتفق الجانبان على إقامة لجنة مستمرة إسرائيلية - فلسطينية للتعاون الاقتصادي تركز، من بين أمور أخرى، على التالي:

١- التعاون في مجال المياه، بما في ذلك مشروع تطوير المياه، يقوم بإعداده خبراء من الجانبين، والذي سيحدد كذلك شكل التعاون في إدارة موارد المياه في الضفة الغربية وقطاع غزة، وسيتضمن مقترحات لدراسات وخطط حول حقوق المياه لكل طرف، وكذلك حول الاستخدام المنصف لموارد المياه المشتركة وذلك للتنفيذ خلال وما بعد الفترة الانتقالية ,

٢- التعاون في مجال الكهرباء، بما في ذلك برنامج لتطوير الطاقة الكهربائية، والذي سيحدد كذلك شكل التعاون لإنتاج وصيانة وشراء وبيع الموارد الكهربائية.

٣- التعاون في مجال الطاقة، بما في ذلك برنامج لتطوير الطاقة، يأخذ بالاعتبار استغلال النفط والغاز لأغراض صناعية، خاصة في قطاع غزة والنقب، وسيشجع المزيد من الاستغلال المشترك لموارد الطاقة الأخرى، وقد يأخذ هذا البرنامج بالاعتبار كذلك بناء مجمع صناعي بتروكيميائي في قطاع غزة وكذلك بناء أنابيب لنقل النفط والغاز.

٤- التعاون في مجال التمويل بما في ذلك برنامج تطوير وعمل مالي لتشجيع الاستثمار الدولي في الضفة الغربية وقطاع غزة وفي إسرائيل، وكذلك إقامة بنك تنمية فلسطيني.

٥- التعاون في مجال النقل والاتصالات، بما في ذلك برنامج يحدد الخطوط العامة لإنشاء منطقة ميناء بحري في غزة يأخذ بالاعتبار إنشاء خطوط نقل واتصالات من وإلى الضفة الغربية وقطاع غزة إلى إسرائيل وإلى بلدان أخرى.

بالإضافة، سيأخذ هذا البرنامج بالاعتبار تنفيذ بناء الطرقات اللازمة، وسكك الحديد وخطوط الاتصالات، إلخ...

٦- التعاون في مجال التجارة بما في ذلك الدراسات وبرامج ترويج التجارة، بما يشجع التجارة الداخلية والإقليمية وما بين الإقليمية وكذلك دراسة جدوى إنشاء مناطق تجارة حرة في قطاع غزة وفي إسرائيل وحرية الوصول المتبادل إلى هذه المناطق، والتعاون في مجالات أخرى تتعلق بالتجارة.

٧- التعاون في مجال الصناعة، بما في ذلك برامج التطوير الصناعي، الذي سيوفر إنشاء مراكز البحث والتطوير الصناعي الإسرائيلي - الفلسطيني المشترك، والذي سيشجع المشاريع المشتركة الفلسطينية - الإسرائيلية، ويضع الخطوط العامة للتعاون في صناعات النسيج، والمنتجات الغذائية، والأدوية، والإلكترونيات والماس والصناعات القائمة على الكمبيوتر والعلوم.

٨- برنامج للتعاون وتنظيم علاقات العمل والتعاون في مسائل الرفاه الاجتماعي.

٩- خطة تعاون وتنمية الموارد البشرية تأخذ بالاعتبار ورش عمل وندوات إسرائيلية - فلسطينية مشتركة وإقامة مراكز تأهيل مهني ومراكز أبحاث وبنوك معلومات مشتركة.

١٠- خطة لحماية البيئة توفر إجراءات مشتركة و/ أو منسقة في هذا المجال.

١١- برنامج لتطوير التنسيق والتعاون في مجال الاتصالات ووسائل الإعلام.

١٢- أي برامج أخرى ذات مصلحة مشتركة.

الملحق الرابع

بروتوكول حول التعاون الإسرائيلي - الفلسطيني

حول برامج التنمية الإقليمية

١- سوف يتعاون الجانبان في سياق مسعى السلام المتعدد الأطراف لتشجيع برنامج تنمية للمنطقة، بما فيها الضفة الغربية وقطاع غزة، تبادر إليه الدول السبع الكبار. وستطلب الأطراف من السبع الكبار السعي لإشراك دول أخرى مهتمة في هذا البرنامج، مثل أعضاء

منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية ودول ومؤسسات عربية إقليمية، وكذلك أعضاء من القطاع الخاص.

٢- سوف يتشكل برنامج التنمية من عنصرين:

أ: برنامج التنمية الاقتصادية للضفة الغربية وقطاع غزة.

ب: برنامج التنمية الاقتصادية الإقليمي.

أ: برنامج التنمية الاقتصادية للضفة الغربية وقطاع غزة. سيتشكل من العناصر التالية:

١: برنامج لإعادة التأهيل الاجتماعي، بما في ذلك برنامج للإسكان والبناء.

٢: خطة لتنمية المشاريع الاقتصادية الصغرى والمتوسطة.

٣: برنامج لتنمية البنية التحتية (المياه، الكهرباء، النقل الاتصالات إلخ).

٤: خطة للموارد البشرية.

٥: برامج أخرى.

ب: يمكن أن يتشكل برنامج التنمية الاقتصادية الإقليمي من العناصر التالية:

١: إقامة صندوق تنمية للشرق الأوسط كخطوة أولى وبنك تنمية للشرق الأوسط كخطوة ثانية.

٢: تطوير خطة إسرائيلية – فلسطينية أردنية مشتركة لتنسيق استغلال منطقة البحر الميت.

٣: قناة البحر المتوسط (غزة) – البحر الميت.

٤: تحلية المياه إقليميا ومشاريع تطوير أخرى للمياه.

٥: خطة إقليمية للتنمية الزراعية، وتتضمن مسعى إقليميا منسقا للوقاية من التصحر.

٦: ربط الشبكات الكهربائية فيما بينها.

٧: التعاون الإقليمي من أجل نقل الغاز والنفط وموارد الطاقة الأخرى وتوزيعه واستغلاله صناعيا.

٨: خطة تنمية إقليمية للسياحة والنقل والاتصالات السلكية واللاسلكية.

٩: التعاون الإقليمي في مجالات أخرى.

٣- سيعمل الطرفان على تشجيع مجموعات العمل المتعددة الأطراف، وسينسقان

بهدف إنجاحها، كما سيشجع الطرفان النشاطات الواقعة ما بين اجتماعات وكذلك دراسات الجدوى والدراسات التمهيدية لها، ضمن مجموعات العمل المتعددة الأطراف المختلفة.

المحضر المتفق عليه لإعلان المبادئ

حول ترتيبات الحكم الذاتي الانتقالي

أ: تفاهمات واتفاقات عامة:

أية صلاحيات ومسؤوليات يتم نقلها إلى الفلسطينيين وفقا لإعلان المبادئ قبل تنصيب المجلس ستخضع لنفس المبادئ المتعلقة بالمادة ٤، كما هو مبين في المحضر المتفق عليه أدناه.

ب : تفاهمات واتفاقات محددة:

المادة ٤

من المفهوم أن:

١- ولاية المجلس ستمتد على منطقة الضفة الغربية وقطاع غزة باستثناء تلك المسائل التي سيتم التفاوض عليها في مفاوضات الوضع الدائم: القدس، المستوطنات، المواقع العسكرية والإسرائيليين

٢- ستسري ولاية المجلس فيما يخص الصلاحيات والمسؤوليات والمجالات والسلطات المنقولة إليه المتفق عليها.

المادة ٦ البند ٢

من المتفق عليه أن يكون نقل السلطة كما يلي:

١- يقوم الجانب الفلسطيني بإبلاغ الجانب الإسرائيلي بأسماء الفلسطينيين المفوضين الذين سيتولون الصلاحيات والسلطات والمسؤوليات التي ستنتقل إلى الفلسطينيين وفقا لإعلان المبادئ في المجالات التالية: التعليم والثقافة، الصحة، الشؤون الاجتماعية، الضرائب المباشرة، السياحة وأية سلطات أخرى متفق عليها.

٢- من المفهوم أن حقوق والتزامات هذه المناصب لن تتأثر.
٣- ستستمر كل من المجالات الموصوفة أعلاه في التمتع بالتخصيصات الموجودة في الميزانية وفقا لترتيبات يتم الاتفاق عليها من الطرفين، وستأخذ هذه الترتيبات بالاعتبار التعديلات الضرورية المطلوبة من أجل تضمين الضرائب التي تتم جبايتها من مكتب الضرائب المباشرة.
٤- فور تنفيذ إعلان المبادئ، سيباشر الوفدان الإسرائيلي والفلسطيني على الفور مفاوضات حول خطة مفصلة لنقل السلطة على المناصب السابقة وفقا للتفاهمات المذكورة أعلاه.

المادة ٧ البند ٢

كما سيتضمن الاتفاق الانتقالي ترتيبات للتنسيق والتعاون.

المادة ٧ البند ٥

انسحاب الحكومة العسكرية لن يحول دون ممارسة إسرائيل للصلاحيات والمسؤوليات غير المنقولة إلى المجلس.

المادة ٨

من المفهوم أن الاتفاق الانتقالي سيتضمن ترتيبات للتعاون والتنسيق بين الطرفين في هذا الخصوص، كما أنه من المتفق أن يتم إنجاز نقل الصلاحيات والمسؤوليات إلى الشرطة الفلسطينية بطريقة ممرحلة، كما هو متفق عليه في الاتفاق الانتقالي.

المادة ١٠

من المتفق أنه فور دخول إعلان المبادئ حيز التنفيذ، سيقوم الوفدان الإسرائيلي والفلسطيني بتبادل أسماء الأفراد المعينين من الطرفين كأعضاء في لجنة الارتباط الإسرائيلية-الفلسطينية المشتركة. كما أنه من المتفق عليه أن يكون لكل طرف عدد متساو من الأعضاء في اللجنة المشتركة وستتخذ اللجنة المشتركة قراراتها بالاتفاق، ويمكن للجنة المشتركة أن تضيف فنيين وخبراء آخرين حسب الضرورة، وستقرر اللجنة المشتركة وتيرة ومكان، أو أماكن، عقد اجتماعاتها.

الملحق الثاني

من المفهوم أنه، لاحقا للانسحاب الإسرائيلي، ستستمر إسرائيل في مسؤولياتها عن الأمن الخارجي وعن الأمن الداخلي والنظام العام للمستوطنات والإسرائيليين. ويمكن للقوات العسكرية وللمدنيين الإسرائيليين أن يستمروا في استخدام الطرقات بحرية داخل قطاع غزة ومنطقة أريحا.

أبرم في واشنطن، في هذا اليوم الثالث عشر من أيلول ١٩٩٣
عن حكومة إسرائيل عن الوفد الفلسطيني
شمعون بيريز محمود عباس
الشاهدان
الولايات المتحدة الأميركية الفيدرالية الروسية
وارين كريستوفر أندريه كوزريف

الملحق رقم (٦)

الملحق الثاني لإعلان المبادئ حول ترتيبات الحكومة الذاتية الانتقالية

إعلان مبادئ حول ترتيبات الحكومة الذاتية الانتقالية الملحق الثاني انسحاب القوات الإسرائيلية من قطاع غزة

الملحق الثاني

بروتوكول حول انسحاب القوات الإسرائيلية

من قطاع غزة ومنطقة أريحا

١- سيعقد الطرفان اتفاقا ويوقعان عليه خلال شهرين من تاريخ دخول إعلان المبادئ هذا حيز التنفيذ حول انسحاب القوات العسكرية الإسرائيلية من قطاع غزة ومنطقة أريحا، وسيتضمن هذا الاتفاق ترتيبات شاملة تسري في قطاع غزة ومنطقة أريحا على أثر الانسحاب الإسرائيلي.

٢- ستنفذ إسرائيل انسحابا مجدولا وسريعا لقواتها العسكرية من قطاع غزة ومنطقة أريحا، يبدأ فورا مع التوقيع على الاتفاق حول قطاع غزة ومنطقة أريحا ويتم استكماله خلال فترة لا تتعدى الأربعة أشهر بعد التوقيع على هذا الاتفاق.

٣- سيتضمن الاتفاق المذكور أعلاه، من جملة أمور أخرى:

أ: ترتيبات لنقل سلس وسلمي للسلطة من الحكومة العسكرية الإسرائيلية وإدارتها المدنية إلى الممثلين الفلسطينيين.

ب : بنية وصلاحيات ومسؤوليات السلطة الفلسطينية في هذه المجالات فيما عدا الأمن الخارجي، والمستوطنات والإسرائيليين، والعلاقات الخارجية ومسائل أخرى متفق عليها بشكل مشترك.

ج: ترتيبات لتولي الأمن الداخلي والنظام العام من قبل قوة الشرطة الفلسطينية التي

تتشكل من ضباط الشرطة المجندين محليا ومن الخارج (حاملي جوازات السفر الأردنية والوثائق الفلسطينية الصادرة من مصر). إن الذين سيشاركون في قوة الشرطة الفلسطينية القادمون من الخارج يجب أن يكونوا مدربين كشرطة وضباط شرطة.

د: حضور دولي أو أجنبي مؤقت، وفقا لما يتفق عليه.

هـ: إقامة لجنة تعاون وتنسيق فلسطينية – إسرائيلية مشتركة لأغراض الأمن المتبادل. وبرنامج للتنمية الاقتصادية والاستقرار، يشمل إقامة صندوق طوارئ، لتشجيع الاستثمار الأجنبي، والدعم المالي والاقتصادي.

و: سيقوم الطرفان بالتعاون والتنسيق بشكل مشترك وبشكل منفرد مع الأطراف الإقليمية والدولية لدعم هذه الأهداف.

ز: ترتيبات لممر آمن للأشخاص وللنقل بين قطاع غزة ومنطقة أريحا.

٤- الاتفاق أعلاه سيتضمن ترتيبات من أجل التنسيق بين الطرفين فيما يتعلق بمعابر:

أ: غزة – مصر، و

ب: أريحا – الأردن.

٥- المكاتب المسؤولة عن الاضطلاع بصلاحيات ومسؤوليات السلطة الفلسطينية حسب هذا الملحق رقم ٢ والمادة ٦ من إعلان المبادئ سيكون موقعها في قطاع غزة ومنطقة أريحا بانتظار تنصيب المجلس.

٦- باستثناء هذه الترتيبات المتفق عليها، يبقى وضع قطاع غزة ومنطقة أريحا كجزء لا يتجزأ من الضفة الغربية وقطاع غزة، ولن يتغير خلال الفترة الانتقالية.

الملحق رقم (٧)

نصوص الرسائل المتبادلة بشأن معاهدة «كامب ديفيد»

[رسالة متفق عليها بين السادات وبيغن بشأن الحكم الذاتي في الضفة
(٣) الغربية وغزة وبشأن المفاوضات من أجل تنفيذه]
٢٦ مارس [آذار] ١٩٧٩
عزيزي السيد الرئيس
يؤكد هذا الخطاب أن كلاً من مصر وإسرائيل قد اتفقتا على ما يلي:
تستذكر حكومتا مصر وإسرائيل أنهما قد اتفقتا في كامب دافيد ووقعتا في البيت الأبيض يوم ١٧ سبتمبر [أيلول] ١٩٧٨ الوثائق المرفقة والمعنونة «إطار السلام في الشرق الأوسط المتفق عليه في كامب دافيد» و«إطار لعقد معاهدة سلام بين مصر وإسرائيل».
وبغية التوصل إلى تسوية سلمية شاملة وفقاً للإطارين المشار إليهما آنفاً تشرع مصر وإسرائيل في تنفيذ النصوص المتعلقة بالضفة الغربية وقطاع غزة. وقد اتفقتا على بدء المفاوضات خلال شهر من تبادل وثائق التصديق على معاهدة السلام. ووفقاً لـ«إطار السلام في الشرق الأوسط» فإن المملكة الأردنية الهاشمية مدعوة للاشتراك في المفاوضات. ولكل من وفدي مصر والأردن أن يضم فلسطينيين من الضفة الغربية وقطاع غزة أو فلسطينيين آخرين باتفاق مشترك. وهدف المفاوضات هو الاتفاق قبل إجراء الانتخابات على الترتيبات الخاصة بإقامة سلطة الحكم الذاتي المنتخبة (المجلس الإداري)، وتحديد سلطاتها ومسؤولياتها، والاتفاق على ما يرتبط بذلك من مسائل أخرى. وفي حالة إذا ما قرر الأردن عدم الاشتراك في المفاوضات فستجري
المفاوضات بين مصر وإسرائيل.
وتتفق الحكومتان على أن تتفاوضا بصفة مستمرة وبحسن نية من أجل الانتهاء من هذه المفاوضات في أقرب تاريخ ممكن. كما تتفق الحكومتان على أن الغرض من المفاوضات هو إقامة سلطة الحكم الذاتي في الضفة الغربية وغزة من أجل تحقيق الحكم الذاتي الكامل للسكان.
ولقد حددت مصر وإسرائيل لنفسيهما هدفاً للانتهاء من المفاوضات خلال عام واحد

بحيث يتم إجراء الانتخابات بأسرع ما يمكن بعد أن يكون الأطراف قد توصلوا إلى اتفاق. وتنشأ سلطة الحكم الذاتي المشار إليها في «إطار السلام في الشرق الأوسط» وتبدأ عملها خلال شهر من انتخابها، واعتباراً من هذا التاريخ تبدأ فترة الخمس سنوات الانتقالية. ويتم سحب الحكومة العسكرية الإسرائيلية وإدارتها المدنية لتحل سلطة الحكم الذاتي محلها كما هو منصوص عليه في «إطار السلام في الشرق الأوسط». وحينئذ يتم انسحاب القوات الإسرائيلية المسلحة وإعادة توزيع

القوات الإسرائيلية المتبقية في مواقع أمن محددة.

(المكتب الصحفي، سفارة جمهورية مصر العربية بواشنطن، الولايات المتحدة الأميركية. ٣ ٢٥

ويؤكد هذا الخطاب أيضاً مفهومنا بأن حكومة الولايات المتحدة ستشترك اشتراكا كاملا في كافة مراحل المفاوضات.

مع خالص التحية،،،

عن حكومة عن حكومة

جمهورية مصر العربية:	إسرائيل :
محمد أنور السادات	مناحم بيغن

المراجع والمصادر

مصادر عربيّة

- النعامي، صالح. (٢٠١٧، تموز). المشاريع الاقتصادية في الضفة الغربية وفق خارطة المصالح الإسرائيليّة.
- العربي الجديد. مستقاة بتاريخ ١٤/ ١٠/ ٢٠١٧، من:https://goo.gl/zn13SD
- خطيب، إيناس ونصار، نداء. (٢٠١٦). شخصيات في السياسة الإسرائيلية: أفيغدور ليبرمان. حيفا: مدى الكرمل.
- خليل، نائلة. (٢٠٠٣، كانون الثاني). تقرير إخباري: الحاكم العسكري الإسرائيلي يعود ـ مجدداً ـ إلى الضفة. الدستور. مستقاة بتاريخ ٢٠/ ٧/ ٢٠١٧، من: https://goo.gl/ZZkmGz
- دنيا الوطن. (٢٠١٧، حزيران). تقرير الاستيطان: الضفة الغربية تشهد أقوى هجمة استيطانية. دنيا الوطن. مستقاة بتاريخ ١٥/ ٩/ ٢٠١٧، من: http://bit.ly/2BO5BFf
- شحادة، رجا. (١٩٨٣). الإدارة المدنيّة في الضفة الغربية المحتلة. دراسة تحليلية للأمر العسكري ٩٤٧. رام الله: الحقّ.
- فلسطين اليوم. (٢٠١٧، كانون الثاني). تقرير: ارتفاع حاد على مصادرة أراضي الضفة بنسبة ١٢٧٪. فلسطين اليوم. مستقاة بتاريخ ١٥/ ٩/ ٢٠١٧، من:http://bit.ly/2C9HHUf
- غانم، هنيدة. (٢٠١٥). تحويل القدس لأورشليم. دراسات، ٣٣، ص.ص ٣٠-٤٤.
- غانم، هنيدة. (٢٠١٧، كانون الأول). «إسرائيل الثالثة»- التحول نحو الدولة الدينية الاستيطانية. المشهد الإسرائيلي. مستقاة بتاريخ ٢٠/ ١٢/ ٢٠١٧، من: http://bit.ly/2DWB7ye

- قدس برس. (٢٠١٧، شباط). الإدارة المدنية» الإسرائيلية تسحب صلاحيات السلطة الفلسطينية. فلسطين أون لاين. مستقاة بتاريخ ٥/ ٩/ ٢٠١٧، من https://goo.gl/zoEXY5
- مدار. (٢٠١٧). تقرير «مدار» الاستراتيجي للعام ٢٠١٧. رام الله: الأيام. متاح لدى: http://bit.ly/2AnR7u3
- مدار. (٢٠١٥). قضايا إسرائيلية العدد (٤٧). رام الله: الأيام. متاح لدى: http://bit.ly/2BWk2r6
- مصطفى، مهند. (٢٠١٧). مشاريع الضم في السجال الإسرائيلي الراهن. مجلة «قضايا إسرائيلية»، ٦٦، ص ٣٧-٥١.
- مصطفى، مهند. (٢٠١٧). بنية النظام السياسي والانتخابي في إسرائيل وآثاره على القرارات تجاه القضية الفلسطينية. تشكل «نظام الكتلة المهيمنة» في النظام الإسرائيلي. مدار، ورقة تحليلية.
- مفتاح. (٢٠٠٥). **تقرير مجموعة الرقابة الفلسطينية: مصادرة أراضي المواطنين الفلسطينيين في الضفة الغربية، بما فيها مدينة القدس المحتلة، منذ ١ كانون الثاني ٢٠٠٥**. رام الله: دائرة شؤون المفاوضات.
- ٢٤ أف أم، (٢٠١٧). الحكومة: توسيع صلاحيات الإدارة المدنية إلغاء لاتفاق أوسلو. ١٤ أف أم. مستقاة بتاريخ ٢٠/ ٨/ ٢٠١٧، من: https://goo.gl/h1mXio

مصادر عبرية

- العاد، موشيه. (٢٠١٥). إذا أردتم-هذه الضفة، الحكم الإسرائيلي في الضفة في العقد الأول ١٩٦٧-١٩٧٦. حيفا: باردیس. (بالعبرية).
- إذاعة الجيش الإسرائيلي. (٢٠١٧). «ليبرمان: يجب الانفصال عن كل هؤلاء الذين يعرفون أنفسهم كفلسطينيين». مقابلة مذاعة. موقع إذاعة الجيش الإسرائيلي. مستقاة بتاريخ ١٥/ ٩/ ٢٠١٧، من: http://glz.co.il/1064-96757-he/Galatz.aspx

- «السلام الآن». (٢٠١٥). «الأسلوب الجديد لبناء المستوطنات: نتنياهو أقام ٢٠ مستوطنة جديدة». تقرير حركة «السلام الآن». متاح لدى:
https://goo.gl/4nDH22
- «السلام الآن». (٢٠١٧). المستوطنات: السكّان. موقع حركة «السلام الآن». مستقاة بتاريخ ٥/ ١٠/ ٢٠١٧، من:http://bit.ly/2mRKsTv
- القناة الثانية الإسرائيلية. (٢٠١٦). هل سينفّذ ليبرمان وعوداته الحربيّة؟ ماكو. مستقاة بتاريخ ١٥/ ٢/ ٢٠١٧، من:https://goo.gl/4qohnE
- أن.أر.جي (٢٠١٤، أيار). خطة بنت: إلغاء الجدار الفاصل وضم مناطق ج. «أن.أر.جي». مستقاة بتاريخ ١٧/ ٩/ ٢٠١٧، من:http://bit.ly/2kUGztC
- أورياه، ميخائيل. (٢٠١٧، أيار). ١٥ عاماً للجدار الواقي: كيف تغيّرت صورة الأوضاع في يهودا والسامرا. موقع الجيش الإسرائيلي. مستقاة بتاريخ ٣/ ٨/ ٢٠١٧، من:
https://goo.gl/XoipmN
- باردا، ياعيل، (٢٠١١). بيروقراطية الاحتلال: نظام تصاريح الحركة في الضفة الغربية ٢٠٠٠-٢٠٠٦». القدس: فانلير- هكيبوتس همؤاحد. (بالعبرية).
- باردنشتاين، ايلي. (٢٠١٤، شباط). نتنياهو يفحص بديل لأبي مازن: أرسل مبعوث لمقابلة دحلان. «أن.أر.جي». مستقاة بتاريخ ١٤/ ٢/ ٢٠١٧، من: https://goo.gl/Zo4dZA
- باروخ.حيزيك. (٢٠١٦، أيار). تسرّع في الإعلان: يؤيد دولة فلسطينية». قناة «٧». مستقاة بتاريخ ١٥/ ٩/ ٢٠١٧، من:https://goo.gl/qqbFNs
- باروخ، حيزيك. (٢٠١٦، آب). نتنياهو: الفلسطينيون يريدون تطهيراً عرقياً. موقع « قناة ٧». مستقاة بتاريخ ٥/ ١٠/ ٢٠١٧، من: https://goo.gl/oPdSmy
- بنبنستي، ميرون. ١٩٨٦. «مدينة وفي قلبها جدار»، لدى أيلي شيلر، أريئيل. مجلة لمعرفة أرض إسرائيل: القدس: كمدينة وُحدت. ٤٤-٤٥، ص ٩٢.
- بن مائير، يهودا و باجنو-مولدفسكي، ألونا. (٢٠١٣). صوت الشعب: آراء الجمهور في إسرائيل في قضايا الأمن القومي. تل أبيب: المعهد لأبحاث الأمن القومي.

- بن مائير، يهودا. (٢٠١٤). استطلاعات رأي في إسرائيل والسلطة الفلسطينية: دعم شعبي واسع لاتفاق سياسي. المعهد الإسرائيلي لأبحاث «الأمن القومي». مستقاة بتاريخ ٣/ ١٠/ ٢٠١٧، من:http://bit.ly/2BBINEw
- بن مائير، يهودا. و عيناب، عمر. (٢٠١٥). أمن قومي وآراء جمهور». تل أبيب: المعهد الإسرائيلي لأبحاث «الأمن القومي».
- بن كيون، اليشاع. (٢٠١٧، أيلول). نتنياهو في احتفالية اليوبيل على المستوطنات في يهودا والسامرا: «لن نقتلع- لا يهود ولا عرب». واي نت. مستقاة بتاريخ ٣٠/ ١٠/ ٢٠١٧، من:http://bit.ly/2DdoONc
- بندر، أريك. (٢٠١٢، كانون الثاني). نتنياهو: ليس لدي نية التنازل عن التواجد الإسرائيلي في الأغوار. «أن.أر.جي». مستقاة بتاريخ ١٥/ ١٠/ ٢٠١٧، من: https://goo.gl/SGMrW8
- بيشاي، سري. (٢٠١٢، تموز). سيطرة دون احتلال أم احتلال خرج من السيطرة؟ حول تقرير لجنة لفي وتقرير الصليب الأحمر. هاتركلين. مستقاة بتاريخ١٥/ ٩/ ٢٠١٧، من: http://bit.ly/2C4VDin
- تسفي عنبار. (٢٠٠٥). ميزان وسيف: أسس القانون العسكري في إسرائيل. تل أبيب: وزارة الدفاع. (عبري). أجزاء من الكتاب على الرابط التالي:
http://web.archive.org/web/20130921054427/http://www.law.idf.il/SIP_STORAGE/files/6/286.pdf
- جادسي، ايتي. (٢٠١٧، تشرين الأول). الوزيرة جملئيل: «حان وقت فرض السيادة في معالي أدوميم. ٩٣ أف.أم. مستقاة بتاريخ ٢٢/ ١٠/ ٢٠١٧، من:
http://www.93fm.co.il/radio/427920/
- جبور، اسف. (٢٠١٥). مصادر: وزير الخارجية قابل محمد دحلان بباريس. «أن.أر.جي». مستقاة بتاريخ١٥/ ٢/ ٢٠١٧، من:https://goo.gl/y8UeSQ
- جازيت، شلومو. (١٩٨٥). العصا والجزرة: الحكم العسكري الإسرائيلي في الضفة الغربيّة. أور يهودا. زمورا بيتان. (بالعبرية).

- جرينتسفايج ميخال و بيلج، روت.(١٩٩٢). هذه يروشلايم من الفترة الصليبية وحتى يومنا. تل أبيب: وزارة التربية والتعليم.
- جرودكا، يعقوب. (٢٠١٦، كانون الأول). ليبرمان في تصريح دراماتيكي: سأقطع العلاقات مع الفلسطينيين. «بهول». مستقاة بتاريخ ١٥/ ٢/ ٢٠١٧، من: https://goo.gl/DDsy3r
- جوردون، نيف. (٢٠٠٨). عن المهر والعرائس: تحليل بنيويّ للاحتلال الإسرائيلي. علم اجتماع إسرائيلي، العدد ٩ (٢)، ص.ص ٢٧١ – ٢٩٦. (بالعبريّة).
- حبكين، شيرا. (٢٠١٤). ورقة تقدير موقف: خصخصة الحواجز في الضفة الغربية وقطاع غزّة. فان لير. مستقاة بتاريخ ٣/ ٨/ ٢٠١٧، من: https://goo.gl/ZEcLWx
- دائرة الإحصاء المركزيّة، الحوليّة الإحصائيّة ٢٠٠٩، القدس: دائرة الإحصاء المركزية، ص ٨٥ وص ١٠٣.
- دويدوب، ألينور. (٢٠١٤، حزيران). لا نحتل وإنما نقدّم خدمة. «هماكوم». مستقاة بتاريخ ١٥/ ٧/ ٢٠١٧، من: https://goo.gl/KoLVJ4
- ربيد. باراك. (٢٠١٦، شباط). نتنياهو وليبرمان وافقا بشكل غير اعتيادي على إدخال سيارات مصفّحة للأجهزة الأمنية الفلسطينية. «هآرتس». مستقاة بتاريخ ١٥/ ٢/ ٢٠١٧، من: https://goo.gl/YDKAyh
- ربيد، باراك. (٢٠١٦، كانون الثاني). نتنياهو في الكابينت: يجب التهيؤ لحالة سقوط السلطة. «هآرتس». مستقاة بتاريخ ١٥/ ٢/ ٢٠١٧، من: https://goo.gl/ucc8mv
- روتمان، إيلي. (٢٠١٧، كانون الثاني). نتنياهو: الأمر الذي أطرحه على الفلسطينيين هو دولة ناقص». «كيكار». مستقاة بتاريخ ١٥/ ١٠/ ٢٠١٧، من: http://www.kikar.co.il/219097.html
- روتنبرغ، ميخال. (٢٠١٦، آب). خطة العصا والجزرة: خطة ليبرمان. «دافار ريشون». مستقاة بتاريخ ١٥/ ٩/ ٢٠١٧، من: http://www.davar1.co.il/29838/

- سموحة، سامي. (٢٠١٥). لا يكسرون القواعد- مؤشر العلاقات اليهودية العربيّة. حيفا: جامعة حيفا.
- سومبورغ، دانا. (٢٠١٧، كانون الثاني). ليبرمان: ما من احتمال للتوصل لاتفاق بين- إسرائيل والفلسطينيين. «معاريف». مستقاة بتاريخ ١٥/ ٩/ ٢٠١٧، من: https://goo.gl/shV9w8
- سومبورج، دانا. (٢٠١٦، كانون الأول). نتنياهو: « الكارثة الكبرى في المنطقة ليس الصراع مع الفلسطينيين – فهو هامشي نسبيا. «معاريف». مستقاة بتاريخ ٥/ ١٠/ ٢٠١٧، من:https://goo.gl/6dBLPi
- سيجال، شلومو. (٢٠١٥، أيار). نتنياهو: الفلسطينيون يمتنعون عن إجراء مفاوضات معنا. «جي دي أن». مستقاة بتاريخ ٢/ ١٠/ ٢٠١٧، من:http://www.jdn.co.il/video/684817
- شرجائي، نداف. (٢٠٠٣، تشرين الثاني). هآرتس. مستقاة بتاريخ ٢٢/ ١٠/ ٢٠١٧، من: http://bit.ly/2pxXs2h
- شرجائي، نداف. (٢٠١٠). تخطيط وديموغرافيا وجيوسياسيّة في القدس- في أعقاب المداولات حول خارطة القدس الهيكليّة. المركز المقدسيّ لشؤون الجمهور والدولة وصندوق ليجاسيهيريتدج.
- شوفل، ليلاخ; تسينزا، شلومو; ألون، جدعون و ماطي، توخبيلد. (٢٠١٧، كانون الثاني). استطلاع صحيفة «يسرائيل هيوم»: ٧٠٪ يؤيدون إصدار عفو عن اليزور. « أن.أر.جي». مستقاة بتاريخ ٨/ ٩/ ٢٠١٧، من:http://bit.ly/2ByzNjD
- فاردي، مواب و مولوكو، داني. (٢٠١٧، شباط). نتنياهو في لقاء في الولايات المتحدة الأميركية: حتى ننهي الصراع- على الفلسطينيين التنازل عن تدمير إسرائيل». موقع القناة العاشرة. مستقاة بتاريخ ٢٣/ ٩/ ٢٠١٧، من:https://goo.gl/oajJtH
- فلوك، را. (٢٠١٦). نتنياهو: أساس الصراع مع الفلسطينيين ليس المستوطنات بل رفض الفلسطينيين الاعتراف بإسرائيل». «ريشت بيت». مستقاة بتاريخ ٢٣/ ٩/ ٢٠١٧، من: http://bit.ly/2BN4dTE

- فولمان، يشعياهو. (٢٠٠٤). قصة الجدار الفاصل: هل هي استباحة حياة. القدس: إصدارات الكرمل. (بالعبرية) أرندت، حنا. (٢٠١٠). أسس الشمولية. ترجمة عيديت زرطل، تل أبيب: الجامعة المفتوحة. (بالعبرية).
- قناة المنسّق. (٢٠١٧). «مقابلة حصرية لموقع المنسق مع وزير الدفاع أفيغدور ليبرمان». https://www.youtube.com/watch?v=fU2Svb84uAE
- قناة «جانر سيجال» (Gnirsegal). (٢٠١١). «بيبي نتنياهو دون رقابة-» أنا أوقفت اتفاقية أوسلو». https://www.youtube.com/watch?v=uIHZ_CPJECU.
- قناة «نفتالي بينت» (Naftali Bennett). «خطة التهدئة-نفعل ما هو جيد لإسرائيل». http:// bit.ly/1JnDcDR
- قناة ٢٠. (٢٠١٧، تموز). القانون الذي سيضمّ ٥ بلدات و١٥٠ ألف إسرائيلياً للقدس. موقع قناة ٢٠. مستقاة بتاريخ ١٥/ ٩/ ٢٠١٧، من: http://bit.ly/2zuNIFD
- كسبيت، بن. (٢٠١٦، شباط). المصيدة الأمنية لنتنياهو. «المونيتور». مستقاة بتاريخ ١٧/ ٢/ ٢٠١٧، من: https://goo.gl/BndP2t
- كلاين، مناحم. (٢٠١٧، شباط). زلة اللسان التي كشفت نوايا نتنياهو الحقيقيّة. «سيحاه ميكوميت». مستقاة بتاريخ ٥/ ٩/ ٢٠١٧، من: https://goo.gl/jt3tKb
- كلاين، مناحم. (١٩٩٩). حمام في سماء القدس: العمليّة السلميّة والمدينة ١٩٧٧-١٩٩٩. القدس: معهد القدس للدراسات الإسرائيليّة.
- كمحي، يسرائيل. (١٩٩٣). «ملامح لتطوّر القدس في العقد الأخير»، أريئيل، رقم ٩١، ص ٢٩-٤٣.
- كهانا، أرئيل. (٢٠١٧، آب). الإدارة المدنيّة ستتطوّر: عمّال أكثر وارتباط أقل بالجيش. «أن. أر.جي». مستقاة بتاريخ ١٥/ ٧/ ٢٠١٧، من:https://goo.gl/zEmy7Q
- كوهن، يسرائيل. (١٩٦٨، آذار). «شيّد بيتك في القدس». دفار. مستقاة بتاريخ ١٥/ ٩/ ٢٠١٧.

- لافيه، فيريد. (٢٠١٢، تموز). السيادة المخفية. «هآرتس». مستقاة بتاريخ ٢٨/ ٦/ ٢٠١٧، من: https://goo.gl/HNDoLN
- ليفينسون،ح. (٢٠١٢، شباط). وزير المواصلات يبادر لـ ٤٧٥ كم من سكة حديد في الضفة. هآرتس. مستقاة بتاريخ ٢٠/ ٩/ ٢٠١٧، من: https://goo.gl/QShWD8
- ليفينسون، ح. (٢٠١٣، تموز). الإدارة المدنية صادقت على مخطط سكة الحديد الطموح في الضفة الغربيّة. هآرتس:. مستقاة بتاريخ ١٤/ ١٠/ ٢٠١٧، من: https://goo.gl/7z3Ntr . (بالعبريّة).
- ليفينسون، حاييم. (٢٠١٢، تشرين الثاني). نائب رئيس المحكمة في الضفة الغربية يطلب تطبيق القانون الإسرائيلي في الضفة». «هآرتس». مستقاة بتاريخ ٧/ ٨/ ٢٠١٧، من: https://goo.gl/QkMPT7
- ليفينسون، حاييم; ليس، يونتنا وخوري، جاكي. (٢٠١٧، تشرين أول). «هآرتس». مستقاة بتاريخ ٢٨/ ١٠/ ٢٠١٧، من: http://bit.ly/2BNpxZd
- ليفي، أليئور. (٢٠١٦، تشرين أول). ليبرمان للفلسطينيين: إذا توقف حماس عن حفر الأنفاق سنهتم بالاتفاق لإعادة تطوير غزة. «واي نت». مستقاة بتاريخ ٣/ ٨/ ٢٠١٧، من: https://goo.gl/ibuiXh
- ماحسوم ووتش. (٢٠٠٨، تشرين أول). خصخصة الحواجز والاحتلال المتأخر. «ماحسوم ووتش». مستقاة بتاريخ ٣/ ٨/ ٢٠١٧، من: https://goo.gl/V4Xbzd
- معاريف أون لاين. (٢٠١٦، نيسان). ليبرمان: إذا خرج الجندي بريئاً، يكون يعالون قد أنهى مسيرته السياسيّة. «معاريف». مستقاة بتاريخ ١٥/ ٢/ ٢٠١٧، من: https://goo.gl/YsnM44
- موقع المنسّق. (٢٠١٧، شباط). وزير الدفاع أفيغدور ليبرمان للفلسطينيين: تعالوا نتحدّث. المنسّق. مستقاة بتاريخ ٢٠/ ٨/ ٢٠١٧، من: https://goo.gl/fUmNZW
- موقع المنسّق. (٢٠١٧، أيلول). لاقتصاد عائلي ناجح إليكم نصائح خبير بعالم الاقتصاد. المنسّق. مستقاة بتاريخ ٢٠/ ٨/ ٢٠١٧، من: https://goo.gl/pYjwBW

- موقع المنسّق. (٢٠١٧، آب). «كيف نتعلّم العبريّة مجانا؟. المنسّق. مستقاة بتاريخ ٢١/ ٨/ ٢٠١٧، من: https://goo.gl/2Whps4
- موقع المنسّق. (٢٠١٧، حزيران). الشباب الفلسطيني-مسابقة أفضل دي جي فلسطيني. المنسّق. مستقاة بتاريخ ٥/ ٩/ ٢٠١٧، من:https://goo.gl/BCQgVH
- موقع المنسّق. (٢٠١٧، كانون الثاني). وحدة تنسيق أعمال الحكومة تمتلك رؤية لتنمية الاقتصاد الفلسطيني. المنسّق. مستقاة بتاريخ ٢٠/ ٩/ ٢٠١٧، من:https://goo.gl/58Fepu
- موقع «تل أبيب تايمز». (٢٠١٦، تشرين أول). مبادرة اليوم الذي يليه عصر السلطة. «تل أبيب تايمز». مستقاة بتاريخ ١٤/ ٢/ ٢٠١٧، من:https://goo.gl/jvV7Hu
- موقع «كول برمآه». (٢٠١٥، تشرين الثاني). نتنياهو: التحريض من قبل السلطة الفلسطينية مستمر. «كول بارما». مستقاة بتاريخ ٣/ ٨/ ٢٠١٧، من:https://goo.gl/27nXtq
- موعلم، مازام. (٢٠١٦، كانون الثاني). سلبية نتنياهو تجاه سيناريو سقوط السلطة الفلسطينية. «المونيتور». مستقاة بتاريخ ١٧/ ٢/ ٢٠١٧، من: https://goo.gl/sj8R41
- موقع «والا». (٢٠١٢، كانون الأول). نتنياهو: آمل أن يساعدني ترامب بالتقدم بحل الدولتين. «والا». مستقاة بتاريخ ٢٢/ ١٠/ ٢٠١٧، من:https://goo.gl/Tu3YfP
- موقع «واي نت». (٢٠١٧، كانون الثاني). ليبرمان، حول حل الصراع مع الفلسطينيين: «أبو مازن ليس قائداً شرعياً». «واي نت». مستقاة بتاريخ ١٥/ ٢/ ٢٠١٧، من: https://goo.gl/8LacJu
- موقع «واي نت».(٢٠١٧، كانون الثاني). ليبرمان حول النداءات المطالبة بالعفو: من يريد مصلحة أزريه عليه أن يصمت». «واي نت». مستقاة بتاريخ ١٥/ ٧/ ٢٠١٨، من: https://goo.gl/GR5qSF
- موقع يش دين. (٢٠١٧). «مستوطنات وتجمعات استيطانية في الضفة الغربية- قاموس مصطلحات». «يش دين». متاح لدى:http://bit.ly/2DNrMci
- ميلر، عكيفا. (٢٠١٣، أيلول). خطوط حول صورة الضمّ. موقع «ريغ ثنك». مستقاة بتاريخ ١٤/ ٨/ ٢٠١٧، من: https://goo.gl/FPE7JE

- هارمان، تمار; هيلر، ايلا; كوهين، حنا; بوبيل، دانا وعمر، فادي. (٢٠١٥). مؤشر الديمقراطية الإسرائيلية للعام ٢٠١٦. تل أبيب: المعهد الإسرائيلي للديمقراطية. متاح لدى:http://bit.ly/2hLIUa8
- هآريئل، عموس. (٢٠١٦، شباط). ليبرمان: نظام أبو مازن الفاسد يمنع التطور الاقتصادي في الضفة. «هآرتس». مستقاة بتاريخ ١٥/ ٢/ ٢٠١٧، من:
https: / /goo.gl/G6oTnh
- ياعار، افرايم و هارمان، تمار. (٢٠١٧). «مؤشر السلام ٢٠١٧». إصدار مركز جوتمان للأبحاث والمركز الإسرائيلي للديمقراطية وجامعة تل أبيب. متاح لدى:
http://bit.ly/2DNbBf9
- يفتحئيل، أورن. (٢٠١٣، كانون الثاني). «تهويد وليس يهوديّة». ملحق هآرتس. مستقاة بتاريخ ١٥/ ٩/ ٢٠١٧، من: http://goo.gl/9YZBw7

In English

- Alhaq.(2011). The Silent Annexation of the Jordan Valley. Joint Written Statement – Human Rights Council 17th Session. Available At: http://bit.ly/2l9vV1t
- Azoula, Ariella and Ophir, Adi.(2013) The One state condition: Occupation and Betselem. (2011). DISPOSSESSION AND EXPLOITATION. Available At: http://bit.ly/2Db9mRo
- Democracy in Israel/ Palestine, Stanford, CA: Stanford university press.
- Hofman, Gil and Levi, Sarah. (2017, October). Jpost. Retrieved in (October 25, 2017), from http://bit.ly/2psA8D5
- Melon, Mercedes. (2012, Spring). The Forcible Transfer of the Palestinian People from the Jordan Valley. Badil. Retrieved in (October 25, 2017), from: http://bit.ly/2DbZcjC
- NAD. (2013). Israeli Annexation Policies in the Jordan Valley: Destroying the Future of the State of Palestine. Available At: http://bit.ly/2BOPd7P
- Ophir, Adi, Givoni, Michal, and Hanafi, Sari.(2009). The Power of Inclusive Exclusion:
- Anatomy if Israeli Rule IN Occupied Palestinian Territories. New York: Zone Books.
- Peace Now. (2008, October). Peace Now: A New Jordan Valley Settlement – Facts,

Background, and Analysis – October 2008. Jordan valley solidarity. Retrieved in (October 25, 2017), from http://bit.ly/2kUFzFS

- Pedatzur, Reuven. (2007, July). The ‹Jordanian Option,› the Plan That Refuses to Die. Haaretz. Retrieved in (October 25, 2017), from http://bit.ly/2C8dYeq
- Shafir, Gershon, 2017. A Half Century of Occupation: Israel, Palestine and the World's Most Intractable Conflict, CA: University of California.
- Shenhav, Yehouda, and Yael, Berda, (2009). « The Colonial Foundations of the State of - Exception: Juxtaposing the Israeli Occupation with Colonial Bureaucratic History.» In Givoni, Hanafi & Ophir. (Eds). The Power of Inclusive Exclusion: Anatomy of Israeli Rule in the Occupied Palestinian Territories. New York: Zone Books. Pp. 337-358.
- Shehadeh, Raja. (1994). The Declaration of Principles & The Legal System In the West Bnak. Passia: Jerusalem.
- Wolfe, Patrick. (2006). «Settler colonialism and the elimination of the native». Journal of Genocide Research, 8(4), Pp. 387-409.

الهوامش

١ للاستزادة: يمكن مراجعة صفحة "المنسّق" الرسميّة، متوافرة في: https://goo.gl/Bg6QPy .

٢ انظر/ ي فيديو منسق أعمال الحكومة الإسرائيلية في المناطق الجنرال يوآف مردخاي يجيب عن أسئلة الفلسطينيين مباشرة على اليوتيوب:
https://www.youtube.com/watch?v=j_Oc7gn0hkI . (آخر مشاهدة٣٠/ ٩/ ٢٠١٧) .

٣ للاستزادة: يمكن زيارة الموقع الرسمي للمنسّق على: . https://goo.gl/9ina8k

٤ انظر/ ي " صفحة المنسّق الإسرائيليّ... تجاوز الإنسانيّ إلى السياسيّ والأمنيّ" على موقع المونيتور، ٢١, ١١, ٢٠١٦:
http://www.al-monitor.com/pulse/ar/originals/2016/11/palestinian-authority-role-israel-coordinator-facebook.html#ixzz4uKeAcW80

٥ مقتبس لدى ليف جرينبيرج (٢٠٠٥) "احتواء غير مرغوب"، نظريّة ونقد، ٢٧: ١٨٧-١٩٦. وأيضاً شافير (Shafir 2017, 11-12, .١٢-١١ ،٢٠١٧

٦ يعزو العديد من الباحثين أسباب احتلال ٦٧ لأسباب أمنية من بينها حماية الحدود إضافة لأسباب مادية كالسيطرة على الموارد الطبيعيّة، وأخرى روحانيّة لدى المتطرفين ترتبط بالإيمان بقدسية أرض إسرائيل التي تتعدى دولة إسرائيل، وفيما لم يتم الشروع بعملية تهجير واسعة وممنهجة للفلسطينيين في الأراضي التي احتلت كما حدث مع الفلسطينيين في ١٩٤٨، فإنه لا بد من الإشارة إلى أنه خلال الحرب وبعدها هجّر ما يقارب ٢٠٠ إلى ٢٥٠ ألفاً من الفلسطينيّين إلى الأردن، أي بواقع ٣٣٪ من مجمل السكّان، فيما بقي مليون فلسطيني في الضفّة وقطاع غزّة. (جوردون، ٢٠٠٨).

٧ تسفي عنبار (١٩٣٥-٢٠٠٩) عين عام ١٩٦٧ مباشرة بعد الحرب مستشاراً قضائياً للجيش في قطاع غزة وسيناء، وفي ١٩٧١ عين مدعياً عاماً لمنطقة الوسط، وفي ١٩٧٣ عين مدعياً عاماً عسكرياً أول وظل في منصبه هذا حتى ١٩٧٩.

٨ انظر ملحق "المنشور العسكري الثالث".

٩ المادة (٣٥) من الأمر العسكري رقم (٣). نشر في مجلد رقم (١) ص ٥. متاح في موقع النيابة العسكرية:
http://www.law.idf.il/801-he/Patzar.aspx?PageNum=11

١٠ الأمر العسكري رقم (١٨٧)، نشر في مجلد رقم (٩)، ص: ٣٦٧. متاح في موقع النيابة العسكرية:
http://www.law.idf.il/801-he/Patzar.aspx?PageNum=11 انظر ملحق رقم ٤ الأمر العسكري رقم ١٨٧).

١١ انظر ملحق ((الأمر العسكري رقم #٢)).

١٢ انظر في الملاحق: ملحق "اتفاقيّة كامب دافيد".

١٣ للاستزادة في تقسيم وتفصيل الصلاحيات يمكن مراجعة: شحادة، رجا، (١٩٨٣). الإدارة المدنيّة في الضفة الغربية المحتلة. دراسة تحليلية للأمر العسكري ٩٤٧. رام الله: الحقّ.

١٤ "نص اتفاق أوسلو". متاح في:http://www.aramaic-dem.org/Arabic/Documents/Oslo.htm

١٥ مقابلة مع مدير عام الحق شعوان جبارين في ١٧, ٠٥, ٢٢.

١٦ تعديل على نظام الطوارئ رقم (٢). مجلد ١٧٤. ص (٦) متاح في
http://www.law.idf.il/801-he/Patzar.aspx?PageNum=4

١٧ للاستزادة، انظر الرابط: https://goo.gl/z6ZXbg

١٨ للاستزادة، انظر الرابط – https://goo.gl/fSsiW7

١٩ للاستزادة، انظر الرابط– https://goo.gl/hYXgGW

٢٠ للاستزادة، انظر الرابط: https://goo.gl/KPxEoH

٢١ للاستزادة، انظر الرابط: https://goo.gl/a5TJXa

٢٢ للاستزادة، انظر الرابط: https://goo.gl/Y4PYsT

٢٣ للاستزادة، انظر الرابط: https://goo.gl/rE3e1x

٢٤ مقابلة مع منال حزان وجواد بولس وشعوان

٢٥ للاستزادة حول "اليمين الجديد" يمكن مراجعة مجلة "قضايا إسرائيلية" العدد (٤٧) الصادر عن مركز "مدار"–المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية. متاح لدى: https://goo.gl/bskcTZ

٢٦ للاستزادة عن هذا الموضوع يمكن مراجعة التقرير الاستراتيجي للعام ٢٠١٥، الصادر عن مركز "مدار"–المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية. متاح لدى: https://goo.gl/tg5ets

٢٧ للاستزادة، انظر الموقع الإلكتروني الرسمي لحزب "يسرائيل بيتينو
https://beytenu.org.il/category/%D7%9E%D7%A6%D7%A2/

٢٨ للاستزادة، انظر الموقع الرسمي لحزب "يسرائيل بيتينو":
https://beytenu.org.il/category/%D7%9E%D7%A6%D7%A2/

٢٩ المصدر السابق.

٣٠ انظر: ملحق رقم ٥ تحت عنوان: نموذج لأمر مصادرة"

Despite its largely arid climate, the Jordan Valley is rich in water resources, in part because of surface and subterranean flow from the neighboring highlands, and in part because of a geological structure favouring the storage of large quantities of water. W Harris, Taking Root. Israeli Settlement in the West Bank, the Golan and Gaza-Sinai 1967-1980 (New York-Toronto, Research Studies Press, 1980) 119.

٣١ للاستزادة حول "جوش هامونينم"، انظر: http://www.knesset.gov.il/lexicon/eng/gush_em_eng.htm

٣٢ الأمر العسكري رقم (#٧٨٣) الصادر في العام ١٩٧٩ بشأن إدارة المجالس الإقليمية. والأمر العسكري رقم (#٨٩٢) الصادر للعام ١٩٨١، بشأن إدارة المجالس المحليّة.

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. (٢٠١٧). متاح في: https://aawsat.com/home/article/889366/40-%D9%85%D9%86-%D8%A3%D8%B1%D8%A7%D8%B6%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%B6%D9%81%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%BA%D8%B1%D8%A8%D9%8A%D8%A9-%D9%85%D8%B5%D8%A7%D8%AF%D8%B1%D8%A9

٣٣ مقابلة مع الأستاذ شعوان جبارين: مدير عام مؤسسة "الحق" في رام الله.

٣٤ مقابلة مع المحامي جواد بولس، مؤسسة "الضمير" لرعاية الأسير وحقوق الإنسان في رام الله.

٣٥ مقابلة مع الحقوقية منال حزان في تاريخ ١٠/ ١٠/ ٢٠١٧.

٣٦ مقابلة مع المحامي جواد بولس، مؤسسة "الضمير" لرعاية الأسير وحقوق الإنسان في رام الله.

الزولو والتي كانت أكثر الدول الأصلية قوة وتأثيراً، قد حدثت فقط عام ١٨٧٩. انظر المنشور بخصوص الحرب الإنجليزية الزولوية:https://www.britannica.com/event/Anglo-Zulu-War (اطلع عليه بتاريخ: ٢٥ حزيران، ٢٠١٦).